المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم
جامعة الجوف
وكالة الدراسات العليا والبحث العلمي

جامعة الجوف
Al Jouf University

مجلة جامعة الجوف

للعلوم الاجتماعية

Aljouf University Social Sciences Journal (AUSSJ)

دورية ـ علمية ـ محكمة
تصدر عن جامعة الجوف

المجلد الثاني ـ العدد الأول
يناير 2016م (**ربيع الأول**) 1437هـ

متاحة على الشبكة العنكبوتية: Website:http://vrgs.ju.edu.sa **ر.د.م.د: 1658 – 6700**

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلة جامعة الجوف للعلوم الاجتماعية

أولاً: التعريف بالمجلة ومجالاتها:

مجلة جامعة الجوف للعلوم الاجتماعية مجلّة دوريّة – نصف سنوية – تخصصية محكّمة تصدر عن إدارة النشر العلمي بوكالة جامعة الجوف للدراسات العليا والبحث العلمي، وتهدف إلى إتاحة الفرصة للباحثين لنشر إنتاجهم العلمي الذي يتصف بالأصالة والجّدة، في مجال العلوم الاجتماعية، مع الالتزام بأخلاقيات البحث العلمي، والمنهجية العلمية.

وتعنى المجلّة بنشر المواد العلمية التي لم يسبق نشرها، بالعربية أو بالانجليزية، وتشمل: البحوث الأصيلة: التطبيقية والنظرية، والمراجعات العلمية، وتقارير البحوث، وتقارير المؤتمرات واللقاءات والندوات والمنتديات العلمية، وملخصات الرسائل العلمية، وعروض الكتب المنشورة حديثاً في مجالها.

***

الرؤية والرسالة والأهداف:

قامت هيئة التحرير بإعداد وصياغة واعتماد رؤية المجلة ورسالتها وأهدافها، وذلك على النحو الآتي:

الرؤيـــة:

- الريادة والتميز في نشر الدراسات الاجتماعية والإنسانية لأجل تنمية مستدامة تحقق للجامعة والمجتمع التطور والنهوض.

الرســالة:

- النهوض بالمنظومة البحثية في مجال الدراسات الاجتماعية وفق معايير الجودة العالمية لتحقيق مجتمع المعرفة.

الأهــداف:

- ترمي المجلة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1 – نشر الدراسات العلمية الأصيلة والمبتكرة في مجال الدراسات العلوم الاجتماعية.

2 – تعزيز الصلات العلمية والفكرية مع الجامعات المحلية ومراكز البحوث والمؤسسات المتخصصة في جوانب الفكر والتنمية، وتبادل الإصدارات العلمية معها.

3 – تسليط الضوء على الاتجاهات البحثية الجديدة في مجال الدراسات الاجتماعية.

4 – تلبية حاجة الباحثين على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية للنشر في مجالات العلوم الاجتماعية.

***

Aljouf University Social Sciences Journal (AUSSJ)

(AUSSJ) is a refereed academic periodical concerned with research in the field of social studies. It is published by Aljouf University. AUSSJ provides researchers in the field of social studies worldwide with the opportunity to have their researches published. The researches have to be original and to fulfil the demands of academic ethics and scientific methodology. AUSSJ also publishes (in Arabic and English) materials that have not been published before, such as original researches, academic reviews, research reports, book reviews and critiques, short academic contributions as well as summaries of academic conferences, forums, and activities. The materials include announcements about related forthcoming academic events, such as conferences, symposia, letters to the editor and comments and responses.

❊ ❊ ❊

Vision, Mission, and Objectives

Vision:

The journal seeks to take the lead in publishing distinguished studies in social sciences and humanities that fulfill the objectives of sustainable development and achieve improvement and upgrading of existing standards for the university and the community alike.

Mission:

Raising the level of academic research in social sciences in accordance with global quality standards to serve the interests of knowledgeable society.

Objectives:

The journal seeks to achieve the following objectives:

1. Publishing original and innovative research and studies in the field of social sciences.
2. Consolidating academic relations with local universities, research centres and specialized institutions concerned with intellectual and development issues, and the exchange of academic publications among them.
3. Shedding light and focus on new research trends in the discipline of social studies.
4. Meeting the demands of researchers at the local, regional and international levels to publish leading research in social sciences.

❊ ❊ ❊

المشرف العام على المجلة

أ. د. نجم بن مسفر الحصيني

وكيل الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي

* * *

الهيئة الاستشارية

معالي الأستاذ الدكتور/ علي بن إبراهيم النملة

أستاذ العلوم الاجتماعية

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الرياض

* * *

الأستاذ الدكتور/ حسام بن عبد المحسن العنقري

أستاذ المراجعة بجامعة الملك عبد العزيز بجدة،

وعضو مجلس الشورى

* * *

الأستاذ الدكتور/ محمد بن خضر عريف

أستاذ اللغة العربية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

* * *

الأستاذ الدكتور/ محمد بن قاسم القريوتي

أستاذ الإدارة العامة بجامعة الكويت

* * *

الأستاذ الدكتور/ سيف الدين بن إبراهيم تاج الدين

أستاذ الاقتصاد الإسلامي بجامعة أدنبره في بريطانيا

حالياً: جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية – الرياض

* * *

الأستاذ الدكتور/ صدقة بن يحي فاضل

أستاذ العلوم السياسية بجامعة الملك عبد العزيز بجدة،

وعضو مجلس الشورى

* * *

الأستاذ الدكتور/ إسحاق بهاتا

أستاذ التمويل الدولي بجامعة لاتروب في استراليا

* * *

الأستاذ الدكتور/ رودني جيمس ويلسون

أستاذ الحكومة والشؤون الدولية بجامعة درم في بريطانيا

* * *

الأستاذ الدكتور/ حياة أوان سلام

أستاذ إدارة الأعمال بجامعة إير في باكستان

* * *

هيئة التحرير

رئيس التحرير

أ. د. أحمد بن داود عبد الله المزجاجي

أستاذ الإدارة العامة، قسم الإدارة

كلية الاقتصاد والإدارة - جامعة الملك عبد العزيز

* * *

مدير التحرير

د. غربي بن مرجي الشمري

أستاذ الإدارة التربوية المشارك، قسم التربية وعلم النفس

عميد كلية التربية - جامعة الجوف

* * *

أعضاء هيئة التحرير

أ. د. عمر بن عبد الله أحمد باقبص

أستاذ الأدب، قسم اللغات الأوروبية وآدابها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية - جامعة الملك عبد العزيز

أ. د. حسن فالح حسين بكور

أستاذ الأدب العباسي، قسم اللغة العربية

كلية العلوم الإدارية والإنسانية - جامعة الجوف

د. حمدي أحمد سعد أحمد

أستاذ القانون الخاص المشارك، قسم القانون

كلية الشريعة والقانون - جامعة الجوف

د. شعبان رمضان محمود محمد مقلد

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك، قسم الدراسات الإسلامية

كلية العلوم الإدارية والإنسانية - جامعة الجوف

د. رضوان محمد عبد العال عبد الحميد

أستاذ الفقه المقارن المشارك، قسم الشريعة

كلية الشريعة والقانون - جامعة الجوف

* * *

سكرتير التحرير

أ. حمزة رزق محمد بدارنه

AJSS@ju.edu.sa

* * *

للمراسلة:

البريد الإلكتروني: AJSS@ju.edu.sa الموقع الإلكتروني: http://vrgs.ju.edu.sa

هاتف: 14-6252271 (966+) فاكس: 14-6247683 (966+)

مجلة الجوف للعلوم الاجتماعية – جامعة الجوف – الجوف (سكاكا) – المملكة العربية السعودية

ص. ب: (20140)

* * *

قواعد وضوابط النشر في المجلة

1. يقدم الباحث الرئيس تعهداً موقعاً منه، ومن جميع الباحثين المشاركين (إن وجدوا) يفيد بأن البحث لم يسبق نشره، وأنه غير مقدم للنشر، ولن يقدم للنشر في جهة أخرى حتى تنتهي إجراءات تحكيمه، ونشره في المجلة.
2. لهيئة التحرير حق الفحص الأوّلي للبحث، وتقرير أهليته للتحكيم، أو رفضه.
3. في حال قبول البحث للنشر تؤول كل حقوق النشر للمجلة، ولا يجوز نشره في أي منفذ نشر آخر ورقي أو إلكتروني، دون إذن كتابي من رئيس هيئة التحرير.
4. الآراء الواردة في البحوث المنشورة تعبر عن وجهة نظر الباحثين فقط، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة.
5. لهيئة التحرير الحق في تحديد أولويات نشر البحوث.
6. يتم تقديم البحوث إلكترونياً من خلال بريد المجلة الإلكتروني الرسمي (AJSS@ju.edu.sa).
7. يجب أن لا يتجاوز البحث المقدم للنشر (40) صفحة، متضمنة الملخّصين: العربي، والإنجليزي، والمراجع، والملاحق إن وجدت.
8. يتم إعداد ملخّصين للبحث: أحدهما باللغة العربية، والآخر باللغة الإنجليزية، لا تتجاوز كلمات كل منهما (200) كلمة، يليهما كلماتٌ مفتاحية (Key Words) لا تزيد على خمس كلمات (غير موجودة في عنوان البحث)، تعبر عن المجالات التي يتناولها البحث؛ لتستخدم في التكشيف.
9. تكون أبعاد جميع هوامش الصفحة الأربعة (العليا، والسفلى، واليمنى، واليسرى) 3 سم، والمسافة بين الأسطر مفردة، ويكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة.
10. يكون نوع الخط في المتن للبحوث العربية (Simplified Arabic)، بحجم (16)، والجداول بحجم (10)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (11)، والجداول بحجم (8).
11. يكتب عنوان البحث، واسم الباحث، أو الباحثين، والمؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوان المراسلة، على صفحة مستقلة (باللغتين العربية والإنجليزية). ثم تتبع بصفحات البحث، بدءاً بالصفحة الأولى حيث يكتب عنوان البحث فقط، متبوعاً بالملخص العربي والملخص الإنجليزي، ثم كامل البحث.
12. يراعى في كتابة البحث عدم إيراد اسم الباحث، أو الباحثين، في متن البحث صراحة، أو بأي إشارة تكشف عن هويته، أو هوايتهم، وإنما تستخدم كلمة (الباحث، أو الباحثين) بدلاً من الاسم أو الأسماء، سواء في المتن، أو التوثيق، أو في قائمة المراجع.

13. إنّ أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة هو نظام جمعية علم النفس الأمريكية، الإصدار السادس:
(American Psychological Association – APA – 6th Ed.)

14. ينظم البحث وفق التالي:

أ/ **البحوث التطبيقية:** يورد الباحث مقدمة تبدأ بعرض طبيعة البحث، ومدى الحاجة إليه ومسوغاته، يلي ذلك استعراض مصطلحات البحث، ومشكلة البحث، ثم تحديد أهدافه، فأهميته، ثم تساؤلات البحث أو فرضياته. فحدوده، فالإطار النظري والدراسات السابقة، ثم تعرض منهجية البحث؛ مشتملة على: مجتمع البحث، وعينته، وأدواته، وإجراءاته، متضمنة كيفية تحليل بياناته. ثم تعرض نتائج البحث ومناقشتها، والتوصيات المنبثقة عنها. وتوضع قائمة المصادر في نهاية البحث بإتباع أسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

ب/ **البحوث النظرية:** يورد الباحث مقدمة يمهد فيها للفكرة المركزية التي يناقشها البحث، مبيناً فيها أدبيات البحث، وأهميته، وإضافته العلمية إلى مجاله. ثم يعرض منهجية بحثه، ومن ثم يقسم البحث إلى أقسام على درجة من الترابط فيما بينها، بحيث يعرض في كل منها فكرة محددة تكوِّن جزءاً من الفكرة المركزية للبحث. ثم في ختام البحث يقدم خلاصة شاملة متضمنة أهم النتائج والتوصيات التي خلص إليها البحث.

15. يتأكد الباحث من سلامة لغة البحث، وخلوه من الأخطاء اللغوية والنحوية.

16. توضع قائمة بالمراجع العربية، تليها قائمة بالمراجع الإنجليزية، مرتبة هجائياً حسب الاسم الأخير للمؤلف الأول، وفقاً لأسلوب التوثيق المعتمد في المجلة.

17. يحصل مؤلف (مؤلفو) كل بحث على (20) مستلة من كل بحث بدون مقابل. ويتحمل المؤلف (المؤلفون) تكاليف ما زاد على ذلك، وعلى المؤلف طلب المستلات الإضافية قبل الإحالة للطبع، ويكون السداد مقدماً.

***

Publishing Rules

1. The manuscript must be accompanied by a statement that the manuscript has not been submitted simultaneously for publication elsewhere.

2. The editorial board has the right to decides if the research is valid to be sent to the scientific arbitration or not.

3. All accepted manuscripts become the property of AUSSJ, and must not be published in any other vessel whether in paper or electronically without a written permission from the editor in chief.

4. Opinions in the manuscripts do not express AUSSJ view; rather they express only the researchers' views.

5. The editorial board has the right to set priorities of publishing the research.

6. Manuscripts are submitted electronically through the e-mail address: AJSS@ju.edu.sa.

7. The research has to be written on A4 paper. The manuscript must not exceed 40 pages, including Arabic and English abstracts and references.

8. Arabic and English abstracts have to include the following: research topic, objectives and methodology; the most important results; and the most important recommendations. Each abstract must not exceed 250 words, and it has to be very well written. Each abstract is followed by not more than five Key Words -that do not exist in the title of the manuscript - for indexing.

9. Page margins of the manuscript pages (top, bottom, left and right) must be 3 cm and the line spacing should be single. Also, a manuscript should include page numbers at the middle bottom of the page.

10. The size and style of the Arabic font in the manuscript must be 16 (Simplified Arabic) and for the English font must be 11 (Times New Roman). Also, the size and style of the Arabic font in the tables must be 11 (Simplified Arabic) and for the English font must be 8 (Times New Roman). Moreover, Numerals in the manuscript must be (Arabic 1-2-3…).

11. Basic information about the research has to be written in both Arabic and English, and it has to include the following: research title; researcher's full name; what he/she is and place of work; and how to contact him/her. The title of the manuscript, the name of researcher/ researchers, the affiliation institution and the corresponding address must be typed on a separate page, followed by the manuscript pages where the title of the manuscript is typed at the top of the first page.

12. Name/names of the author/authors should not be openly expressed in the manuscript or expressed by any indication that might reveal their identity; however, the word (researcher/researchers) may be used instead of the name in the manuscript, citation and references list.

13. AUSSJ adopts the American Psychological Association (APA) Style- 6th ed.

14. The manuscript must be organized as follows:
    A) Empirical Research: Starts by an introduction that presents the background of the research, for it, and justifications for conducting it. Related studies should be integrated included in the introduction without allocating sub-titles. Then, present the problem followed by the objectives and questions or hypotheses. Afterwards, method that includes: population, sample, materials, and procedures. Data analysis should be included followed by the results and discussion including recommendations. References should be at the end of the manuscript according to the APA Style.
    B) Theoretical Study: Starts by an introduction that paves the way for the central idea to be discussed by the research and illustrates the literature review, importance and its scientific addition to its field. Then present the method followed by sections of the study. Each section must reveal a certain idea that represents part of the central idea. The manuscript should be ended by a comprehensive summary that includes the most significant results that the study concluded.

15. It is the responsibility of the researcher to make sure that the manuscript is free of linguistic, grammatical and typo errors.

16. The Arabic references list should be at the end of the manuscript followed by the English references list according to the APA Style.

17. The researcher(s) will be supplied with (20) free reprints. If additional reprints are wanted, they could be ordered and paid in advanced.

❋ ❋ ❋

مجلة جامعة الجوف للعلوم الاجتماعية، المجلد (2)، العدد (1)، ص ص 15- 225، (1437هـ/2016م)

المحتويات

العنوان **الصفحة**

افتتاحية العدد (هيئة تحرير المجلة) 15

- المسائل العقدية الدقيقة وأساليب عرضها في مواقع الإنترنت مسألة الاستطاعة نموذجاً.

تركي بن خالد بن رشيد الظفيري.....21

- البيعة كنظام للحكم الإسلامي وتطبيقها على نظام البيعة بالمملكة العربية السعودية.

مصطفى بن لطفي محمد شاكر.....51

- العلاقة بين نظام الحوافز وإنتاجية معلمات القطاع العام: دراسة تطبيقية على المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية.

أمل بنت علي القحطاني، ورجاء بنت يحيى الشريف 91

- التقويم الإلكتروني للأداء الجامعي في ضوء أسلوب النظم: تصور إداري رقمي مقترح للتطبيق على جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

سعيد بن محمد مزهر.....125

- مدى تضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية.

لطفية بنت سراج قمرة.....163

- A Study on Exchange-Traded Funds: A Saudi.

الحسن بوكار جاو.....201

- عرض كتاب بعنوان: "القياس النفسي المعاصر".

غربي بن مرجي الشمري.....215

- تقرير عن رسالة علمية بعنوان: "بين العلم والمكان: أفكار الأطفال حول الأرض".

فياض بن حامد العنزي.....221

***

مجلة جامعة الجوف للعلوم الاجتماعية، المجلد (2)، العدد (1)، ص ص 15- 225، (1437هـ/2016م)

افتتاحية العدد

افتتاحية العدد

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه الطيبين، أما بعد:

فإنا نزفّ إلى القراء والباحثين الكرام صدور العدد الأول / المجلد الثاني من مجلة «جامعة الجوف للعلوم الاجتماعية» للعام الجامعي 1437هـ/2016م، والذي تستمر فيه المجلة بتطبيق معايير قواعد النشر العلمي الرصين من خلال نشر الأبحاث المبتكرة والمتميزة المواكبة للاتجاهات العلمية والفكرية الحديثة.

وقد اشتمل هذا العدد على ستة بحوث ودراسات في مجالات متنوعة، منها: مسائل في العقيدة، والبيعة كنظام إسلامي للحكم، ودور مساهمة نظام الحوافز في تلبية حاجات المعلمات في المناطق النائية في المملكة، وكذلك نظام التقويم الإلكتروني للأداء الجامعي، إضافة إلى التوعية الجنسية في مناهج التعليم، وأخيراً تناول هذا العدد دراسة للصناديق المتداولة في السوق المالي المحلي كأداة استثمارية فاعلة.

كما اشتمل العدد على عرض لكتاب بعنوان: "القياس النفسي المعاصر"، وتقريراً لرسالة دكتوراة حديثة بعنوان: "بين العلم والمكان: أفكار الأطفال حول الأرض"، في مجال طرق تدريس الفيزياء في ضوء نظريات واستراتيجيات التعلم الحديثة.

والله من وراء القصد، والهادي إلى سواء السبيل،،،

* * *

هيئة تحرير المجلة

المسائل العقدية الدقيقة وأساليب عرضها في مواقع الإنترنت: مسألة الاستطاعة نموذجاً

تركي بن خالد رشيد الظفيري[1]
جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز

الملخص: يُعنى هذا البحث بالمسائل العقدية الدقيقة وأساليب عرضها في مواقع الإنترنت، مسألة الاستطاعة نموذجاً، ويهدف إلى معرفة القوالب الأكثر مناقشة لمسألة الاستطاعة في الإنترنت، وترتيب الفرق الإسلامية من حيث حجم مناقشتها للمسألة، وتقييم أساليب عرضها، منهج البحث: المنهج الاستقرائي والوصفي. ومن أهم نتائج البحث: أظهرت النتائج تقدماً كبيراً للمواقع التابعة لأهل السنة التي ناقشت مسألة الاستطاعة، وأن المواقع الإلكترونية غير الحوارية هي أكثر المواقع التي عرضت للمسألة، أما اليوتيوب فكان أقلها. ومن أهم التوصيات: المحافظة على التقدم في عرض المسائل العقدية الدقيقة، وتفعيل دور اليوتيوب في نشرها، وعرض هذه المسائل على المتخصصين قبل نشرها.

الكلمات المفتاحية: العقيدة، مسائل شرعية، انترنت، أهل الكلام، أهل السنة.

=-= -=-=-=-=-=-=-=-=-=-=

The Issues of the Islamic Creed (Aqeedah) and Methods Presented in the Web, The Ability as Example

Turki Khalid Rasheed Aldhafiri [1]

Prince Sattam Bin Abdulaziz University

Abstract: This research pertains to the issues of the Islamic Creed (Aqeedah) and methods presented in the web, the ability as example. The objectives to know that most templates are discussed the ability, and the order of Islamic difference in terms of discussion of the issue. The methodology of this research features an Inductive and a deductive approach. Among the most important findings that the results showed significant progress of the sites of the Sunnis, which discussed the issue, and the websites that do not allow the debate are more sites that discussed the issue, but the YouTube was the least. One of the main recommendations of this research is that maintaining progress in discussing the issues of aqeedah and the activation of YouTube for discussion these issues.

Keywords: faith, legitimate issues, Internet, philosophers, Ahlu Sunna.

=-= -=-=-=-=-=-=-=-=-=-=

(1) Assistant Professor- Department of Islamic Studies- Prince Sattam Bin Abdulaziz University	*(1) أستاذ مساعد-قسم الدراسات الإسلامية-جامعة الأمير سطام بن عبد العزيز*
e-mail: turkialdafiri@gmail.com :البريد الإلكتروني	

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على من بُعث رحمة للعالمين، وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد:

إن مسائل القضاء والقدر من المسائل التي اهتمت بها الفرق، وأُلفت حولها المؤلفات، وتفرعت عنها تفاصيل دقيقة قد يصعب فهمها على غير المتخصص، ومن أمثلة هذه المسائل الدقيقة مسألة أفعال العباد، ومسألة التكليف بما لا يطاق، ومسألة الاستطاعة، وغيرها من المسائل الأخرى، وكل فرقة من الفرق الإسلامية أخذت بقول في هذه المسائل.

وكثير من البحوث حول المسائل العقدية الدقيقة كانت عن طريق البحث العلمي في الكتب والمراجع، ولا يوجد أبحاث تطرقت لأساليب عرضها في الوسائل المعاصرة كالإنترنت على سبيل المثال، لذلك رأى الباحث الولوج إلى هذا الباب، والنظر في أساليب عرض المسائل العقدية الدقيقة، وقد اخترت مسألة الاستطاعة لدقتها، ولصعوبة فهمها على غير المتخصص.

أسئلة الدراسة:

تناقش الدراسة الأسئلة التالية:

- ما مفهوم الاستطاعة، وما مذاهب الناس فيها؟
- ما القوالب الأكثر مناقشة لمسألة الاستطاعة في الإنترنت؟
- ما ترتيب الفرق من حيث حجم مناقشة مسألة الاستطاعة في الإنترنت؟
- ما تقييم أساليب عرض مسألة الاستطاعة في مواقع الإنترنت؟

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ما يلي:

- معرفة مفهوم الاستطاعة، وما مذاهب الناس فيها.
- معرفة القوالب الأكثر مناقشة لمسألة الاستطاعة في الإنترنت.
- معرفة ترتيب الفرق من حيث حجم مناقشة مسألة الاستطاعة في الإنترنت.
- تقييم أساليب عرض مسألة الاستطاعة في مواقع الإنترنت.

أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال ما يلي:

- أهمية دراسة أساليب عرض المسائل العقدية الدقيقة في الوسائل المعاصرة كالإنترنت، حتى نتعامل مع هذه الوسائل بأسلوب أكثر فاعلية وتأثيراً.
- أهمية معرفة حجم تفاعل أهل السنة مع المسائل العقدية في الإنترنت، فالتأثير يبدأ من دراسة الواقع، ثم البناء عليه للتطوير والتحديث.
- أهمية معرفة القوالب الأكثر تأثيراً، وحجم تعاملنا مع هذه القوالب، ومن ثم تحسين أدائنا فيها.
- أهمية الوقوف على أبرز الملاحظات المؤثرة عند عرض المسائل العقدية الدقيقة، وتعزيز الصحيح منها، أو المساهمة في تقويم الخاطئ.

الدراسات السابقة:

من خلال البحث لم يجد الباحث أي دراسة تناولت أساليب عرض المسائل العقدية الدقيقة في مواقع الإنترنت.

حدود الدراسة:

- ناقش الباحث في الجانب النظري مسألة الاستطاعة، وأقوال المذاهب العقدية حولها؛ لأن الجانب الإحصائي يعتمد على فهمها.
- البحث عن كلمة "الاستطاعة" في محرك البحث قوقل، من خلال تحديد أول مائتي نتيجة، وتم تحديد الرقم (مائتين) لتوسيع نطاق البحث نظراً لتداخل هذه الكلمة – الاستطاعة – مع معانٍ أخرى ليس لها صلة بالمسألة العقدية.
- البحث عن كلمة "أفعال العباد" في محرك البحث قوقل، من خلال تحديد أول مائة نتيجة، وتم اختيار كلمة "أفعال العباد"؛ لأن كثيراً من المذاهب الكلامية تتحدث عن مسألة الاستطاعة ضمن حديثهم عن مسألة أفعال العباد.

خطة الدراسة:

تكونت الدراسة من مقدمة وتمهيد ومبحثين، على النحو الآتي:

التمهيد: مسألة خلق أفعال العباد وعلاقتها بالاستطاعة.

المبحث الأول: مسألة الاستطاعة ومذاهب الناس فيها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قول أهل السنة في مسألة الاستطاعة.

المطلب الثاني: مناقشة أقوال الفرق في مسألة الاستطاعة.

المبحث الثاني: أساليب عرض مسألة الاستطاعة في مواقع الإنترنت، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: دراسية إحصائية لأساليب عرض مسألة الاستطاعة في مواقع الإنترنت.

المطلب الثاني: تقييم أساليب عرض مسألة الاستطاعة في مواقع الإنترنت.

والله أسأل حسن القصد وصلاح العمل، وأسأله التوفيق والسداد، وأن ينفع بهذه الدراسة.

التمهيد:

مسألة خلق أفعال العباد وعلاقتها بالاستطاعة:

وقع الخلاف في مسألة خلق أفعال العباد على خمسة أقوال هي:

القول الأول: قول الجبرية المحضة:

قالوا: العباد مجبورون على أعمالهم، لا قدرة لهم ولا إرادة ولا اختيار، والله وحده هو الخالق لأفعال العباد، وأعمالهم إنما تنسب إليهم مجازاً.[1]

القول الثاني: قول المعتزلة ومن وافقهم:

قالوا: العباد هم الخالقون لأفعالهم، والله ليس هو الخالق لها، ولهم إرادة وقدرة مستقلة عن إرادة الله وقدرته، فأفعالهم لا فاعل لها ولا محدث سواهم، فهم ينكرون مرتبتي الإرادة والخلق، فينفونهما عن الله – تعالى– ويثبتونهما للإنسان.[2]

القول الثالث: قول جمهور الأشاعرة ومتأخريهم:

يقولون: إن الله خالق أفعال العباد، فيثبتون مرتبتي الإرادة والخلق وفي هذا الشق من قولهم وافقوا قول أهل السنة، إلا أن الخلاف معهم في قولهم: "إن أفعال العباد الاختيارية واقعة بقدرة الله– تعالى – وحدها، وليس لقدرتهم تأثير فيها، بل الله – سبحانه – أجرى عادته بأن يوجد في

(1) انظر: الفرق بين الفرق، عبد القاهر بن طاهر البغدادي، ص211، ومقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، أبو الحسن بن علي بن إسماعيل الأشعري، 238/1

(2) انظر: شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، ص336 وما بعدها.

العبد قدرة واختياراً، فإذا لم يكن هناك مانع أوجد فيه فعله المقدور مقارناً لهما، فيكون الفعل مخلوقاً لله إبداعاً وإحداثاً ومكسوباً للعبد، والمراد بكسبه إياه: مقارنته لقدرته وإرادته من غير أن يكون هناك منه تأثير أو مدخل في وجوده سوى كونه محلاً له"[3]، والأشاعرة في هذا الباب خالفوا نصوص الكتاب والسنة، واحتكموا لعقولهم فابتدعوا مسألة الكسب للتوفيق بين الجبرية والقدرية، فأتوا بنظرية ملتبسة يعتريها الغموض.

القول الرابع: قول الماتريدية:

قالوا: إن الله خالق أفعال العباد كلها –فوافقوا أهل السنة في هذا– إلا أنهم أثبتوا "للعباد إرادة جزئية، وهي غير مخلوقة، وأمرها بأيديهم... فالعبد عند الماتريدية له قدرة يخلقها الله– تعالى– فيه عند قصده الفعل قصداً مصمماً، طاعة كان أو معصية، وإن لم تؤثر قدرته في وجود الفعل لمانع هو تعلق قدرة الله التي لا يقاومها شيء في إيجاد ذلك".[4]

فالأشاعرة والماتريدية اتفقوا على أن الله خالق أفعال العباد، وأن العبد كاسب "بمعنى أنه متسبب بعزمه في أن يخلق الله الفعل، ويجريه على يديه، لكن اختلفوا في هذا العزم، أمِن عمل العبد هو أم من عمل الرب؟ بمعنى: هل العبد هو الذي يوجّه إرادة نفسه مختاراً في هذا التوجيه؟ أم الله هو الذي يوجه إرادة العبد إلى الشيء أو ضده، ولا يملك العبد لذلك نقضاً ولا تحويلاً؟ قال بالأول الماتريدي، وبالثاني الأشاعرة".[5]

القول الخامس: قول أهل السنة والجماعة:

وهم يؤمنون بالمراتب الأربع للقدر: العلم، والكتابة، والمشيئة والخلق[6]، ويرون أن أفعال العباد داخلة في مرتبة الخلق، فهم يقولون: إن الله خالق العباد وأفعالهم كلها، والعباد فاعلون حقيقة، ولهم قدرة حقيقة على أعمالهم ولهم إرادة، ولكنها

(3) المواقف، علي بن محمد الجرجاني، ص237.

(4) موقف البشر تحت سلطان القدرة، مصطفى جبري، ص69.

(5) موقف ابن تيمية من الأشاعرة، عبد الرحمن بن صالح المحمود ص319.

(6) انظر: شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل، شمس الدين محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، ص71.

خاضعة لمشيئة الله الكونية فلا تخرج عنها.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية– رحمه الله: "أما أفعال العباد فهي داخلة في المرتبة الرابعة، ومذهب السلف فيها: أن الله خالق أفعال العباد، والعباد فاعلون حقيقة، والعبد هو المؤمن والكافر، والبر والفاجر، والمصلي والصائم، وللعباد قدرة على أعمالهم، ولهم إرادة، والله خلقهم، وخلق قدرتهم وإرادتهم".(7)

علاقة الاستطاعة بمسألة خلق أفعال العباد:

وقبل الحديث عن علاقة الاستطاعة بمسألة خلق أفعال العباد، يحسن بنا معرفة مفهوم الاستطاعة في اللغة والاصطلاح.

الاستطاعة لغة:

قال ابن منظور في تعريف الاستطاعة: "قال الجوهري: والاستطاعة الطاقة، قال ابن بري: هو كما ذكر إلا أن الاستطاعة للإنسان خاصة والإطاقة عامة، تقول: الجمل مطيق لحمله ولا تقل مستطيع فهذا الفرق ما بينهما"(8)، ويقول الجرجاني: "الاستطاعة والقدرة، والقوة، والوسع، والطاقة، متقاربة المعنى في اللغة".(9)

الاستطاعة اصطلاحاً:

لا نستطيع أن نعرف الاستطاعة تعريفاً اصطلاحياً تتفق عليه كل المذاهب والطوائف والسبب في هذا هو اختلافهم في الاستطاعة نفسها، وذكر قول كل طائفة يعتبر هو ما تعبر به كل طائفة عن الاستطاعة، وسأكتفي هنا بذكر مفهومها عند أهل السنة والجماعة: وهي صفة يتمكن بها الفاعل من الفعل ويشترط لها سلامة الجوارح، وارتفاع الموانع، ووجود الإرادة، وهذا قبل الفعل، ولا بد من وجود قوة أخرى يكون بها الفعل، وهي للمؤمن توفيق وعصمة وتأييد، وللكافر والعاصي خذلان، وفي الأمور المباحة عون، أو قوة، أو حول، أو تيسير، فإذا عدمت صحة الجوارح امتنع الفعل.

(7) شرح العقيدة الوسطية، صالح بن فوزان الفوزان، ص175.

(8) لسان العرب، محمد بن مكرم بن منظور، مادة: (طوع)، 220/8.

(9) التعريفات، الجرجاني، ص12.

وقد أشار الباحث سابقاً إلى مراتب القدر الأربع عند أهل السنة، ومنها مرتبة الخلق، وهي أن الله خالق كل شيء ومن ذلك أفعال العباد، وأفعال العباد لها تعلقان:

1- تعلق بالخالق سبحانه وتعالى.

2- وتعلق بالعبد.

فأما تعلقها بالخالق -عز وجل-فقد اتفق أهل السنة والأشاعرة على أن الله خالق أفعال العباد. وأما تعلقها بالعبد، وهل له قدرة أم لا، وهل قدرته مؤثرة أو غير مؤثرة؟ هذا الذي اشتد فيه الخلاف بين الطوائف، وهذه القدرة التي يتمكن بها العبد من الفعل، هي التي تسمى بالاستطاعة.

المبحث الأول: مسألة الاستطاعة ومذاهب الناس فيها.

المطلب الأول: قول أهل السنة في مسألة الاستطاعة:

مسألة الاستطاعة من المسائل التي حمي فيها الوطيس، فكل طائفة أخذت بقول يوافق منهجها، ووفق الله- سبحانه - أهل السنة والجماعة إلى القول الحق فيها، وذلك لتمسكهم بالكتاب والسنة، وبعدهم عن الأهواء، وهذا المنهج القويم نجى الله بسببه أهل السنة، وقادهم إلى القول الحق في هذه المسألة وغيرها من المسائل التي ضلت فيها فرق كثيرة، ومن منهج أهل السنة اعتقادهم بأن نصوص الشريعة مؤتلفة لا مختلفة فهم ينهجون منهج الجمع بين النصوص، لا كما فعلت فرق الأهواء يأخذون من النصوص ما يوافق أهواءهم، ويردون ما يخالفها.

وسار أهل السنة في مسألة الاستطاعة على منهجهم فألفوا بين النصوص وجمعوا بينها، ووفقوا إلى القول الصحيح، فقالوا في مسألة الاستطاعة بتفصيل فريد، فرأوا أن الاستطاعة نوعان، وهما:

1- الاستطاعة الشرعية:

فللعبد استطاعة قبل الفعل، صالحة للضدين، وهي بمعنى: الصحة والوسع، والتمكين وسلامة الآلات، وهي مناط الأمر والنهي، والثواب والعقاب، وعنها يتكلم الفقهاء، وهي الغالبة في عرف الناس، ولا يجب أن تكون مع الفعل، فقد تكون معه وقد تكون قبله متقدمة عليه.

2- الاستطاعة الكونية:

وهي المقارنة للفعل لا تكون إلا معه فيجب معها وجود الفعل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية –رحمه الله تعالى: "فالاستطاعة نوعان: متقدمة صالحة للضدين، ومقارنة لا تكون إلا مع الفعل، فتلك هي المصححة للفعل المجوزة له، وهذه هي الموجبة للفعل المحققة له".[10]

وتنقسم أدلة أهل السنة والجماعة على هذا التفصيل، ونستطيع تقسيمها إلى ما يلي:

أولاً: الأدلة السمعية

لكل نوع من نوعي الاستطاعة أدلة خاصة به، وهي كما يلي:

1- أدلة الاستطاعة الشرعية المتقدمة على الفعل:

أ- قال الله تعالى: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً} (آل عمران: 97)، فهذه الاستطاعة قبل الفعل، فلو لم تكن قبل الفعل لما وجب الحج إلا على من حج فقط، ولما كان أحد عاصياً بترك الحج لأنه إن لم يكن مستطيعاً الحج حتى يحج فلا حج عليه، ولا هو مخاطب بالحج، وهذا خلاف المعلوم بالضرورة من دين الإسلام.

ب-قال الله تعالى: {فاتقوا الله ما استطعتم} (التغابن: 16)، فأوجب التقوى بحسب الاستطاعة، فلو كان من لم يتق الله لم يستطع التقوى، لم يكن قد أوجب التقوى إلا على من اتقى، ولم يعاقب من لم يتق! وهذا معلوم الفساد.[11]

ج- قال الله تعالى: {لا يكلف الله نفساً إلا وسعها} (البقرة: 286) "والوسع: الموسوع، وهو الذي تسعه وتطيقه، فلو أُريد به المقارن لما كلف أحد إلا الفعل الذي أتى به فقط دون ما تركه من الواجبات". [12]

د- قال الله تعالى: {فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً} (المجادلة: 4) "والمراد به الاستطاعة المتقدمة، وإلا كان المعنى: فمن لم يفعل الصيام فإطعام ستين، فيجوز

(10) مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، جمع: عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد، 372/8، ص268، 269، شرح العقيدة الطحاوية، علي بن علي بن محمد بن أبي العز الحنفي633/2.

(11) شرح العقيدة الطحاوية، 634/2

(12) مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية، 372/8

حينئذ الإطعام لكل من لم يصم، ولا يكون الصوم واجباً على أحد حتى يفعله". [13]

هـ- قال رسول الله- صلى الله عليه وسلم: (إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم)[14]، "ولو أريد به المكانة فقط لكان المعنى: فأتوا منه ما فعلتم، فلا يكونون مأمورين إلا بما فعلوه". [15]

قال شيخ الإسلام-رحمه الله: "ونظائر هذا متعددة، فإن كل أمر علق في الكتاب والسنة وجوبه بالاستطاعة وعدمه بعدمها لم يرد به المقارنة، وإلا لما كان الله قد أوجب الواجبات إلا على من فعلها وقد أسقطها عمن لم يفعلها فلا يأثم أحد بترك الواجب المذكور".[16]

2- أدلة الاستطاعة الكونية المقارنة للفعل الموجبة له:

أ- قال تعالى: {ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون} (هود: 20)، وقوله تعالى: {وعرضنا جهنم يومئذ للكافرين عرضاً، الذين كانت أعينهم في غطاء عن ذكري وكانوا لا يستطيعون سمعاً} (الكهف: 100، 101)، فنفى عنهم حقيقة القدرة، ولم ينفِ الأسباب والآلات؛ لأنها كانت ثابتة لهم، فهم قادرون على الفعل ولكنهم لم يفعلوا لمشقة ذلك عليهم، وصعوبته على نفوسهم، قال تعالى: {لهم قلوب لا يفقهون بها، ولهم أعين لا يبصرون بها، ولهم آذان لا يسمعون بها أولئك كالأنعام بل هم أضل أولئك هم الغافلون} (الأعراف: 179).

ب-قال تعالى مخبراً عن صاحب موسى: {إنك لن تستطيع معي صبراً} (الكهف: 67)، وقوله: {ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبراً} (الكهف: 72)، "والمراد منه حقيقة قدرة الصبر، لا أسباب الصبر وآلاته، فإن تلك كانت ثابتة له، ألا ترى أنه عاتبه على ذلك، ولا يلام من عدم آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع منه الفعل لتضييعه قدرة الفعل لاشتغاله بغير ما أمر به، أو شغله إياها بضد ما أمر به".[17]

(13) المرجع السابق، الصفحة نفسها.

(14) رواه البخاري كتاب الاعتصام، باب: الاقتداء بسنن رسول الله صلى الله عليه وسلم، ص607، برقم (7288) ومسلم كتاب الفضائل، باب: توقيره صلى الله عليه وسلم ص1092، برقم (1327).

(15) مجموع الفتاوى، شيخ الإسلام ابن تيمية، 372/8-373.

(16) المرجع السابق، 373/8.

(17) شرح العقيدة الطحاوية، 635/2

وبهذا العرض السريع لأدلة أهل السنة في إثبات نوعي الاستطاعة يتبين أن بمجموع هذه الأدلة تثبت الاستطاعة بنوعيها الشرعية والكونية القدرية، قال تعالى: {ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً} (النساء: 82)

ثانياً: الدليل العقلي لثبوت الاستطاعة بنوعيها

ذكر هذا الدليل ابن حزم الظاهري في كتابه الفصل في الملل والأهواء والنحل، فبين في مقدمة الدليل أن الاستطاعة عرض من الأعراض ثم قال: "فإذ قد سقطت هذه الأقوال كلها، وصح أن الاستطاعة عرض من الأعراض، فواجب علينا معرفة ما تلك الأعراض؟ فنظرنا في ذلك بعون الله وتأييده، فوجدنا بالضرورة الفعل لا يقع منه باختيار إلا من صحيح الجوارح التي بها يكون ذلك الفعل، فصح يقيناً أن سلامة الجوارح وارتفاع الموانع استطاعة، ثم نظرنا سالم الجوارح لا يفعل مختاراً إلا حتى يستضيف إلى ذلك إرادة الفعل، فعلمنا أن الإرادة– أيضاً– محركة للاستطاعة ولا نقول: إن الإرادة استطاعة؛ لأن كل عاجز عن الحركة فهو مريد لها وهو غير مستطيع، وقد علمنا ضرورة أن العاجز عن الفعل فليس فيه استطاعة للفعل؛ لأنهما ضدان، والضدان لا يجتمعان معاً، ولا يمكن– أيضاً– أن تكون الإرادة بعض الاستطاعة؛ لأنه كان يلزم من ذلك أن في العاجز المريد استطاعة ما؛ لأن بعض الاستطاعة استطاعة، وبعض العجز عجز، ومحال أن يكون في العاجز عن الفعل استطاعة ألبته. والاستطاعة ليست عجزاً فإن من استطاع على شيء وعجز عن أكثر منه ففيه استطاعة على ما يستطيع عليه، وفيه عجز– أيضاً– عما لا يستطيع عليه، هو غير الاستطاعة فيه على ما استطاعة عليه، ثم نظرنا فوجدنا السالم الجوارح المريد للفعل قد يعترضه دون الفعل مانع لا يقدر معه على الفعل أصلاً، فعلمنا أن هاهنا شيئاً آخر به تتم الاستطاعة ولابد، وبه يوجد الفعل، فعلمنا ضرورة أن هذا الشيء هو تمام الاستطاعة ولابد، فلا تصح الاستطاعة إلا به، فهو بالضرورة قوة؛ إذاً الاستطاعة قوة، وإذاً ذلك الشيء قوة ولابد، فقد علمنا أنه ما أتى به من عند الله تعالى لأنه مؤتي القوى؛ إذ لا يمكن

ذلك لأحد دونه– عز وجل، فصح ضرورة أن الاستطاعة صحة الجوارح مع ارتفاع الموانع، وهذا الوجه قبل الفعل قوة أخرى من عند الله– عز وجل– وهذا الوجه مع الفعل باجتماعها يكون الفعل، وبالله تعالى التوفيق...". [18]

المطلب الثاني: مناقشة أقوال الفرق في مسألة الاستطاعة.

القول الأول: قول الجهمية وطائفة من الأزارقة:

وهو أنه ليس للعبد أي استطاعة، لا قبل الفعل ولا معه، بل له قدرة شكلية غير مؤثرة في الفعل أصلاً، وتسمى فعلاً له تجوزاً.[19]

وقد احتجوا على نفيهم الاستطاعة للعبد بقولهم: "لما كان الله تعالى–فعّالاً، وكان لا يشبهه شيء من خلقه وجب أن لا يكون أحد فعالاً غيره، وقالوا– أيضاً–معنى إضافة الفعل إلى الإنسان إنما هو كما تقول مات زيد، وإنما الله أماته، وقام البناء وإنما أقامه الله تعالى.[20]

الرد عليهم: [21]

أولاً: قولهم إن إضافة الفعل للإنسان ليس على حقيقته، وبطلانه من وجوه:

1- قوله تعالى: {جزاء بما كانوا يعملون} (الأحقاف: 14) وقال: {يا أيها الذين آمنوا لم تقولون مالا تفعلون} (الصف: 2)، وقال: { إن الذين آمنوا وعملوا الصالحات} (الكهف: 30، 170) ففي الآيات السابقة نص على أن للإنسان عملاً وفعلاً على الحقيقة.

2- أن العقل يفرق بين صحيح الجوارح، وبين من لا صحة لجوارحه؛ لأن صحيح الجوارح يفعل القيام والقعود وسائر الحركات مختاراً لها دون مانع، وأن الذي لا صحة لجوارحه لورام ذلك جهده لم يفعله أصلاً، ولا بيان أبين من هذا الفرق.

3- المجبر في اللغة هو الذي يقع منه الفعل بخلاف قصده، فأما من وقع فعله باختياره وقصده فلا يسمى في اللغة مجبراً.

---

(18) الفصل في الملل والأهواء والنحل، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم الظاهري، 2/61-62.

(19) التعريفات، الجرجاني، ص12، ومقالات الإسلاميين، أبو الحسن الأشعري، 1/54

(20) الفصل في الملل والأهواء والنحل، 2/55.

(21) انظر: المرجع السابق، 2/55-57، بتصرف.

4- وإجماع الأمة كلها على أن قول: لا حول ولا قوة إلا بالله، مبطلٌ لقول المجبرة وموجب أن لنا حولاً وقوة، ولكن لم يكن لنا ذلك إلا بالله تعالى ولو كان ما ذهبت إليه الجهمية صحيحاً لكن القول "لا حول ولا قوة إلا بالله" لا معنى له، وكذلك قوله تعالى: {لمن شاء منكم أن يستقيم وما تشاؤون إلا أن يشاء الله رب العالمين} (التكوير: 28، 29)، فنصت الآية على أن لنا مشيئة إلا أنها لا تكون منا إلا أن يشاء الله تعالى كونها.

ثانياً: احتجاجهم بأن الله تعالى لما كان فعالاً وجب أن لا يكون فعالاً غيره، فخطأ القول بذلك من وجوه:

1- النص قد ورد بأن للإنسان أفعالاً وأعمالاً قال تعالى: {كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون} (المائدة: 79)، فأثبت – تعالى شأنه – لهم الفعل، وكذلك لما قال: {وفاكهةٍ مما يتخيرون} (الواقعة: 20) علمنا أن للإنسان اختياراً، وقوله: {وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة} (القصص: 68)، فعلمنا أن الاختيار الذي هو فِعل الله وهو منفي عمن سواه هو غير الاختيار الذي أضافه إلى خلقه ووصفهم به، فالله –جل جلاله– يفعل ما يشاء كيف شاء ومتى شاء، وليست هذه صفة شيء من خلقه، وأما الاختيار الذي أضافه إلى خلقه فهو ما خلق فيهم من الميل إلى شيء ما، والإيثار له على غيره فقط.

2- الاشتراك في الأسماء لا يقع من أجله التشابه، ألا ترى أننا نقول الله حي، والإنسان حي، والإنسان حليم عليم كريم حكيم؛ والله –تعالى– حليم عليم كريم حكيم، فليس هذا يوجب اشتباهاً بلا خلاف، وإنما يقع الاشتباه بالصفات الموجودة في الموصوفين، والفرق بينهما؛ لأن الفعل الواقع من الله –عز وجل– والفعل الواقع منا هو أن الله– تعالى– إما أنه اخترعه وجعله جسماً، أو عرضاً، أو حركة، أو سكوناً، أو معرفة، أو إرادة، أو كراهية، أو فكرة، وجعل الله –تعالى– ذلك فينا بغير معاناة منه، والفعل لنا؛ لأن الله– عز وجل– خلقه فينا، وخلق اختيارنا له وأظهره فينا محمولاً لاكتساب منفعة أو لدفع مضرة ولم نخترعه نحن.

القول الثاني: قول المعتزلة ومن وافقهم:

أجمعت المعتزلة أن الله – تعالى–قد مكّن الإنسان من الاستطاعة، وهذه الاستطاعة قبل الفعل وهي قدرة عليه وعلى ضده، وهي غير موجبة للفعل.[22]

يقول القاضي عبد الجبار الهمذاني المعتزلي: "وجملة ذلك، أن من مذهبنا أن القدرة متقدمة لمقدورها، وعند المجبرة أنها مقارنة له، ولعلهم بنوا ذلك على أن أحدنا لا يجوز أن يكون محدثاً لتصرفه، وأنهم لما أثبتوا الله – جل جلاله – محدثاً على الحقيقة، قال: إن قدرته متقدمة لمقدورها غير مقارنة له، ونحن إذا دللنا على فساد مذهبهم دخل تحت ذلك صحة ما ذهبنا إليه؛ لأنها إذا لم تكن مقارنة لمقدورها لم يكن بد من أن تكون متقدمة له. والذي يدل على فساد مذهبهم؛ هو أنه لو كانت القدرة مقارنة لمقدورها لوجب أن يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفاً لما لا يطاق، إذ لو أطاقه لوقع منه، فلما لم يقع منه دل على أنه غير قادر عليه، وتكليف مالا يطاق قبيح، والله – تعالى– لا يفعل القبيح. وإن شئت بنيت هذه الدلالة على أصل آخر، فتقول: إن القدرة صالحة للضدين، فلو كانت مقارنة لهما لوجب بوجودها وجود الضدين، فيجب في الكافر وقد كلف الإيمان أن يكون كافراً مؤمناً دفعة واحدة، وذلك محال.." [23]، وبعد نقل هذا النص من كلام الهمذاني نورد بعض أدلتهم، ومنها ما ورد في النص أعلاه.

أدلتهم:

1- قالوا: القدرة صالحة للضدين، فلو كانت مقارنة لهما لوجب بوجودها وجود الضدين، فيجب في الكافر وقد كلف الإيمان أن يكون كافراً مؤمناً دفعة واحدة وذلك محال.

فنجد أنهم منعوا أن تكون القدرة مقارنة لمقدورها؛ لأن معنى ذلك يكون تكليف الكافر بالإيمان تكليفاً بما لا يطاق.[24]

2- وقالوا: "لا يفعل المرء فعلاً إلا بالاستطاعة الموهبة من الله – عز وجل – فلا تخلو تلك الاستطاعة من أن يكون المرء أعطيها والفعل موجود، أو أعطيها

(22) انظر مقالات الإسلاميين، 300/1، وشرح العقيدة الطحاوية 633/2.

(23) شرح الأصول الخمسة، عبد الجبار الهمذاني، ص396

(24) انظر: شرح الأصول الخمسة، ص396-397، والفصل في الملل والأهواء والنحل 57/2-58

والفعل غير موجود، فإن كان أعطيها والفعل موجود فلا حاجة إليها، إذ قد وجد الفعل منه الذي يحتاج إلى الاستطاعة ليكون ذلك الفعل بها، وإن أعطيها والفعل غير موجود فهذا قولنا، إن الاستطاعة قبل الفعل، والله تعالى يقول: {ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً} (آل عمران: 97)، قالوا : فلو لم تتقدم الاستطاعة الفعل لكان الحج لا يلزم أحداً قبل أن يحج. وقوله {وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين} (البقرة: 184)، وقوله: {فمن لم يستطع فإطعام ستين مسكيناً} (المجادلة: 4) فلو كانت الاستطاعة للصوم لا تتقدم الصوم ما لزمت أحداً الكفارة به، وقال تعالى: {وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم يهلكون أنفسهم والله يعلم إنهم لكاذبون} (التوبة: 42) فصح أن استطاعة الخروج موجودة مع عدم الخروج.[25]

3- المعتزلة ساووا بين نعمة الله على المؤمن والكافر فلا يختص المؤمن بهداية ولا توفيق، وهذا هو الأصل الفاسد الذي بنوا عليه قولهم إن القدرة لا تكون إلا مع الفعل، فهم لا يقولون: بأن الله خص المؤمن المطيع بإعانة حصل بها الإيمان، بل يقولون: إن إعانة المطيع والعاصي سواء، ولكن هذا بنفسه رجح الطاعة، وهذا بنفسه رجح المعصية، قالوا: كذلك الذي يعطي كل واحد من ابنيه سيفاً فهذا جاهد به في سبيل الله وهذا قطع به الطريق.[26]

الرد عليهم:

1- يقال لهم: إن نفيكم للاستطاعة المقارنة للفعل أو حصركم الاستطاعة بالاستطاعة المتقدمة على الفعل، فيه مخالفة للشرع والعقل.

أما مخالفته للشرع:

فهناك أدلة صريحة تثبت الاستطاعة المقارنة للفعل مثل قوله تعالى: {ما كانوا يستطيعون السمع وما كانوا يبصرون} (هود: 20)، المراد نفي حقيقة القدرة، لا نفي الأسباب والآلات؛ لأنها كانت ثابتة، ومثله قول الخضر لموسى: { إنك لن تستطيع معي صبراً} (الكهف: 67)

(25) الفصل في الملل والأهواء والنحل، 58/1

(26) المغني في أبواب التوحيد والعدل، عبد الجبار بن أحمد الهمذاني، 301/11.

وقوله: { ألم أقل إنك لن تستطيع معي صبراً} (الكهف: 72) والمراد منه حقيقة قدرة الصبر، لا أسباب الصبر وآلاته، فإن تلك كانت ثابتة له، ألا ترى أنه عاتبه على ذلك، ولا يلام من عدم آلات الفعل وأسبابه على عدم الفعل، وإنما يلام من امتنع منه الفعل لتضييعه قدرة الفعل لاشتغاله بغير ما أمر به أو شغله إياه بضد ما أمر به.[27]

وأما مخالفته للعقل:

فالمعتزلة أثبتوا الاستطاعة التي قبل الفعل وهي سلامة الجوارح وارتفاع الموانع، ونحن نرى أن سالم الجوارح المريد للفعل قد يعترضه دون الفعل مانع لا يقدر معه على الفعل أصلاً، وهذا المانع هو قوة ولا بد، والاستطاعة قوة، فتبين أن الاستطاعة التي قبل الفعل لابد لها من قوة مع الفعل وباجتماعهما يكون الفعل.[28]

2- أما قولهم بأن إثبات القدرة المقارنة لمقدورها يؤدي إلى تكليف ما لا يطاق، فهذا زعم باطل؛ لأنه دعوى مجردة عن الدليل، بل الدليل خلاف ذلك. إن تكليف الكافر الإيمان في حال كفره من النوع الذي لا يقدر عليه لا لاستحالته ولا للعجز عنه، ولكن لتركة والاشتغال بضده، وهذا جائز؛ لأنه من التكليف الذي اتفق المسلمون على وقوعه في الشريعة، وجمهور العلماء لا يطلقون على هذا النوع تكليف ما لا يطاق.[29]

3- أما قول المعتزلة: متى أعطي الإنسان الاستطاعة قبل وجود الفعل فإن كان قبل وجود الفعل، قالوا: فهذا قولنا وإن كان حين الفعل، فما حاجتنا إليه؟!

---

(27) انظر: شرح العقيدة الطحاوية، 635/2

(28) انظر: الفصل في الملل والأهواء النحل، 61/1-62

(29) أهل السنة والجماعة يفصلون في مسألة تكليف ما لا يطاق، وجعلوها على وجهين:

1- ما لا يقدر على فعله لاستحالته، وهو نوعان:

أ- ما هو ممتنع عادة كالمشي على الوجه، والطيران.

ب- وما هو ممتنع في نفسه كالجمع بين الضدين.

فهذا الوجه بنوعية اتفق أهل السنة أن مثل هذا ليس بواقع في الشريعة، وأنه لا يجوز تكليفه.

2- ما لا يقدر عليه لتركه والاشتغال بضده، مثل تكليف الكافر الإيمان في حال كفرة، فهذا جائز خلافاً للمعتزلة لأنه أمر العباد كلهم بما أمرهم الله به ورسوله من الإيمان به وتقواه.

لكن هل يطلق على هذا النوع بأنه تكليف ما لا يطاق؟

فجمهور أهل العلم منعه – وهو الراجح – وإن كان بعض المنتسبين إلى أهل السنة قد أطلقه في معرض ردهم على القدرية. انظر: القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة، ص 277 – 278، وانظر: دار تعارض العقل والنقل ص60، وشرح العقيدة الطحاوية 652/2 وما بعدها.

فنرد عليهم بأن "الاستطاعة قسمان: إحداهما: قبل الفعل ومع الفعل وهو صحة الجوارح وارتفاع الموانع، والآخر: مع الفعل وهو العون والخذلان اللذان بهما يقع الفعل، ولولاهما لم يقع، ولو كانت الاستطاعة لا تكون إلا قبل الفعل ولا تكون مع الفعل لكان الفاعل إذا فعل عديم الاستطاعة وفاعلاً فعلاً لا استطاعة له على فعله حين فعله، وإذ لا استطاعة له عليه فهو عاجز عنه، فهو فاعل عاجز عما يفعل معاً، وهذا تناقض ومحال بيّن".[30]

4- ومما قالته المعتزلة القدرية في الاستطاعة بناءً على أصلهم الفاسد وهو إقدار الله للمؤمن والكافر، والبر والفاجر على حد سواء، فلا يقولون: إن الله خصّ المؤمن المطيع بإعانة حصل بها الإيمان، بل هو بنفسه رجّح الطاعة، وهذا بنفسه رجّح المعصية، كالوالد الذي أعطى كل واحد من بنية سيفاً؛ فهذا جاهد به في سبيل الله وهذا قطع به الطريق، "وهذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة المثبتين للقدر فإنهم متفقون على أن لله على عبده المطيع نعمةً دينية خصه بها دون الكافر، وأنه أعانه على الطاعة إعانةً لم يعن بها الكافر، كما قال تعالى: {ولكن الله حبب إليكم الإيمان وزينه في قلوبكم وكره إليكم الكفر والفسوق والعصيان أولئك هم الراشدون} (الحجرات: 7)، فالقدرية يقولون: هذا التحبيب والتزيين عام في كل الخلق، وهو بمعنى البيان وإظهار دلائل الحق، والآية تقتضي أن هذا خاص بالمؤمن، ولهذا قال: {أولئك هم الراشدون} والكفار ليسوا راشدين".[31]

القول الثالث: قول الأشاعرة ومن وافقهم:

وهو أن الاستطاعة مع الفعل لا يجوز أن تتقدمه ولا أن تتأخر عنه؛ بل هي مصاحبة له، وهي من الله -تعالى- وما يفعله الإنسان بها فهو كسب له.

يقول الجويني: "الحادث في حال حدوثه مقدور بالقدرة القديمة، وإن كان متعلقاً للقدرة الحادثة فهو مقدور بها. وإذا بقي

(30) الفصل في الملل والأهواء والنحل، 66/2

(31) شرح العقيدة الطحاوية، 636/2-637

مقدور من مقدورات الباري، وهو الجوهر، لا يبقى غيره من الحوادث، فلا يتصف في حال بقائه واستمرار وجوده بكونه مقدوراً إجماعاً. والدليل على أن الحادث مقدور، وأن الاستطاعة تقارن الفعل، أن نقول: القدرة من الصفات المتعلقة، ويستحيل تقديرها دون متعلق لها، فإن فرضنا قدرة متقدمة، وفرضنا مقدوراً بعدها في حالتين متعاقبتين فلا يتقرر على أصول المعتزلة تعلق القدرة بالمقدور، فإنا إذا نظرنا إلى الحالة الثانية فلا تعلق للقدرة فيها، فإذا لم يتحقق في الحالة الأولى إمكان، ولم يتقرر في الحالة الثانية اقتدار، فلا يبقى لتعلق القدرة معنى".[32]

أدلتهم:

1- يقولون: إن القدرة لا تصلح للضدين؛ لأن ذلك يوجب وجود الضدين معاً، وهذا مستحيل.

يقول القاضي أبو يعلى البغدادي: (... فثبت أن القادر منا يستحيل أن يقدر على الشيء وعلى ضده في حالة واحدة وبقدرة واحدة وبقدرتين؛ لأن ذلك يوجب وجود الضدين معاً، وذلك محال".[33]

2- وقالوا أيضاً: سلامة الجوارح عرض، والعرض لا يبقى وقتين، فلو تقدمت وقع الفعل بعدها بلا قدرة، وإن تأخرت وقع الفعل قبلها بلا قدرة، فتعين المقارنة.[34]

وحقيقة قولهم إن من ترك واجباً لم يكن قادراً عليه، ولهذا استدل بعضهم على جواز التكليف بما لا يطاق.

الرد عليهم:

1- قولهم إن الاستطاعة غير صالحة للضدين، ونرد عليهم كما رددنا على المعتزلة بأن هذا القول مخالف للدليل الشرعي، قال تعالى: "ولله على الناس حج البيت من استطاع إليه سبيلاً" (آل عمران: 97). فهذه الاستطاعة قبل الفعل وهي سلامة الآلات وهي صالحة للضدين، والعقل لا ينفي ذلك فإن سالم الآلات والجوارح قادر على الفعل والترك،

(32) الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني، ص219-220.

(33) المعتمد في أصول الدين، أبو يعلي البغدادي، ص143.

(34) انظر: الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ص71، والفعل في الملك والأهواء والنحل 64/2، والمسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين، محمد العروي عبد القادر، ص133.

وهذه القدرة استطاعة، فإذن دعواهم استحالة كون الاستطاعة صالحة للضدين باطلة شرعاً وعقلاً.

2- أما قولهم: إن سلامة الجوارح عرض، والعرض لا يبقى زمانين، فردنا عليهم: أن هذه دعوى بلا برهان، والآيات القرآنية مبطلة لها، وموجبة أن هذه الاستطاعة من سلامة وصحة الجوارح وارتفاع الموانع موجودة قبل الفعل قال الله: {وكانوا لا يستطيعون سمعاً} (الكهف: 101) فنفى عنهم حقيقة القدرة، ولم ينف الأسباب والآلات لثبوتها لهم، وقوله: {إنك لن تستطيع معي صبراً} (الكهف: 67) فآلات الصبر وأسبابه كانت موجودة عند موسى -عليه السلام - وإنما نفى عنه حقيقة الصبر.[35]

المبحث الثاني: أساليب عرض مسألة الاستطاعة في مواقع الإنترنت:

المطلب الأول: دراسية إحصائية لأساليب عرض مسألة الاستطاعة في مواقع الإنترنت:

في هذا المطلب سأذكر نتائج دراسية إحصائية تبين أساليب عرض مسألة الاستطاعة في مواقع الإنترنت، وقد أجرى الباحث الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: قام الباحث بالبحث عن كلمة الاستطاعة في محرك البحث قوقل، من خلال تحديد أول 200 نتيجة في قوقل لكلمة "الاستطاعة"، ووجد الباحث أن كلمة الاستطاعة بالمفهوم العقدي وردت في 17 نتيجة من أصل 200، وغلب على النتائج المئتين وجود كلمة الاستطاعة بالمعنى الفقهي كالاستطاعة في الحج ونحوها، ويمكننا تفصيل النتيجة من خلال الجداول الآتية:[36]

الجدول (1). يوضح القوالب الإلكترونية التي جاء فيها الحديث عن كلمة الاستطاعة في مفهومه العقدي:

القالب الإلكتروني	المنتديات الحوارية	المواقع الإلكترونية غير الحوارية	الكتب والشروح	اليوتيوب
عدد المرات	3	6	7	1

(35) انظر: الفصل في الملل والأهواء والنحل، 64/2.

(36) يقصد الباحث بالمنتديات الحوارية: هي المنتديات التي تتيح فرصة النقاش والتعليق والحوار لجميع أعضاء المنتدى، أما المواقع الإلكترونية: هي تلك المواقع التي تستعرض المسألة دون فتح المجال للنقاش حولها، أما الكتب والشروح فهي المواقع التي تنشر الكتب العلمية وتتيح تحميلها على الجهاز الشخصي.

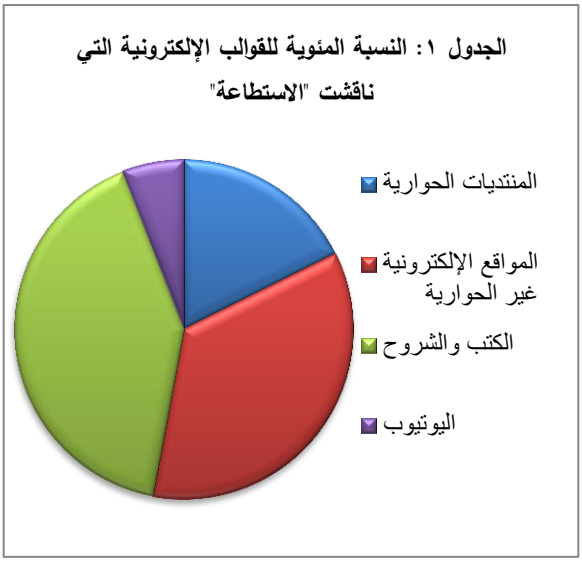

ويتضح لنا من خلال هذا الجدول أن مسألة الاستطاعة تطرح غالباً في الكتب وشروحها بنسبة 41%، ويلي ذلك نقاشها في المواقع الإلكترونية بنسبة 35%، أما المنتديات الحوارية فنوقشت فيها بنسبة 18%، وحصل اليوتيوب على أقل نسبة في نقاش مسألة الاستطاعة وكانت نسبته 8%.

كما هو معلوم أن الاستطاعة مسألة دقيقة وفهمها يحتاج إلى مقدمات وشرح حتى تصل إلى القارئ بوضوح، بل إن بعض طلبة العلم يخطئ في فهمها لدقتها، فلذلك نلحظ أن المواقع التي لا تفتح مجال للحوار كالكتب والمواقع الإلكترونية غير الحوارية قد حصلت على ما مجموعه 76% من نتيجة البحث، وهذه نتيجة منطقية لدقة المسألة، لكن عرض المسألة في يوتيوب حصل على أقل نسبة مع أن المفترض أن تكون أعلى من هذه النسبة لأن شرح المسائل العلمية الدقيقة بالصوت والصورة يوضحها بشكل أفضل للمهتم، ورأينا أن المنتديات الحوارية ناقشت هذه المسألة أكثر من اليوتيوب مع أن نقاشها أتى مقتضباً ولا يوصل المسألة بطريقة سلسة للقارئ، لذلك يحسن بالمتخصصين أن يعتنوا بتفعيل موقع اليوتيوب حتى يوصلوا العلم المتخصص من خلاله.

الجدول (2). يوضح المواقع التابعة للمذاهب وعدد المرات التي تم نقاش مسألة الاستطاعة فيها

المذهب	أهل السنة	الشيعة	المعتزلة	الأشاعرة	الماتريدية	الجهمية
عدد المرات	13	3	0	1	0	0

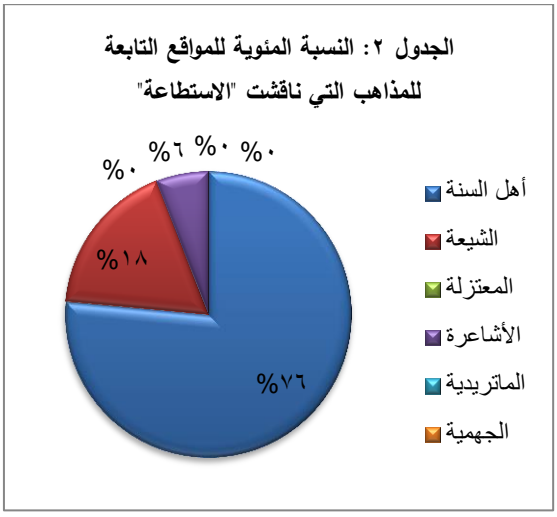

ومن خلال هذا الجدول نرى بوضوح أن المواقع التي تنتسب لأهل السنة والجماعة ناقشت مسألة الاستطاعة أكثر من غيرها وبفارق كبير فقد حصلت على نسبة 76%، ويليها المواقع الشيعية التي حصلت على نسبة 18%، أما المواقع الأشعرية فكانت نسبتها 6%، ولم تظهر النتائج أي نقاش للمسألة لمواقع انتسبت للمعتزلة أو الجهمية أو الماتريدية، وهنا ينبغي أن ننبه إلى أن أغلب متأخري الشيعة وافقوا قول المعتزلة في مسائل القدر[37]، وسبب إفرادنا المعتزلة كفرقة هو البحث عما إذا كان هناك نشاط مستقل لهذه الفرقة في الإنترنت.

إن هذا التقدم لأهل السنة في نقاش المسائل العقدية الدقيقة أمر محمود، ويتطلب مزيداً من الوعي في نشر هذه المسائل وتنويع قوالب النشر وتفعيلها، ويتضح من خلال الجدولين السابقين أن نقاش المسائل العقدية الدقيقة يحتاج إلى تفعيل في اليوتيوب من خلال الشرح المفصّل والوصول إلى شريحة من طلبة العلم قد لا يستطيعون أن يتعاملوا مع الكتب بطريقة جيدة.

ثانياً: ومن باب الاطمئنان على صحة النتائج السابقة، وتنويع كلمات البحث في قوقل، قام الباحث بالبحث عن كلمة "أفعال العباد" في محرك البحث قوقل، من خلال تحديد أول 100 نتيجة في قوقل، وتم اختيار كلمة "أفعال العباد"؛ لأن كثيراً من المذاهب الكلامية يتحدثون عن مسألة الاستطاعة ضمن حديثهم عن مسألة أفعال العباد، فوجد الباحث أن كلمة "أفعال العباد" بمفهومها العقدي وردت في 76 نتيجة من أصل 100 أي بنسبة 76% من نتيجة البحث، وهذه النسبة منطقية؛ لأن الكلمة المختارة تناقش في كتب العقيدة

(37) انظر: القضاء والقدر، عبد الرحمن المحمود، 321.

بكثرة، ومظنة نقاش مسألة الاستطاعة فيها كبير.

وفي الجدولين الآتيين تتضح النتائج حول كلمة "أفعال العباد":

الجدول (3). يوضح القوالب الإلكترونية التي جاء فيها الحديث عن كلمة الاستطاعة في مفهومه العقدي:

القالب الإلكتروني	المنتديات الحوارية	المواقع الإلكترونية	الكتب والشروح	اليوتيوب
عدد المرات	9	33	32	2

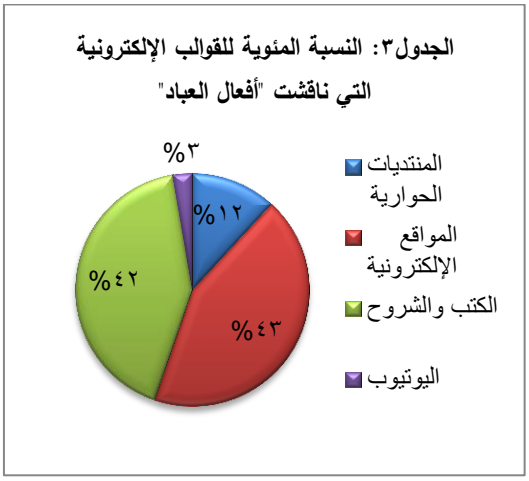

وفي النتائج التي أظهرها الجدول السابق أن كلمة "أفعال العباد" نوقشت في المواقع الإلكترونية غير الحوارية بنسبة 43%، وتليها الكتب وشروحها أتت بنسبة 42%، ثم ناقشت المنتديات الحوارية هذه المسألة بنسبة 12%، وفي آخر القائمة يأتي اليوتيوب بنسبة 3%.

ونلحظ بعض التغير في ترتيب القوالب التي تحدثت عن المسألة مقارنة بالجدول الأول الذي كانت كلمة "الاستطاعة" هي محل البحث، ففي الجدول الثالث الذي بحث كلمة "أفعال العباد" تفوقت المواقع الإلكترونية غير الحوارية على الكتب وشروحها بفارق 1%، أما في الجدول الأول الذي بحث كلمة "الاستطاعة فقد كانت الكتب وشروحها أولاً وأتت ثانياً المواقع الإلكترونية غير الحوارية بفارق 6%، وهذا الفارق ضئيل جداً، إضافة إلى ذلك فإن كلا القالبين لا يمكن الحوار فيه فبينهما تشابه من هذه الزاوية.

كما نلاحظ أن المنتديات الحوارية حافظت على ترتيبها الثالث، وكذلك اليوتيوب في ترتيبه الرابع، وهنا نستنتج أن الذين يطرحون المسائل العقدية التفصيلية يفضلون عرضها عن طريق الكتب العلمية أو المواقع التي لا تتيح لجمهورها النقاش والسؤال حولها، وفي تقديري هذا هو الطريق السهل لعرض هذه المسائل وهو مفيد في نهاية الأمر، ولو تم تفعيل موقع اليوتيوب في شرح هذه المسائل لكان أكثر فائدة.

الجدول (4). يوضح المواقع التابعة للمذاهب وعدد المرات التي تم نقاش مسألة "أفعال العباد"

المذهب	أهل السنة	الشيعة	المعتزلة	الأشاعرة	الماتريدية	الجهمية
عدد المرات	66	8	0	1	1	0

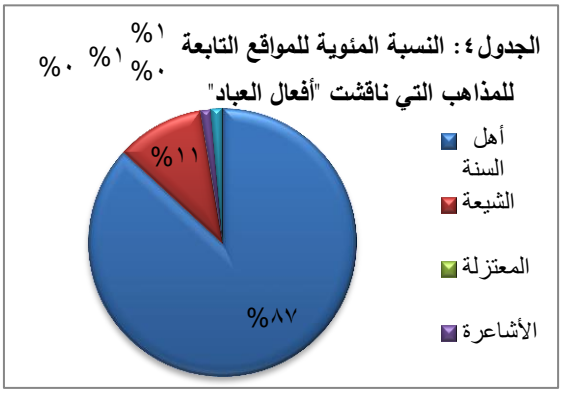

وفي الجدول الرابع تبين لنا أن المواقع السنية هي أكثر من ناقش مسألة "أفعال العباد" بنسبة 87%، ويليها المواقع الشيعية بفارق كبير وبنسبة 11%، أما الأشاعرة والماتريدية فقد حصل كلاً منها على نسبة 1%، ولم نر مواقع انتسبت للمعتزلة أو الجهمية ناقشت المسألة.

وهذه النتيجة تطابقت في المحصلة مع نتيجة الجدول الثاني من حيث حصول مواقع أهل السنة على الترتيب الأول من حيث الاهتمام بالمسائل العقدية التفصيلية، وكذلك حصول المواقع الشيعية على الترتيب الثاني، أما المواقع الأشعرية فقد قلّت نسبتها في الجدول الرابع – الذي كانت كلمة "أفعال العباد" هي محل البحث– بفارق 5%، وكذلك رأينا وجوداً للماتريدية في الجدول الرابع وإن كانت نسبته 1%.

المطلب الثاني: تقييم أساليب عرض مسألة الاستطاعة في مواقع الإنترنت:

وفي هذا المطلب يسجل الباحث عدداً من الملاحظات على أسلوب عرض مسألة في الاستطاعة المنتديات الحوارية، وكذلك في المواقع غير الحوارية، ولن أتطرق للكتب العلمية؛ لأنها محكمة غالباً في عرض هذه المسائل، وكذلك لن أتحدث على اليوتيوب لندرة المعروض فيه حول هذه المسألة.

ناقش عدد من المواقع الإلكترونية غير الحوارية مسألة الاستطاعة نقاشاً علمياً شبيهاً بأسلوب عرضها في الكتب المتخصصة، فجمهور هذه المواقع المتخصصة جمهور متخصص أو يبحث عن المعلومة الموثقة، فلذلك ينبغي لها تحري الدقة في عرض أقوال المذاهب والرد عليها والنقل منها، ومن المواقع التي عرضت لمسألة الاستطاعة موقع "الدرر السنية" والتي يشرف عليه الشيخ علوي عبد القادر السقاف، فقد ناقش مسألة

الاستطاعة أثناء عرضه لأقوال الفرق؛ ولأن هذه المسألة من المسائل الدقيقة تتطلب التأمل والدراسة والتدقيق قبل الخوض فيها؛ فإن الموقع أخطأ في عرض قول الماتريدية في مسألة الاستطاعة، فيرى الموقع أن "قول جمهور الماتريدية في الاستطاعة القول الحق الذي دلت عليه الأدلة وهو قول أهل السنة والجماعة "[38]، وهذا خطأ ظاهر ناشئ عن عدم تمحيص للمسألة، وتعظم المشكلة في تناقل هذه العبارة، فقد رصدتُ أربعة مواقع أخرى نقلت ذات الجملة عن الماتريدية على خطئها، مع العلم أن المشرف على الموقع ينتمي لأهل السنة والجماعة، وليس من أتباع المذاهب الكلامية؛ وهذا يجعلنا نؤكد على أصحاب المواقع المتخصصة أهمية التدقيق والتمحيص في المسائل الدقيقة، ثم عرضها على متخصصين لتحكيمها وإجازتها.

وفي موقع "أهل الحديث "شارك العضو المشارك "عبد الحكيم علي" بمشاركة عنوانها:" الاستطاعة بين أقوال الطوائف وقول أهل السنة للإثراء والمناقشة"[39]، وقام بتلخيص مسألة الاستطاعة من كتاب القضاء والقدر للدكتور عبد الرحمن المحمود، وحاول العضو الإجابة على هذين السؤالين:

هل للعبد استطاعة أو قدرة بها يفعل أو لا؟

وهل هذه الاستطاعة تكون قبل الفعل أو معه أو قبل الفعل ومعه؟

ثم أشار باختصار إلى أقوال الجهمية والمعتزلة والأشاعرة وأهل السنة في هذه المسألة، والذي يلحظ على هذه المشاركة الاختصار المخل في هذه المسألة، فالذي لا يعرف عن الاستطاعة شيئاً لن يفهم المراد بها وبأقوال الفرق حولها، وهذا من أسباب عزوف الأعضاء الآخرين عن النقاش والحوار، مع أن موقع "أهل الحديث" من المواقع المتخصصة والتفاعلية، وينصح من يريد مناقشة المسائل التفصيلية أن يبدأ بمقدمات توصل الفكرة الصحيحة للقراء حتى يحصل

(38) انظر: موقع الدرر السنية:
http://www.dorar.net/enc/firq/518

(39) انظر: ملتقى أهل الحديث:
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=282889

الكاتب لها على مراده من النقاش والتفاعل الإيجابي.

وفي "شبكة الدفاع عن أهل السنة" ورد موضوع بعنوان "الاستطاعة" للعضو "خالد أهل السنة" وتحدث عن أقوال الفرق في الاستطاعة باختصار شديد لا يفهمه غير المتخصص، فقال الكاتب عن أقوال الفرق فيها ما يلي:

"والاستطاعة هي: القدرة والقوة والوسع والطاقة، ومعناها متقارب، وهي صفة يُتَمَكّنُ بها من الفعل والترك، والمقصود هنا: استطاعة العبد على الفعل والترك. قال الجهمية كقول الجبرية: ليس للعبد أي استطاعة، لا قبل الفعل ولا مع الفعل، بل له قدرة شكلية غير مؤثرة في الفعل أصلاً! إنما هو فعل منسوب للعبد مجازاً! كالريشة في مهب الريح!

قال المعتزلة و–الرافضة– تبع لهم :إن الله– تعالى– قد مكّن الإنسان من الاستطاعة، وهذه الاستطاعة قبل الفعل، وهي قدرة عليه وعلى ضده، وهي غير موجبة للفعل، مثلاً: النطق والمشي الاستطاعة على فعلهما وتركهما موجودة مسبقاً.

قال الأشاعرة: إن الاستطاعة مع الفعل لا يجوز أن تتقدمه ولا أن تتأخر عنه، بل هي مصاحبة له مقارنة له، مثلاً: النطق لا توجد الاستطاعة عليه إلا أثناء النطق لا قبل النطق، ولا بعد النطق، المشي لا توجد الاستطاعة عليه إلا أثناء المشي لا قبل المشي، ولا بعد المشي!". (40) إن مثل هذا الطرح المختصر لمسألة عقدية دقيقة إن كان المقصود منه توضيح الحق وإقامة الحجة فيجب أن يكون بأسلوب أكثر إيضاحاً، أو الاكتفاء بعرض منهج أهل السنة والجماعة دون اللجوء للاختصار المخل لأقوال الفرق المخالفة.

وفي المقابل هناك منتديات متخصصة، تعرضت لهذه المسألة وناقشتها بأسلوب يوصل المقصود، ويزيل اللبس، ومنها منتدى "معهد آفاق التيسير للتعليم عن بعد"، ففي هذا المنتدى تناقش مسائل علمية من خلال شروحات الكتب، ففي إحدى المشاركات بعنوان: "الواجبات

(40) انظر: شبكة الدفاع عن السنة:
http://www.ddsunnah.net/forum/showthread.php?t=2602

تسقط مع عدم القدرة"[41]، وكاتبها هو المشرف على الموقع "عبد العزيز بن داخل المطيري"، أتت هذه المشاركة ضمن سلسلة مشاركات شارحة منظومة القواعد الفقهية للشيخ عبد الرحمن السعدي –رحمه الله–، وتم فيها شرح هذا البيت:

وَلَيْسَ وَاجِبٌ بِلاَ اقْتِدَارِ وَلاَ مُحَرَّمٌ مَعَ اضْطِرَارِ

وكانت التفاعل من الأعضاء ظاهر، فقد كتبوا شروحاً لعدد من المشايخ لهذا البيت، وفي ذات الموقع ناقشوا باستفاضة مسألة: "معنى الاستطاعة التي يكون بها الفعل والاستطاعة التي يتعلق بها الخطاب"[42] من خلال نقاشهم لشرح الطحاوية لابن أبي العز الحنفي وهذا المنتدى نموذج حسن للمنتديات المتخصصة في موضوعاتها وزوارها، تطرح فيه المسألة التفصيلية ويتم إيضاحها وشرحها من قبل الزوار.

وفي "الملتقى الفقهي" سأل "عبد الرحمن آل زعتري" من دولة المغرب سؤالاً دقيقاً حول مسألة أشكلت عليه في كتاب: إرشاد الفحول للشوكاني، وهذا نص السؤال: "من يشرح لي هذه المسألة مشكوراً مع التوجيه لها بما يوافق معتقد أهل السنة. قال الشوكاني رحمه الله في إرشاد الفحول ص10 طبعة دار الفكر": إن التكليف بالفعل – والمراد به: أثر القدرة الذي هو الأكوان، لا التأثير الذي هو أحد الأعراض النسبية– ثابت قبل حدوثه اتفاقاً، وينقطع بعده اتفاقاً، ولا اعتبار بخلاف من خالف في الطرفين، فهو بين السقوط، وما قالوه: من أنه لو انقطع انعدم الطلب القائم بذات الله سبحانه، وصفاته أبدية، فهو مردود، بأن كلامه سبحانه واحد، والتعدد في العوارض الحادثة من التعليق ككونه أمراً، أو نهياً، وانتفاؤهما لا يوجب انتفاءه.

واختلفوا هل التكليف به باقٍ حال حدوثه أم لا؟ إلى آخر السؤال".[43] ونلحظ هنا دقة المسألة التي يسأل عنها السائل؛

(41) انظر: معهد آفاق التيسير للتعليم عن بعد: http://afaqattaiseer.net/vb/showthread.php?t=359#.VRMHcvmsVqU

(42) انظر: معهد آفاق التيسير للتعليم عن بعد: http://www.afaqattaiseer.net/vb/showthread.php?t=1725#.VRM3D_msVqU

(43) انظر: الملتقى الفقهي: http://www.feqhweb.com/vb/showthread.php?t=2151&s=15c79c740c1d32af237611fc63298cfe

ولأنه في منتدى متخصص وجد الإجابة الكافية والمفصّلة من الدكتور بدر المهوس عضو هيئة التدريس بجامعة القصيم، والذي بدأ بشرح مسألة تعلق التكليف بالفعل أو الترك هل يكون قبل الفعل أو في أول زمان حدوثه؟ وفصّل فيها القول، ثم أتى على عبارات الشوكاني شارحاً لها بتوسّع.

وكذلك في المجلس العلمي بموقع "الألوكة" والذي يشرف عليه د. سعد الحميد، ود. خالد الجريسي، سألت إحدى العضوات عن الفرق بين منهج السلف وقول الأشاعرة في مسألة أفعال العباد(44)، وأتاها الجواب من خلال ردود علمية لثمانية أعضاء مشاركين، وتحتوي هذه الردود على إحالات لكتب ودراسات في ذات الموضوع، ونلحظ التوسع في ذكر المسائل المتعلقة بالمسألة محل السؤال كمسألة الاستطاعة على سبيل المثال.

إن مثل هذه المنتديات المتخصصة هي مظنّة البحث عن المسائل العلمية الدقيقة، فينبغي توجيه الناس لها، والمساهمة في نشرها، ومتابعة ما يناقش فيها، أما المنتديات العامة فيحسن بمن أراد أن يناقش هذه المسائل باختصار، أن يحيل على موقع آخر يستطيع من خلاله القارئ أن يجد ضالته فيه، أما الاختصار المخل فلا تبرؤ به ذمة.

الخاتمة:

توصلت الدراسة إلى نتائج منها ما يلي:

1. من أصول أهل السنة والجماعة الجمع بين النصوص، لذلك أتى قولهم في الاستطاعة موافقاً للشرع والعقل، بخلاف المذاهب التي ضلت في هذا الباب.
2. الاستطاعة عند أهل السنة نوعان: شرعية ومحلها قبل الفعل، وهي بمعنى الصحة والوسع، والتمكين وسلامة الآلات، واستطاعة كونية تكون مقارنة للفعل، لا تكون إلا معه فيجب معها وجود الفعل.

(44) انظر: موقع الألوكة:
/http://majles.alukah.net/t33266

3. أظهرت النتائج الإحصائية تقدماً كبيراً للمواقع السنية التي ناقشت مسألة الاستطاعة، ويوصي الباحث بدعم هذا النشاط في الإنترنت، وتوظيفه بما يفيد جمهور هذه المواقع.
4. أظهرت النتائج أن المواقع التي تعرض الكتب العلمية والمواقع غير الحوارية حصلت على النسبة الكبرى في عرض مسألة الاستطاعة، في حين أن اليوتيوب وهو مظنة الشرح والتوضيح أتى في المرتبة الأخيرة، ولهذا يوصي الباحث بتفعيل دور اليوتيوب في نشر المسائل العقدية التفصيلية وشرحها للمهتمين.
5. لوحظ وجود بعض الأخطاء العلمية لمواقع متخصصة وتشرف عليها شخصيات علمية، لذلك يوصي الباحث بأهمية فحص المسائل الدقيقة، وعرضها على متخصصين لمراجعتها وتحكيمها.
6. ينبغي عرض المسائل العقدية التفصيلية في المنتديات الحوارية بأسلوب يوصل الفكرة الصحيحة للقراء، وإذا أراد الكاتب الاختصار فيحسن به وضع رابط إلكتروني ناقش المسألة بتوسع.
7. ينبغي وجود متخصصين في المنتديات العلمية حتى يقوموا بالإجابة التفصيلية على أسئلة الجمهور ونقاشاتهم.

المراجع:

الأشعري، أبو الحسن بن علي بن إسماعيل. (1419هـ). مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين. ت: محمد محي عبد الحميد، بيروت: المكتبة العصرية.

الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب. (1986م). الإنصاف فيما يجب اعتقاده ولا يجوز الجهل به، ت: عماد الدين أحمد حيدر، بيروت: عالم الكتب، ط1.

البغدادي، عبد القاهر بن طاهر. الفرق بين الفرق. (1417هـ). اعتناء: إبراهيم رمضان، بيروت: دار المعرفة.

ابن تيمية، شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. (1418هـ). درء تعارض العقل والنقل. ت: محمد رشاد سالم. دار الكنوز الأدبية.

ابن تيمية، شيخ الإسلام أبو العباس أحمد بن عبد الحليم. (1418هـ). مجموع الفتاوى. جمع: عبد الرحمن بن قاسم وابنه محمد.

الجرجاني، علي بن محمد. (1396هـ). شرح المواقف في علم الكلام. ت: أحمد المهدي، مصر: نشر مكتبة الأزهر،.

الجويني، أبو المعالي عبد الملك بن عبد الله الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد. (1369هـ). ت: محمد يوسف موسى، مصر: دار السعادة.

الحنفي، علي بن علي بن محمد بن أبي العز. (1416هـ). شرح العقيدة الطحاوية. ط8. ت: عبد الله التركي، شعيب الأرنؤوط، بيروت: مؤسسة الرسالة.

الدرر السنية: موقع إلكتروني. http://www.dorar.net/enc/firq/518

شبكة الدفاع عن السنة: موقع إلكتروني. http://www.dd-sunnah.net/forum/showthread.php?t=26023

صبري، مصطفى. (1352هـ). موقف البشر تحت سلطان القدر. القاهرة: الطبعة السلفية.

الظاهري، أبو محمد علي بن أحمد بن حزم. (1416هـ). الفصل في الملل والأهواء والنحل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.

عبد القادر، محمد العروسي. (1410هـ). المسائل المشتركة بين أصول الفقه وأصول الدين. ط1. جدة: دار حافظ للنشر والتوزيع.

الفوزان، صالح بن فوزان. (1413هـ). شرح العقيدة الواسطية لشيخ الإسلام ابن تيميه. ط6. الرياض: مكتبة المعارف.

ابن قيم الجوزية، شمس الدين محمد بن أبي بكر. (1417هـ). شفاء العليل في مسائل القضاء والقدر والحكمة والتعليل. ط2. اعتناء: خالد عبد اللطيف العلمي. بيروت: دار الكتاب العربي.

المحمود، عبد الرحمن. (1416هـ). موقف ابن تيمية من الأشاعرة. ط2. الرياض: مكتبة الرشد.

المحمود، عبد الرحمن. (1418هـ). القضاء والقدر في ضوء الكتاب والسنة ومذاهب الناس فيه. الرياض: دار الوطن.

معهد آفاق التيسير للتعليم عن بعد: موقع إلكتروني. http://afaqattaiseer.net/vb/showthread.php?t=359#.VRMHcvmsVqU

الملتقى الفقهي: موقع إلكتروني. http://www.feqhweb.com/vb/showthread.php?t=2151&s=15c79c740c1d32af237611fc63298cfe

ملتقى أهل الحديث: موقع إلكتروني. http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=282889

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1419هـ). لسان العرب. ط3. بيروت: دار إحياء التراث العربي.

موسوعة الحديث الشريف (الكتب الستة). (1420هـ). إشراف: صالح آل الشيخ. دار الإسلام.

موقع الألوكة: موقع إلكتروني. http://majles.alukah.net/t33266/

الهمذاني، عبد الجبار بن أحمد. (ب ت). المغني في أبواب التوحيد والعدل. إشراف: طه حسين، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي.

الهمذاني، عبد الجبارين أحمد. (1384هـ). شرح الأصول الخمسة. ط4. مصر: مكتبة وهبة.

البيعة كنظام للحكم الإسلامي وتطبيقها على نظام البيعة بالمملكة العربية السعودية

د. مصطفى بن لطفي محمد شاكر (1)

جامعة الجوف

ملخص: تهدف الدراسة إلى التعرف على حقيقة البيعة كنظام للحكم الإسلامي بمفهومها الصحيح، والتعرف على أهم مبادئ البيعة من حيث أركانها، وشروطها، ومدى إلزامها، ومسألة الخروج عليها، وكذلك محاولة التوصل إلى حل للقضايا المتعلقة بالبيعة في الحياة السياسية المعاصر؛ منها كيفية تطبيق البيعة والتعاقد بين الحكام والمحكومين على الالتزام بنظامها الإسلامي حتى تكتسب شرعيتها، وتنتظم الأمة في ظلها، والتأكيد على أن البيعة العامة لا تتحقق إلا للإمام أو الخليفة في حالة وجود نظام الخلافة الإسلامية. وتوصلت الى عدد من النتائج منها: أنّ البيعة من أهم محاور البحث في الفقه السياسي الإسلامي، باعتبارها الطريقة الشرعية التي تقرر بها الأمة مصيرها السياسي، وتختار بناءً عليها الحاكم الذي ترتضيه على أساس الكتاب والسنة والطاعة في المعروف. وإن صدور نظام هيئة البيعة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يمثل أهم قرار تاريخي للدولة السعودية الحديثة، حيث جعل منها دولة مؤسسات. وإن الهدف الأساسي من صدور هيئة البيعة هو القضاء على أى احتمالات تهدد بفراغ دستوري قد ينشأ من غياب الملك أو ولي العهد أو كليهما معاً، مما يعني ترسيخ مؤسسة الحكم واستمراريتها بفاعلية لتحقيق مصالح الوطن وحماية الوحدة الوطنية من التفكك والتمزق والانقسام.

الكلمات المفتاحية: هيئة البيعة، مؤسسة الحكم، السمع والطاعة، الخلافة الإسلامية، الرعيّة.

=-=

Allegiance as a System of Islamic Rule and its Application to Allegiance System in Saudi Arabia

Mostafa Lutfi Mohammed Shaker (1)

Al-Jouf University

Abstract: The study aims to identify the right concept of allegiance as a system of Islamic rule, and to identify its principles including its pillars, conditions, forcing extent, and the issue of rebels against obedience. The study aims to try to reach a solution to the issues related to the environment of the contemporary political life, including how to implement the allegiance and the contract between rulers and ruled to be bound by its Islamic system to gain legitimacy in order to organize the nation under the shadow of this allegiance, and to emphasize that the public allegiance can only be achieved for the Imam or caliph in the case of the system of the Islamic caliphate. The study shows that the allegiance is one of the most important themes in the Islamic political doctrine since it is a legitimate way to decide the political fate of the nation by choosing the ruler on the basis of the Quran and Sunnah. Moreover, the results shows that the issuance of Allegiance Council system in the era of the Custodian of the Two Holy Mosques, King Abdullah bin Abdul Aziz is the most important historic decision of the modern state of Saudi Arabia by which it converts to a state of institutions. Finally, The main purpose of the issuance of the Allegiance Commission is to eliminate any chances of threatening a constitutional vacuum that may arise from the absence of the ruler, and this consolidates the interests of the country and protects the national unity of dislocation, disruption and division.

Keywords: the Allegiance Council, ruling establishment, obedience, the Islamic caliphate, nationals.

=-=

(1) Assistant Professor -Faculty of Sharia and Law -Al-Jouf University	*(1) أستاذ مساعد -كلية الشريعة والقانون -جامعة الجوف*
e-mail: mostafa1972_133@yahoo.com :البريد الإلكتروني	

مقدمة:

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيد الأولين والآخرين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم، فإن البيعة كنظام للحكم الإسلامي من الموضوعات التي ظهرت أهميتها في الوقت الحالي، وازدادت أهميته بصدور نظام البيعة بالمملكة العربية السعودية عام 1427هـ التي تعد بحق مثالاً للدولة الإسلامية التي تطبق الشريعة الإسلامية، باعتبار البيعة الطريقة الشرعية التي تقرر بها الأمة مصيرها السياسي، وتختار بها الحاكم الذي ترتضيه على أساس الكتاب والسنة والطاعة في المعروف، وترتبط البيعة بمسألة الرئاسة والسيادة في الدولة الإسلامية، والحياة السياسية للمسلمين. وقد عظم الله من شأن البيعة وحذر من نكثها في قوله تعالى مخاطباً نبيه صلى الله عليه وسلم: "إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْراً عَظِيماً".(45)

والبيعة من أبرز جوانب العمل السياسي الذي تمارسه الأمة، إذ أنها في الرؤية الإسلامية هي التي تضفي الشرعية على نظام الحكم، وإذا كانت البيعة من أهم الموضوعات الدستورية في البلدان الإسلامية قديماً وحديثاً، لذا كان لزاماً علينا أن نبحث في الموضوع ذي الأهمية الخاصة بالنسبة للدول الإسلامية وخصوصاً بصدور نظام هيئة البيعة بالمملكة العربية السعودية عام 1427 هـ.

فبصدور نظام هيئة البيعة بالمملكة العربية السعودية أصبحت عملية اختيار ملوك المملكة العربية السعودية تتم وفق آلية نظامية للعائلة المالكة لاختيار الأصلح من بينهم للحكم، وسوف نتناول في هذا البحث مفهوم البيعة كنظام للحكم الإسلامي وتطبيقاتها في المملكة العربية السعودية وذلك من خلال مبحثين، حيث نتناول في المبحث الأول البيعة كنظام للحكم الإسلامي، أمّا المبحث الثاني فنتناول فيه نظام هيئة البيعة في المملكة العربية السعودية.

(45) سورة الفتح الآية 48

أهمية موضوع البحث:

إن موضوع (البيعة) يعالج أهم القضايا التي تهم جميع المسلمين اليوم سواء أكانوا حكام أو محكومين، ويتوقف على البيعة الاستقرار السياسي والسلم الاجتماعي في العالم الإسلامي المعاصر، وبتطبيقها يمكن الحد من ظاهرة الانقلابات العسكرية والتمرد على السلطة السياسية وكذلك الحد من ظاهرة الاستبداد السياسي.

كما يقوم موضوع البيعة على مبدأ هام في الدين الإسلامي وهو مبدأ الولاء لجماعة المسلمين والبيعة لإمامهم والطاعة لأولي الأمر منهم وكذلك البراءة من حكم الجاهلية كما في حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "من خرج من الطاعة وفارق الجماعة فمات، مات ميتة جاهلية" رواه مسلم.

ومما تعانيه الدول الإسلامية في الوقت الحالي عدم تطبيق البيعة بصورتها الكاملة منذ سقوط الخلافة الإسلامية، وغياب جماعة المسلمين في عصرنا الحاضر فمعظم الزعماء والرؤساء في الدول الإسلامية يحكمون شعوبهم بغير ما أنزل الله، على الرغم من أن معظم دول العالم الإسلامي تنصّ دساتيرها على أن الشريعة الإسلامية أحد مصادر التشريع في الدولة. غير أن صدور نظام هيئة البيعة بالمملكة العربية السعودية الذي يعد من أهم تطبيقات البيعة الإسلامية في العصر الحاضر والذي سنتناوله بالتحليل والتفصيل باعتباره أهم تطبيقات نظام البيعة كنظام للحكم الإسلامي في وقتنا الحاضر.

أهداف البحث:

يسعى الباحث من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1) التعرف على حقيقة البيعة كنظام للحكم الإسلامي بمفهومها الصحيح وتطبيقها في وقتنا الحالي على نظام هيئة البيعة بالمملكة العربية السعودية.

2) التعرف على أهم مبادئ البيعة كنظام للحكم الإسلامي من حيث أركانها وشروطها ومدى إلزامها ومسألة الخروج عليها.

3) محاولة التوصل إلى حل القضايا المتعلقة بالبيعة في الحياة السياسية المعاصرة حتى تنتظم الأمة في ظلها.

4) محاولة التأكد من مدى توافق نظام البيعة بالمملكة العربية السعودية الذي صدر في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز طيب الله ثراه عام 1427هـ، مع نظام البيعة الإسلامية بمفهومها الحقيقي.

خطة البحث:

بناء على ما تقدم، فقد حاول الباحث استجلاء جوانب الموضوع من خلال التعرف على أهمية موضوع البيعة باعتبارها الطريقة الشرعية التي تقرر بها الأمة مصيرها السياسي، وتختار بها الحاكم الذي ترتضيه على أساس الكتاب والسنة، وهل نظام البيعة الذي صدر بالمملكة العربية السعودية يعد تطبيقاً للبيعة الإسلامية. وسنتناول ذلك من خلال مبحثين نتناول في المبحث الأول البيعة كنظام للحكم الإسلامي، وفي المبحث الثاني نتناول فيه نظام البيعة في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول

البيعة كنظام للحكم الإسلامي

تعد البيعة من أهم مقومات النظام السياسي الإسلامي فهي نظام حكم مرتبط بالدين الإسلامي، فلم تعرف الحضارات السابقة على الإسلام نظام البيعة على الإطلاق فإذا كانت البيعة تعني "المُبايعةُ والطاعةُ"، فإنها من جانب آخر تعني إشراك الرعية في المنظومة السياسية الحاكمة، وقد وردت البيعة في القرآن الكريم في ثلاث مواضع مرتين في سورة الفتح ومرة في سورة الممتحنة.

والبيعة عهد على الطاعة من الرعية لولي الأمر، وإنفاذ مهامه على أكمل وجه، والتي تتمثل في سياسة الدين والدنيا على مقتضى شرع الله، لم تُفَرِّق البيعة في الإسلام بين الرجل والمرأة، أو بين الكبير والصغير، وهذا حسٌّ تربوي للرعية حيث يُعَلِّم الإسلام المسلمين ضرورة المشاركة فيما بينهم على الارتقاء بمجتمعهم وأمتهم.(46)

(46) د. محمد عبد القادر أبو فارس، النظام السياسي في الإسلام، دار القرآن الكريم، 1984، ص ص 67 – 68.

البيعة في مفهومها اللغوي: البيعة كلمة عربية الأصل، والمادة اللغوية للبيعة هي (ب) (ي) (ع) وقد وردت في معاجم اللغة العربية في مادة "بيع"، والبيع إعطاء الثمن وأخذ المثمن كما قال الرسول الكريم–صلى الله عليه وسلم: "لا يبيع أحدكم على بيع أخيه" أي لا يشتري على شراه.[47]

وأما البيعة في مفهومها الإسلامي العام: فهي كلمات تعبر عن نية وعزيمة على الوفاء والأداء، ويصحب ذلك بسط يدٍ ومصافحةٍ توثق ذلك كله، ليتم العهد قلب بقلب، ويداً بيد، ومن هنا جاء التعبير: ولا تنزعوا يداً من طاعة، وكذلك في بيعة العقبة قال القوم ابسط يدك، فبسط يده فبايعوه فالبيعة تعهد بالوفاء وتوثيق له.[48]

وفي الاصطلاح البيعة هي: العهد المتبادل بين الإمام والأمة الإسلامية في إقامة نظام الخلافة الإسلامية وفقا لكتاب الله وسنة رسوله–صلى الله عليه وسلم، وهى عبارة عن ميثاق الولاء للنظام السياسي الإسلامي أو الخلافة الإسلامية والالتزام بجماعة المسلمين والطاعة لإمامهم.[49]

المطلب الأول

البيعة في العهد النبوي وفي عهد الخلفاء الراشدين

البيعة ميثاق سياسي وقانوني يجمع بين حاكم الدولة الإسلامية والأمة، وترتب حقوقاً والتزامات على الطرفين. ومن بين هذه الالتزامات حرص أطراف العقد على احترام البيعة وبنودها لتولية السلطة، وممارسة الشورى في تدبير الشؤون العامة، وأي خلل في هذه الالتزامات يؤدي إلى المساءلة والمحاسبة على أساس مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.[50]

ويمكن القول كما ذهب البعض أنه يمكن وضع تعريف عام للبيعة بأنها "العهد المتبادل بين الإمام والأمة الإسلامية في إقامة نظام الخلافة الإسلامية وفقاً لكتاب الله وسنة رسوله–صلى الله عليه وسلم، وهى عبارة عن ميثاق الولاء للنظام

(47) معجم ألفاظ القرآن الكريم، إعداد مجمع اللغة العربية، الطبعة الثانية، 1970، 1970، المجلد الأول ص 141.

(48) د. عدنان على رضا النحوي، العهد والبيعة وواقعنا المعاصر، دار النحوي للنشر والتوزيع، 1996، ص 107.

(49) د. محمد عبد القادر، النظام السياسي في الإسلام، مرجع سابق، ص ص 299–200.

(51) الجزيري، عبد الرحمن. الفقه على المذاهب الأربعة، الجزء الخامس، دار الكتب العلمية. بيروت، 2003م، ص 417.

السياسي الإسلامي أو الخلافة الإسلامية والالتزام بجماعة المسلمين والطاعة لإمامهم".[51]

والبيعة مبدأ مطبق منذ ظهور الإسلام حيث بايع الصحابة النبي–صلى الله عليه وسلم–أكثر من بيعة، وكذلك في عهد الخلفاء الراشدين وسنتناول في هذا المطلب البيعة في العهد النبوي وفي عهد الخلفاء الراشدين في فرعين مستقلين هما: البيعة في العهد النبوي، والبيعة في عهد الخلفاء الراشدين.

الفرع الأول: البيعة في العهد النبوي

بايع النبي –صلى الله عليه وسلم – صحابته أكثر من بيعة كبيعتي العقبة الأولى والثانية، وكذلك بيعة الرضوان، وكانت كل طوائف المسلمين يُبايعونه، فمن الرجال الذين بايعوا رسول الله عدد لا يمكن حصره، ومن النساء العدد الجم. وقد أحصى الإمام ابن الجوزي عدد من بايع النبي من النساء، فبلغن 457 امرأة، "لم يصافح على البيعة امرأة وإنما بايعهن بالكلام، بل وجدنا من يبايع رسول الله من الأطفال حيث بايعه عبد الله بن الزبير وهو ابن سبع سنوات".[52]

ومن هنا ندرك أن الحضارة الإسلامية حضارةٌ بناءة، فهي تعي قيمة أفرادها، وضرورة مشاركتهم في الأحداث المحيطة بهم، ومن ثم وجدنا أسوة المسلمين رسول الله صلى الله عليه وسلم يُرسي مبدأ البيعة منذ اليوم الأول لقيام الدولة الإسلامية، ولأهمية أمر البيعة في المنظور الحضاري الإسلامي وجدنا القرآن الكريم يُشير إليه في أكثر من موضع، حيث يقول الله تعالى في سورة الفتح: "إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللهَ يَدُ اللهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ". [53]

فهذه الآية الكريمة تدل دلالة واضحة على أن البيعة هنا معاهدة دينية بين المسلم وبين الله يبيع فيها المسلمون أنفسهم بالجنة كما أشار القرآن الكريم إلى بيعة النساء، دلالة على أهمية دورهن الفاعل في بناء الحضارة الإسلامية، فيقول الله تعالى: "فَبَايِعْهُنَّ وَاسْتَغْفِرْ لَهُنَّ اللهَ إِنَّ اللهَ غفور رحيم". [54]

(51) د. أحمد صديق عبد الرحمن، البيعة في النظام السياسي الإسلامي وتطبيقاتها في الحياة السياسية المعاصرة، 1988، مكتبة وهبة، ص 36.

(52) د. راغب السرجانى، البيعة في الإسلام مفهومها وشروطها، منتدى طريق الإسلام، www.islamway.net.

(53) سورة الفتح، الآية 10

(54) سورة الممتحنة، الآية 12

ولقد جاءت الشريعة الإسلامية بذكر عدة أنواع من البيعات يمكن حصرها في قسمين رئيسيين هما: البيعة العامة، والبيعة الخاصة:

القسم الأول: البيعة العامة: وهي ما عرفت ببيعة الخلافة الإسلامية أو بيعة الحكام، وفيها يبايع المسلمون خليفتهم أو حاكمهم على السمع والطاعة في مقابل أن يحكمهم بما فيه مصلحة الأمة وعلى أساس الكتاب والسنة المطهرة، والطاعة في هذه البيعة واجبة بنص قوله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُم".(55)

وقد يبدو من ظاهر آيات البيعة الثلاث الواردة في القرآن الكريم أنها لم تتضمن المعنى السياسي الذي كانت تقتصر عليه لفظة البيعة بعد انتقال الرسول إلى الرفيق الأعلى. ولكن من المتفق عليه أن رسول الله- صلى الله عليه وسلم - كان رئيساً للدولة الإسلامية وقائدها العسكري الأعلى مما يعنى أن هذه المبايعة للرسول الكريم ما هي إلا بيعة بالمعنى السياسي ويظهر ذلك جلياً من خلال ما ثبت في السنة النبوية المطهرة من طلب الرسول الكريم للبيعة من أصحابه أكثر من مرة، كان أولها البيعة التي عقدها رسول الله- صلى الله عليه وسلم- مع من وفد من أهل يثرب والتي عرفت ببيعة العقبة الأولى فقد روى الإمام البخاري بسنده عن عبادة بن الصامت رضي الله قال: "دعانا النبي- صلى الله عليه وسلم- فبايعناه، فقال فيما أخذ علينا أن بايعناه على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازعه الأمر أهله، إلاّ أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان".(56)

القسم الثاني: البيعة الخاصة: والأصح أن نقول: البيعات الخاصة، فقد ورد في السنة المطهرة أن رسول الله -صلى الله عليه وسلم-أمر بعض الصحابة أن يبايعوه على أمور مخصوصة، ومن ذلك البيعة على الصلاة والزكاة، فعن جرير بن عبد الله قال أتيت النبي-صلى الله عليه وسلم- وهو يبايع فقلت: يا رسول الله ابسط: يدك حتى أبايعك واشترط عليّ فأنت أعلم، قال:

(55) سورة النساء الآية 59

(56) شرح الباري بصحيح البخاري، أحمد بن على العسقلاني، دار الريان للتراث، 1986، مسألة 6647.

أبايعك على أن تعبد الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتناصح المسلمين وتفارق المشركين.[57]

ومن البيعات الخاصة أيضاً بيعة النساء فعن عبادة بن الصامت أن رسول الله –صلى الله عليه وسلم–قال: "ألا تبايعوني على ما بايع عليه النساء أن لا تشركوا بالله شيئاً ولا تسرقوا ولا تزنوا ولا تقتلوا أولادكم ولا تأتوا ببهتان تفترونه بين أيديكم وأرجلكم ولا تعصوني في معروف، قلنا: بلى يا رسول الله، فبايعناه على ذلك".[58]

الفرع الثاني:

البيعة في عهد الخلفاء الراشدين:

تطورت البيعة بعد وفاة النبي –صلى الله عليه وسلم–واتخذت صورتين رئيستين هما:[59]

1. بيعة الانعقاد: وبموجبها ينعقد للشخص المبايع السلطان ويكون له بها الولاية الكبرى دون غيره حسماً للخلاف حول من يتولى أمر المسلمين، وهذه البيعة هي التي يقوم بها أهل الحل والعقد، ودلائل هذه البيعة واضحة تماماً في انعقاد البيعة للخلفاء الراشدين–رضي الله عنهم أجمعين–فقد كان أهل الاختيار يقومون باختيار الإمام ثم يبايعونه بيعة انعقاد أولية.

2. البيعة العامة أو بيعة الطاعة: وهي بيعة شعبية عامة للكافة من الأمة، أي بيعة سائر المسلمين للخليفة، وهذا ما تم بالنسبة للخلفاء الراشدين جميعاً، فأبو بكر الصديق– رضي الله عنه– بعد أن بايعه أهل الحل والعقد من المهاجرين والأنصار في سقيفة بني ساعدة، دُعِي المسلمون للبيعة العامة في المسجد، فصعد المنبر بعد أن أخبرهم عمر بن الخطاب– رضي الله عنه–باختيارهم له، ومبايعتهم إياه، وأمرهم بمبايعته فبايعه المسلمون، وما حدث مع أبي بكر الصديق حدث مع كل الخلفاء الراشدين، وهي البيعة التي تمت تاريخياً في عاصمة الدولة الإسلامية ومركز الحكم ثم كان يطلب من كل والٍ من ولاة الأمصار أخذها للخليفة.

---

(57) سنن أبى داود للإمام الحافظ أبى داود، تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية، بدون تاريخ، ص62.

(58) سنن النسائي، (المجتبي من السنن)، مكتبة المطبوعات الإسلامية، 1994، الجزء 7، ص142.

(59) تاريخ الطبري الجزء 2، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، بدون تاريخ، ص580.

فنجد أن بيعة أبي بكر الصديق كانت مرة واحدة تطبق فيها البيعة بمعناها السياسي المتعارف عليه حيث فوجئ المسلمون بعد وفاة رسول الله –صلى الله عليه وسلم– بخلو منصب رئيس الدولة فقد تركهم رسول الله– صلى الله عليه وسلم– دون أن يعين لهم من يقوم بذلك ولا الكيفية المتبعة في ذلك. فكان أول شيء فعله المسلمون هو البحث عمن يصلح لهذا المنصب من المسلمين فوقع اختيارهم على أبى بكر الصديق رضي الله عنه ولم يكن هناك من سبيل لتوليته رئاسة الدولة سوى سبيل البيعة فبادر الصحابة إلى عقدها له، ثم تبعتهم الأمة في ذلك، فكان ذلك بمثابة إجماعاً من أمة محمد– صلى الله عليه وسلم– على وجوب عقد البيعة لمن يصلح لمنصب الخلافة من المسلمين.

وعندما أحس أبى بكر الصديق بدنو أجله كان شغله الشاغل من سيخلفه وبعد كثير من المشاورات والمناقشات مع أصحابه رشح لهم عمر بن الخطاب الذي بويع مرة واحدة طيلة سنوات حكمه، وعندما طعن عمر بن الخطاب رشح للمسلمين ستة من الصحابة الذين توفي الرسول– صلى الله عليه وسلم– وهو راضٍ عنهم ليختاروا من بينهم واحداً، وبعد موت عمر ابن الخطاب تم اختيار عثمان بن عفان الذي بايعه أغلبية الستة ليكون ثالث الخلفاء الراشدين إلا أنه لم يصبح كذلك إلا بعد أن تمت له البيعة العامة في المسجد، وكانت بيعة واحدة لم تتجدد وعلى غرارها بويع علي بن أبي طالب بعد مقتل عثمان ولكن اختياره لم يكن عاماً بل أقتصر على أهل المدينة حيث أمتنع بنو أمية عن مبايعته في بادئ الأمر ثم تبعهم بعد ذلك أهل الشام.

ونلاحظ اختلاف طرق بيعة الخلفاء الراشدين الأربعة، فاختيار الصديق كان من خلال الإجماع في البيعة الخاصة والتي أعقبتها البيعة العامة في المسجد، واختيار عمر بن الخطاب كان عن طريق العهد بالاستخلاف بعد مشاورة وبيعة خاصة من الصحابة ثم تبع ذلك البيعة العامة، اختيار عثمان كان عن طريق التوسط بين الاختيار والعهد غير الملزم ثم البيعة العامة، أما اختيار علي بن أبي طالب كان من خلال مبايعة أشياعه من أهل المدينة، وبعد مقتله بويع الحسن بن

علي بالخلافة والتي تنازل عنها ليضع نهاية للاضطراب وعدم الاستقرار في الدولة الإسلامية لمعاوية بن أبى سفيان، وعين معاوية ابنه يزيد ليخلفه موجداً بذلك أول نظام ملكي في الإسلام ويلاحظ أن جميع هذه البيعات والاختيارات كانت مبنية على الاختيار الحر وبعد المشاورة.[60]

المطلب الثاني:

شروط تحقق البيعة ومدى إلزاميتها:

يجب أن تتوفر في الخليفة خمسة شروط حتى يكون أهلاً للخلافة، وحتى تنعقد البيعة له بالخلافة. وسنتناول هذه الشروط ثم نتناول بعد ذلك نتناول مدى إلزام البيعة لكل من الحاكم والمحكومين وهما: شروط تحقق البيعة، ومدى إلزام البيعة.

الفرع الأول:

شروط تحقق البيعة:

وضع العلماء خمسة شروط لازمة لانعقاد البيعة، إذا نقص شرط منها لم تنعقد الخلافة.[61]

1. أن يجتمع في المأخوذ له البيعة شروط الإمامة، والتي تتمثل في الإسلام والبلوغ وسلامة الحواس والعدالة والذكورة والحرية والكفاءة. فلا تنعقد الخلافة بطريق الاختيار والبيعة من أهل الحل والعقد لشخص فقد أي شرط من هذه الشروط مع ملاحظة أنه في حالة الضرورة كحال الغلبة والاستيلاء بالقوة على الحكم وهو ما يعرف في عصرنا الحالي بالانقلابات العسكرية – فقد ذهب العلماء إلى إمكان انعقاد الخلافة به، وكذلك الأمر إذا لم تكتمل الشروط المطلوبة في أحد ممن يصلحون لتولى هذا المنصب فانه يجوز حينئذ التنازل عن بعض هذه الشروط نظراً إلى حالة الضرورة فيولى الأفضل فالأفضل حتى لا يخلو الزمان من إمام أو خليفة يقوم على حراسة الدين وسياسة الدنيا.[62]

2. أن يكون المتولِّي لعقد البيعة أهل الحلِّ والعقد من العلماء والرؤساء وسائر وجوه الناس، فالبيعة تنقسم إلى بيعة خاصة يقوم بها أهل الحل والعقد والبيعة هنا بمثابة

(60) د. عبد الرحمن عبد العزيز الشلهوب، النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية، مطبعة سفير بالرياض، 1433هـ، ص 166.

(61) الأحكام السلطانية للقاضي أبو يعلى، مطبعة مصطفي البابي بمصر، الطبعة الثانية 1966، ص17.

(62) د. محمد رأفت عثمان، رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي، دار الكتاب الجامعي، 1975، ص 242.

إعلان الموافقة منهم لشخص الإمام، وبيعة عامة يقوم بها عامة المسلمين وتأتى بعد البيعة الخاصة.[63]

3. أن يُجيب المبايَع إلى البيعة، فإذا امتنع لم تنعقد إمامته ولم يُجْبَر عليها، فلابد من قبول الإمام فهو الذي تقدم انه أعرف بنفسه وبباطنه منهم فربما علم ما يقتضى تحريم دخوله في الإمامة وربما على خلافه من اعتبار الرضا والقبول فيه ولأن الولايات لابد فيها من الاختيار فكذلك القول في الإمام، ولا بدّ من أن يقترن بهذا العقد القبول منه ليصير إماماً لأنه ما لم يقبل لا يصير إماماً.[64]

4. الإشهاد على البيعة فيما إذا كان العاقد واحداً أما إذا كان العاقد للبيعة جمعاً (عدد من أهل الحل والعقد) فإنه لا يشترط الإشهاد، مع ملاحظة أنه يجب أن تشكل هيئة عليا من بين أفراد الشعب تمثل معظم طوائفه يتصف أعضاؤها بالأمانة والخلق وسلامة الدين تكون مهمتها الإشراف على عملية اختيار الرئيس الجديد وليس لها أن تتدخل بأي شكل من الأشكال في هذا الاختيار، فإذا ما تمت البيعة لواحد من الذين يصلحون لتولى هذا المنصب أعلنت الهيئة المُشكلة هذا الأمر على الناس.[65]

5. وحدة الإمامة، فالأصل أن يكون للمسلمين إمام واحد وخلافة واحدة فإذا خلا منصب الإمامة بموت الإمام أو بعزله من منصبه أو بسبب آخر وجب على الأمة ممثلة في أهل الحل والعقد اختيار من يصلح للقيام بأعباء هذا المنصب، ومن ثم لا يجوز في الإسلام أن تعقد البيعة لأكثر من إمام واحد سواء أكان تعدد العقد حاصلاً في حياة الإمام القائم بأن يبايع الإمام الثاني عليه، كما جاء في الحديث الشريف: "فإن جاء آخر ينازعه فاضربوا عنق الآخر أو كان حاصلاً في فترة خلو منصب الإمامة بأن يبايع لأكثر من واحد في وقت واحد أو بشكل متتال.[66] ولا شكَّ

(63) المغني في أبواب التوحيد والعدل، الجزء المتمم للعشرين، القسم الأول في الإمامة للقاضي أبى الحسن عبد الجبار، الشركة العربية بمصر، الطبعة الأولى، 1380 ص251.

(64) د. أحمد صديق عبد الرحمن، البيعة في النظام السياسي الإسلامي وتطبيقاتها في النظام السياسي المعاصر، مرجع سابق، ص35.

(65) د. محمد رأفت عثمان، رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص.244

(66) صحيح مسلم تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، 1955، ج 3، ص 1473.

أن هذه الشروط التي أقرَّها فقهاء الإسلام والتي ذكرها الماوردي في مؤلفه الأحكام السلطانية لتُعَدُّ من المعالم الحضارية البارزة التي ميزت الحكم الإسلامي لأن غرض هذه الضوابط جلب كل المصالح التي يحتاجها المجتمع الإسلامي. ومتى انعقدت البيعة للحاكم تلزمه بواجبات هي في مجملها تطبيق أحكام الإسلام على الوجه السليم والسهر على مصالح الأمة وتلزم هذه البيعة كل أفراد الأمة بالسمع والطاعة للإمام ونصرته ما لم يتغير حاله بما يوجب سقوط بيعته.

الفرع الثاني:

مدى إلزام البيعة:

بيعة إمام المسلمين واجبة على كل مسلم لا يجوز لأحد التنصل منها أو الخروج عليها البتة فمتى انعقدت البيعة صارت ملزمة ولا يجوز نقضها، ولكن متى تنعقد البيعة؟ تنعقد البيعة بمبايعة الحاكم من قبل أهل الحل والعقد، من العلماء والوزراء والوجهاء والأعيان، ثم عموم المسلمين ممن تيسر حضورهم، ويكون ذلك مُلْزِماً لكل مسلم[67] إذا بايع أهل الحل والعقد الحاكم لزم الجميع السمع والطاعة، في المنشط والمكره، وفي العسر واليسر، والذي يدل على ذلك فعل الصحابة- رضوان الله عليهم- ومن بعدهم من أئمة الإسلام، فالأمة بآحادها وأفرادها لم تبايع أبا بكر- رضي الله عنه، فلما بايعه أهل الحل والعقد من كبار صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم لزم أهل الأقاليم أن يدخلوا في السمع والطاعة، وكذلك الحال بالنسبة عمر بن الخطاب- رضي الله عنه- لم يبايعه المسلمون فرداً فرداً في كل أقاليم الدولة الإسلامية، فلما بايعه أهل الحل والعقد من كبار الصحابة- رضوان الله عليهم- الذين في المدينة لزم الجميع السمع والطاعة، وكذلك من بعده من الخلفاء الراشدين، وخلفاء بني أمية، وبني العباس ومن بعدهم.

ومن الأدلة على وجوب البيعة في عنق كل مسلم قول النبي صلى الله عليه وسلم: «مَنْ أَتَاكُمْ وَأَمْرُكُمْ جَمِيعٌ عَلَى رَجُلٍ وَاحِدٍ، يُرِيدُ أَنْ يَشُقَّ عَصَاكُمْ، أَوْ يُفَرِّقَ

(67) د. راغب السرجاني، البيعة في الإسلام مفهومها وشروطها، منتدى طريق الإسلام www.islamway.net

جَمَاعَتَكُمْ، فَاقْتُلُوهُ» أخرجه مسلم في صحيحه[68]، يعني: من أتانا وقد اجتمعنا على إمامنا يريد أن يفسد هذا الإجماع وأن يشق عصى الطاعة، فيجب على الحاكم والمحكوم منابذته ومقاتلته، حتى يرجع إلى الحق أو يقتل، فإذا اجتمع المسلمون على إمام واحد ثم خرج خارجي يريد أن يفسد على المسلمين اجتماعهم، فيجب على الجميع أن يقاتلوه، حتى وإن اتصف أو تلبس بالصلاح، أو الإصلاح، أو الخير، أو دعا إلى خير، أو أراد بفعله كما يزعم خيراً، فإنه يجب منابذته ومقاتلته. بل يمكن القول بأن النكث عن البيعة موجباً للقتل لأن في ذلك تهديداً للنظام العام وإشاعة الفساد والفوضى وبث الفرقة بين المجتمع.

وقد حذر رسول الله – صلى الله عليه وسلم– من الامتناع عن البيعة كما جاء في حديث عبد الله بن عمر أن رسول الله– صلى الله عليه وسلم– قال: "من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية".[69] وأمر رسول الله بلزوم هذه البيعة كما جاء في حديث حذيفة عن رسول الله– صلى الله عليه وسلم: "تلزم جماعة المسلمين وإمامهم".[70]

أما بيعات الناس وعهودهم على الطاعات فلا تجب إلا على من دخل فيها برضاه فتجب عليه بالعهد الذي ألزم به نفسه كأن يتعاهد اثنان على حفظ القرآن أو بعضه فحفظ القرآن ليس بواجب على كل مسلم من حيث الأصل أما إذا عاهد غيره عليه فقد وجب عليه الحفظ بالعهد لا بالأصل. وبيعة الإمام دائمة لا تنقطع إلا إذا مات الإمام أو طرأ عليه سبب يوجب العزل من نقص في الدين أو نقص مؤثر في البدن، أما بيعات الناس وعهودهم فيمكن أن تؤقت بأجل أو عمل حيث يكون لهم الاختيار.

المطلب الثالث:

حقوق وواجبات طرفي البيعة:

إذا كانت البيعة عقد بين الحاكم والرعية فلابد من وجود حقوق وواجبات بين طرفي

(68) صحيح مسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، 1955، رقم 4826.

(69) رواه مسلم والبيهقي والطبراني صحيح مسلم، المرجع السابق، الجزء 4 ص 549.

(70) الأحكام السلطانية للقاضي أبو يعلي، مطبعة مصطفي البابي، 1966، ص 20

هذا العقد تترتب على وجوده وهي حقوق والتزامات متبادلة بينهما، ولذلك كان لزاماً علينا أن نتناول هذه الحقوق والواجبات من خلال حقوق وواجبات ولى الأمر.

فالحاكم في الدولة الإسلامية هو من اختارته الأمة ليكون ممثلاً لهم للإشراف على مصالحها وشؤونها، ومسؤولية رئيس الدولة عظيمة للقيام بواجباته فهو يمثل كل السلطات داخل الدولة (التنفيذية والتشريعية والقضائية) ويمارس هذه السلطات إما بنفسه أو عن طريق مساعديه فالحق والواجب وجهان لعملة واحدة، فكل حق مشروع يقابله واجب يتعين أداؤه، وأوامر الدين ونواهيه تتضمن في الكثير منها واجبات على طرف من الأطراف في مقابل حقوق للطرف الآخر. وهذا ما نراه واضحاً في علاقة الحاكم المسلم بالأمة، فللأمة حقوق على الحاكم تندرج جميعاً تحت حفظ الدين وسياسة الدنيا به، وللحاكم حقوق على الأمة تتمثل في وجوب طاعته ومناصحته ومناصرته وكفالته. وسنتناول كل من واجبات وحقوق الحاكم المسلم.

الفرع الأول:

واجبات الحاكم المسلم:

هناك العديد من المسئوليات والوجبات الملقاة على عاتق الحاكم والتي يجب أن يراعيها في حكمه للدولة الإسلامية وسنحاول أن نتناول أهم الواجبات التي يجب أن يراعيها الحاكم المسلم في حكمه للدولة الإسلامية.

أولاً: حماية الدين الإسلامي من الأعداء خارج الدولة وداخلها.

أول واجبات الحاكم حفظ الدين على أصوله المستقرة وما أجمع عليه السلف الصالح، وهذا يعني العناية بشكل خاص بالدعوة إلى الله عز وجل والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وإقامة الجمع والمحافظة على إقامة الصلوات بصفة عامة والحج وتحصيل الزكاة وإنفاقها في وجوها الشرعية وأداء الأمانات ولزوم الشريعة وإظهارها والاعتزاز بها.

يقول الله تعالى: "الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ".[71] كما قال الله سبحانه وتعالي

(71) سورة الحج الآية 41

في سورة الجاثية: "ثُمَّ جَعَلْنَاكَ عَلَى شَرِيعَةٍ مِّنَ الأَمْرِ فَاتَّبِعْهَا وَلا تَتَّبِعْ أَهْوَاء الَّذِينَ لا يَعْلَمُونَ"(72).

فالحاكم يقع عليه واجب القيام على شعائر الدين، وتعظيمها، السهر على حمايتها، فيدعو المسلمين لإقامة هذه الشعائر، وييسر لهم سبيل أدائها على الوجه الأكمل، ويعاقب من يهمل في أداء شيء منها أو يجحدها وينكرها، وقد نهى النبي– صلى الله عليه وسلم– عن الخروج على الحكام ما داموا مقيمين للصلاة التي هي من أهم هذه الشعائر، وإن كانوا مفرطين ومضيعين لبعض الحقوق فقد أخرج الإمام مسلم في صحيحه عن أم سلمة أن رسول– صلى الله عليه وسلم– قال: "ستكون أمراء فتعرفون وتنكرون، فمن كره فقد بريء، ومن أنكر فقد سلم، ولكن من رضي وتابع. "قالوا يا رسول الله: ألا نقاتلهم؟ قال لا ما صلوا وفي حديث عوف بن مالك الأشجعي: قالوا أفلا ننابذهم بالسيف؟ فقال: "لا ما أقاموا فيكم الصلاة".(73)

ولا شك أن إقامة الصلاة أشمل وأعم من مجرد تأديتها، فإقامتها تفيد أداءها على الوجه الأكمل بأركانها وسننها، وتفيد الأمر بتعليمها وتعاهدها، ورعاية المساجد والأئمة، وتعزيز تاركها على الوجه الذي بينه أهل العلم، وينطبق هذا أيضاً على الزكاة وعلى الحج إلى بيت الله الحرام وصوم رمضان.

ثانياً: إقامة العدل

إقامة العدل بين الناس من أهم واجبات الحاكم المسلم وذلك بإقامة الحدود وصيانة المحارم ونصرة المظلوم وحفظ الحقوق وتنفيذ الأحكام بين المتخاصمين.

وهناك العديد من الأدلة الشرعية على هذا الأمر يقول الله تعالى: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعاً بَصِيراً"(74)، وقوله سبحانه وتعالى في سورة النحل: "إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاء وَالْمُنكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ"(75).

(72) سورة الجاثية الآية 18

(73) صحيح مسلم، بشرح الإمام النووي، دار الخير، 1996، حديث رقم 1854

(74) سورة النساء الآية 58

(75) سورة النحل الآية 90

وحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم: "سبعة يظلهم الله في ظله يوم لا ظل إلا ظله، بدأها بقوله: "إمام عادل"[76]، وفي الحديث القدسي الصحيح يقول الله تعالى: "يا عبادي إني حرمت عليكم الظلم وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا".[77]

فالشريعة الإسلامية تقوم على العدل، فعلى الحاكم المسلم أن يقيم العدل في جميع رعيته، قريبهم وبعيدهم، غنيهم وفقيرهم، وأن يكونوا في هذا سواء، وأن يتفقد ذلك الأمر الذي هو أساس الصلاح الديني والدنيوي، فلا تصح الدنيا وتستقيم الأمور على السداد إلا بالعدل.[78]

وإن من إقامة العدل تولية القضاة الأكفاء الأمناء المشهود لهم بالاستقامة والكفاءة العلمية حيث يعينهم ولى الأمر ولا يتدخل في أحكامهم ولا يؤثر عليهم في قضية خاصة أو عامة،

وقد حذر النبي الكريم الصحابي الجليل معاذ بن جبل رضي الله عنه من دعوة المظلوم عندما بعثه أميراً على اليمن فقال صلى الله عليه وسلم: "اتق دعوة المظلوم فإنها ليس بينها بين الله حجاب".[79]

ثالثاً: إدارة المال حفظاً وتدبيراً

يقول الله عز وجل في محكم التنزيل في سورة التوبة: "خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ".[80]

ويقول الرسول الكريم في خطبة الحج "إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا، اللهم هل بلغت".[81]

ولاشك أن المال ضرورة من ضرورات الحياة التي لا غنى للإنسان عنها في قوته ولباسه ومسكنه، فالمال يشبع به الإنسان حاجاته الضرورية والحاجية والتحسينية وقد ورد ذكر المال في مواطن كثيرة في السنة النبوية المطهرة.[82]

---

(76) متفق عليه صحيح البخاري رقم (360) ومسلم رقم (1021)

(77) صحيح البخاري، دار طوق النجاة، تحقيق محمد زهير بن ناصر، 1422 هـ، حديث (2447)

(78) عثمان عبدالله حبوب، الإمامة العظمى واجبات وحقوق، 1433هـ، الناشر مكتبة الرشد، ص 57.

(79) مجموعة فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، جمع وترتيب عبد الرحمن محمد قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1415 هـ (28/ 146)

(80) سورة التوبة الآية 103

(81) صحيح البخاري، دار طوق، تحقيق محمد زهير بن ناصر، 1422هـ حديث (1655)

(82) د. يوسف حامد العالم، المقاصد العامة للشريعة الإسلامية، 1994، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص 467.

ولذلك فإن من واجبات الإمام أن يأخذ بأسباب القوة في المال نصحاً للرعية، وذلك بتنمية الموارد وتحصيل الإيرادات وضبطها، وتطوير الاقتصاد وتحسينه مما يستتبع وضع الخطط والتدابير العلمية، كإنشاء الوزارات والإدارات المالية المتخصصة، وتولية الأكفاء والأمناء أصحاب المهارات والخبرة والتخصص تحقيقاً للحياة الكريمة للرعية، ويجب على ولى الأمر حث الرعية على العمل والكسب الحلال والسعي الجاد للنهوض بالدولة وتحقيق الازدهار، مما يستلزم فتح المعاهد والمراكز وغيرها للتدريب والتأهيل ومحاربة البطالة بأنواعها وأشكالها وهناك العديد من الآيات التي تحث على العمل والكسب الحلال منها قوله تعالى: "هُوَ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الأَرْضَ ذَلُولاً فَامْشُوا فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا مِن رِّزْقِهِ وَإِلَيْهِ النُّشُورُ " [83]

وكذلك قول الرسول الكريم – صلى الله عليه وسلم: "ما أكل أحد طعاماً قط خيراً من أن يأكل من عمل يده، وإن نبي الله داوود عليه السلام كان يأكل من عمل يده".[84]

يجب كذلك على ولي الأمر أن يعتني بجباية أموال الصدقات من الناس مع الرفق بهم والدعاء لدافعيها بالخير ويوزعها في مصارفها المحددة ولا يجوز له أن يتساهل في جباية الصدقات لأنها حقوق لأصحابها الفقراء والمساكين وغيرهم ممن عينهم الله عز وجل وأوجب على الدولة أن تقوم بحمايتهم ومن أجل ذلك حارب الصديق– رضي الله عنه– المرتدين حينما امتنعوا عن دفع الصدقات وقال أنه سيقاتل كل من فرق بين الصلاة والزكاة.[85]

الفرع الثاني:

حقوق الحاكم المسلم:

يتمتع الحاكم بالعديد من الحقوق والمزايا التي تمكنه من أداء واجباته على أكمل وجه، سنتناول أهم هذه الحقوق التي يتمتع بها الحاكم على النحو التالي:

أولاً: السمع والطاعة: أوجب الإسلام للولاة العديد من الحقوق، فمما يجب للحاكم على رعيته السمع والطاعة في غير معصية الله

(83) عثمان عبد الله حبوب، الإمامة العظمى واجبات وحقوق، الناشر مكتبة الرشد، 1433هـ، ص91.

(84) صحيح البخاري، المرجع السابق، حديث (1167)

(85) عثمان عبد الله حبوب، الإمامة العظمى واجبات وحقوق، مرجع سابق، ص 91.

كما أخبر الله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُولِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلاً".[86] وعلى الرعية أن تطيع ولى الأمر ما لم يأمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة كما جاء في الحديث النبوي الشريف: "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب وكره ما لم يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة".[87]

فإذا أمر ولي الأمر بمعصية الله، كأن يأمر بفعل محرم، أو ترك الصلاة، أو أكل الربا، أو فعل الزنا، فإنه لا سمع ولا طاعة، ولكن لا يجوز الإنكار على ولي الأمر علانية على رؤوس الأشهاد، أو منابذته بالسلاح. فقد يأمر ولي الأمْرِ بأَمْرٍ قد أَمَرَ اللهُ بِهِ، فطاعته هنا بأمر الله – جل وعلا – كأن يأمر بالصلاة، أو يأمر بالزكاة، وإذا أَمَر ولي الأمر بَأَمر لم يأت به الشرع، وليس فيه معصية لله– جل وعلا– وفيه مصالح للعباد، كأنظمة المرور مثلاً، أو أي نظام يُوجِدُه ولي الأمر، أو يُفْرض على الناس ولا معصية فيه لله، فهنا تتعين طاعة ولي الأمر، وأن طاعته من طاعة الله، وقد أشار الإمام أحمد بن حنبل إلى حق الطاعة فقال رحمه الله: (والسمع والطاعة للائمة وأمير المؤمنين، البر والفاجر، ومن وتولى الخلافة، واجتمع الناس عليه ورضوا به، ومن ظهر عليهم بالسيف حتى صار خليفة، وسمى أمير المؤمنين).[88]

ويجب أن نعلم أن الأمر بطاعة ولاة الأمر جزء أصيل من أركان الدولة الإسلامية فلا دولة إلا بإمام ولا إمامة إلا بطاعة. وعلى هذا الأصل المهم بايع الصحابة النبي – صلى الله عليه وسلم– بل إن طاعة ولي الأمر هي أساس البيعة لقول النبي– صلى الله عليه وسلم: "على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب

(86) سورة النساء الآية 59

(87) فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن على العسقلاني، مرجع سابق، كتاب باب السمع والطاعة حديث (6725)

(88) شرح أصول السنة للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، دار التوحيد، 1433 هـ، ص 175.

وكرهه إلا أن يُؤمر بمعصية فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة".[89]

ثانياً: الدعاء والمناصحة لولاة الأمر: الدعاء والمناصحة لولاة الأمر من أهم حقوق ولي الأمر والتي تأتي بعد السمع والطاعة لولي الأمر وهناك العديد من الأدلة الشرعية على هذا الحق وردت في القرآن والسنة النبوية من ذلك قوله تعالى: "وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ".[90] وقوله تعالى: "كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْراً لَّهُم مِّنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ".[91]

فالإسلام يأمرننا أن ندعوا لولاة الأمر بالصلاح ولم يأمرنا بأن ندعوا عليهم وإن ظلموا وإن جاروا لأن ظلمهم وجورهم على أنفسهم، وصلاحهم لأنفسهم والمسلمين، ويجب النصيحة لولاة الأمر بالطرق الشرعية، ويمتنع المسلم عن المجاهرة بسب ولاة الأمر لأن سبهم والإعلان بسبهم والتشهير بأخطائهم يكون سبباً للفوضى والبلاء، والمسلم الموفق هو الذي يجمع بين السمع والطاعة، والمناصحة والدعاء لولي الأمر وذلك لأنه لا ينظر إلى مصالحه وإنما ينظر إلى دينه وأمته وبهذه الخصال يكون أبعد ما يكون عن الفتن والخيانة لأمته لقوله صلى الله عليه وسلم: "ثلاث لا يغل عليهن قلب المؤمن: إخلاص العمل لله، ومناصحة ولاة الأمور، ولزوم جماعة المسلمين، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم".[92]

ثالثاً: الصبر على ولاة الأمر وعدم الخروج عليهم: قال الله عز وجل: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اسْتَعِينُواْ بِالصَّبْرِ وَالصَّلاةِ إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ"[93]، وقال الله تعالى: "يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اصْبِرُواْ وَصَابِرُواْ وَرَابِطُواْ وَاتَّقُواْ اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ".[94] وقال

(89) متفق عليه البخاري، حديث رقم (7144) ومسلم حديث رقم (1839)

(90) سورة التوبة، الآية 71

(91) سورة آل عمران، الآية 110

(92) المعجم الأوسط للطبراني، تحقيق طارق بن عوض الله، دار الحرمين، القاهرة، 1415 هـ، ص 56.

(93) سورة البقرة، الآية 153

(94) سورة آل عمران الآية 200

الله تعالى: "وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ".[95]

وأمر النبي – صلى الله عليه وسلم – بالصبر على ولاة الأمر، وعدم الخروج عليهم، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: "من رأى من أميره ما يكره فليصبر عليه، فإن من فارق الجماعة فمات، فميتته ميتة جاهلية".[96]

وأوصى صلى الله عليه وسلم الأنصار في آخر أيامه بالصبر على جور ولاة الأمر، وعدم الخروج على الولاة، مع ما عرفوا به من الشجاعة والبسالة والتضحية في حماية النبي– صلى الله عليه وسلم، والذود عن الإسلام، وكان لهم السابقة الشريفة في مناصرة النبي– صلى الله عليه وسلم– وهو يؤسس دولة الإسلام المباركة في أيامها البيض، حيث قال الله تعالى فيهم: "وَالَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِن قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلا يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِّمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَن يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ".[97]

وأوصى بهم النبي – صلى الله عليه وسلم، حيث قال فيما صح عنه: "أوصيكم بالأنصار فإنهم كرشي وعيبتي، وقد قضوا الذي عليهم وبقى الذي لهم، فأقبلوا من محسنهم وتجاوزوا عن مسيئهم"[98]، ومع ذلك فقد حذرهم من الخروج على الولاة وأمرهم بالصبر عليهم في حال الجور وظهور المنكرات حتى يلقونه على الحوض، وذلك فيما رواه الشيخان من حديث أسيد بن حضير رضي الله عنه: أنَّ رجلا من الأنصار قال: يا رسول الله، ألا تستعملني كما استعملت فلاناً؟ فقال: "إنكم ستلقون بعدي أثرة، فاصبروا حتى تلقوني على الحوض".[99]

والمقصود بالأثرة أي الاستئثار بالشيء عمن له حق فيه، فالرسول – صلى الله عليه وسلم– يريد بذلك أنه سيتولى على المسلمين ولاة يستأثرون بأموال المسلمين ويصرفونها كما يشاؤوا ويمنعون المسلمين

(95) سورة الشورى الآية 43

(96) رواه البخاري كتاب الفتن برقم (7054) ومسلم كتاب الإمارة برقم (1849)

(97) سورة الحشر الآية 9

(98) صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر، مرجع سابق، حديث رقم (3799)

(99) صحيح البخاري، المرجع السابق، حديث رقم (581)

حقهم فيها. ومع ذلك على المسلم السمع والطاعة حيث أمرهم صلى الله عليه وسلم بالصبر على ما يرون من أمور منكرة لما يترتب على الإنكار من منكر أكبر منه.

وقد استأذن الصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في قتال الأمراء الذين يؤخرون الصلاة عن وقتها، وقالوا: أفلا نقاتلهم؟ فقال: "لا، ما أقاموا الصلاة"، وقال: "من رأى من أميره ما يكرهه فليصبر، ولا ينزعنَّ يداً من طاعته"، فقد كان رسول الله- صلى الله عليه وسلم- يرى بمكة أكبر المنكرات، ولا يستطيع تغييرها، بل لما فتح الله مكة، وصارت دار إسلام عزم على تغيير البيت (الكعبة) ورده على قواعد إبراهيم، ومنعه من ذلك مع قدرته عليه خشية وقوع ما هو أعظم منه، من عدم احتمال قريش لذلك، ولقرب عهدهم بالإسلام، وكونهم حديثي عهد بالإسلام، من انتشار الفوضى والفتن، ولهذا لم يأذن في الإنكار على الأمراء باليد لما يترتب عليه من وقوع ما هو أعظم.

المبحث الثاني:

البيعة في المملكة العربية السعودية:

استكمالاً لسلسلة الإصلاحات السياسية التي أنتهجها الملك عبد الله بن عبد العزيز منذ توليه مقاليد الأمور في المملكة العربية السعودية أصدر جلالته نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/135) بتاريخ 1427/9/26هـ لينظِّم عملية توارث الحكم وخلق آلية نظامية داخل العائلة المالكة و قد توسَّعت قاعدة الحكم وتحددت، وأصبح تعيين الملك وولي العهد من اختصاص "هيئة البيعة" بعد تعديل الفقرة "ج" من المادة الخامسة من النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/90) وتاريخ 1412/8/27هـ، والتي نصت على أن: "تتم الدعوة لمبايعة الملك واختيار ولي العهد وفقاً لنظام هيئة البيعة".[100]

والمتتبع لنظام الحكم السعودي منذ عهد الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وحتى صدور نظام "هيئة البيعة" يجد أنه يسير وفق متطلبات

(100) عبد الرحمن الشلهوب، النظام الدستوري بالمملكة العربية السعودية، مرجع سابق، ص 212

كل مرحلة، فنظام "هيئة البيعة" أصبح نظاماً دستورياً خاصاً بالعائلة المالكة السعودية، حيث سمح هذا النظام لجميع أبناء الملك المؤسس وأبناء الأبناء بالمشاركة في اختيار ملوك المستقبل بطريقة نظامية محددة فيما بينهم.

ويتميز نظام البيعة بشموله وإحاطته بتفاصيل دقيقة تميزه عن كثيرٍ من الأنظمة التي تحتاج لمذكرة تفسيرية أو لائحة تنفيذية لبيان ما غمض منها أو لتوضيح مراحل تطبيقها.

والحق يقال أنَّ هذا النظام قد جاء في أنسب أوقاته، ليضع الدواء على الجِراح، وليؤسِّس قاعدةً جديدة في النظام الدستوري السعودي، ويطبق مبدأ إسلامياً غفلت عنه الدول الإسلامية.

ونود أن نلفت الانتباه إلى ندرة من تناول هذا النظام بالتعليق عليه إجمالاً وإن تناول البعض التعليق على بعض نصوصه وسنحاول بقدر الإمكان أن نتناول هذا النظام بشيء من التفصيل والتحليل من خلال ثلاث مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول: تشكيل هيئة البيعة في المملكة العربية السعودية وصلاحيتها.

المطلب الثاني: اجتماعات هيئة البيعة والتصويت على قراراتها واتخاذ القرارات.

المطلب الثالث: مجلس الحكم المؤقت وسلطاته.

المطلب الأول:

تشكيل هيئة البيعة في المملكة العربية السعودية وصلاحيتها:

أعلن خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز في 29 ذي القعدة 1428هـ الموافق 10 ديسمبر 2007م عن تشكيل الهيئة برئاسة الأمير مشعل بن عبد العزيز. وحدد المرسوم الملكي اختصاصات هيئة البيعة في موضوعات محددة وسنتناول تشكيل هيئة البيعة في المملكة العربية السعودية واختصاصاتها من خلال مطلبين على النحو التالي:

الفرع الأول: تشكيل هيئة البيعة في المملكة العربية السعودية.

الفرع الثاني: صلاحية هيئة البيعة في المملكة العربية السعودية.

الفرع الأول:

تشكيل هيئة البيعة في المملكة العربية السعودية:

وفقاً لنص المادة الأولى من نظام هيئة البيعة تتشكل هيئة البيعة بأمر ملكي من:

1. أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود.
2. أحد أبناء كل متوفٍ أو معتذرٍ أو عاجزٍ بموجب تقرير طبي يعينه الملك من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود على أن يكون مشهوداً له بالصلاح والكفاية.
3. اثنان يعينهما الملك أحدهما من أبنائه والآخر من أبناء ولي العهد، على أن يكون مشهوداً لهما بالصلاح والكفاية. وإذا خلا محل أي من أعضاء هيئة البيعة يعين الملك بديلاً عنه وفق الضوابط المشار إليها في الفقرتين الثانية والثالثة من هذه المادة.[101]

وعليه تتشكل هيئة البيعة من كل أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود الأحياء بالإضافة إلى أحد أبناء كل متوفٍ أو معتذرٍ أو عاجزٍ بموجب تقرير طبي، وقد أوضحت اللائحة التنفيذية الآلية التي يتم بها تعيين أبناء كل متوفٍ أو عاجز حيث نصت المادة الأولى منها على أن: "يتم تعيين أحد أبناء كل متوفٍ، أو معتذر، أو عاجز بموجب تقرير طبي من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود في هيئة البيعة وفقاً للآتي:[102]

أولاً: بالنسبة لاختيار أحد أبناء كل متوفٍ يتم وفق الآتي:

1. يطلب الملك من أبناء المتوفي، أو العاجز، ممن أكملوا السابعة عشرة من العمر ترشيح اثنين أو ثلاثة منهم لعضوية الهيئة، ويقوم أبناء كل متوفٍ أو عاجز من أبناء الأبناء بترشيح أحدهم للمشاركة في تسمية المرشحين لعضوية الهيئة، وعليهم تسمية المرشحين خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ تلقي طلب الترشيح، وفي حالة انتهاء المدة دون الوصول إلى تسمية المرشحين لعضوية الهيئة يعين الملك من يراه منهم لعضوية الهيئة،

(101) المادة الأولى من نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي (أ /135) في 1427/9/26 هـ

(102) المادة الأولى من نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي (أ / 135) في 1426/9/26 هـ

ويحرر الأمين العام محضراً بما تم التوصل إليه.

2. يكلف الملك من يراه من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود أو أبناء الأبناء لترشيح ثلاثة من أبناء المتوفي أو العاجز بموجب تقرير طبي ليسمي الملك أحدهم لعضوية الهيئة، وله أن يحيل الترشيح إلى أبناء الملك المؤسس لعضوية الهيئة.

3. يختار الملك في الأحوال كلها من يراه من أبناء المتوفي، أو المعتذر، أو العاجز، لعضوية الهيئة.

ثانياً: بالنسبة لمن يعتذر من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز:

أما من يعتذر من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود عن عضوية هيئة البيعة فعليه أن يخطر الملك كتابة بذلك مع ترشيح أحد أبنائه لعضوية الهيئة، وإذا لم يتضمن الإخطار ترشيح أي من أبنائه لعضوية الهيئة أو لم يوافق الملك على من تم ترشيحه، يتم التعيين وفقاً لما ورد في الفقرة (أولاً) من هذه المادة، وتسري أحكام هذه المادة على أبناء الأبناء وإن نزلوا، وقد أوضحت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية شروط اختيار أعضاء الهيئة- بالإضافة إلى كونه من أبناء الملك عبد العزيز أو أبناء الأبناء- حيث جاء نصها: "يجب أن يتوافر في عضو الهيئة المعين وفقاً للفقرتين 2، 3 من المادة الأولى من نظام هيئة البيعة، الآتي: ألا يقل عمره عن اثنين وعشرين عاماً وأن يكون مشهوداً لهم بالصلاح والكفاية". (103)

وقد أوضحت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية أن مدة العضوية في الهيئة (بالنسبة لأبناء الأبناء) تحدد بأربع سنوات غير قابلة للتجديد تبدأ من التاريخ المحدد في الأمر الملكي الصادر بتعيين العضو، استثناء من ذلك يجوز التجديد لعضو الهيئة في حالة اتفاق إخوته على ذلك بعد موافقة الملك، أما عضوية أبناء الملك المؤسس عبد العزيز فعضويتهم مؤبدة حتى وفاتهم.

يظهر من نص المادة الأولى أنَّ أعضاء هيئة البيعة تشكل على النحو التالي: أربعة عشر عضواً هم الأحياء - حتى الآن-

(103) المادة الثانية من اللائحة التنفيذية الصادرة بالأمر الملكي (126/ أ) في 1428/9/28هـ.

من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز. بالإضافة إلى أحد أبناء الأبناء المتوفين الذين يمكن أن يكون أحدهم عضواً في الهيئة طبقاً للفقرة الثانية من ذات المادة بالإضافة إلى عضوان هما: أحد أبناء الملك وأحد أبناء ولي العهد بحسب الفقرة الثالثة من نفس المادة، وإذا خلا محل أحد أعضاء هيئة البيعة يعين الملك بديلاً عنه وفق المادتين الأولى والثانية من هذه اللائحة[104]. أما رئاسة الهيئة فيرأسها أكبر الأعضاء سنا من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود، وينوب عنه الذي يليه في السن من إخوته وفي حال عدم وجود أي منهم يرأس الاجتماع أكبر الأعضاء سناً من أبناء الأبناء في الهيئة.[105]

ويلاحظ على هذه المادة أنها تنبهت لموضوع الأولوية بين الأبناء وأبناء الأبناء لرئاسة الهيئة وقد جعلت الاعتبار لعامل السن دون أي اعتبار آخر وكان الأجدر بالمشرع أن يأخذ بعين الاعتبار الخبرة والكفاءة والعلم، فكبر السن قد يكون عاملاً سلبياً في رئاسة الهيئة، والمهم في من يرأس هذه الهيئة هو كفاءته وعلمه وثقله بين أفراد الأسرة الحاكمة وغيرها من الصفات المطلوبة في شخص تناط به واجبات منها: الدعوة لاجتماعات الهيئة وافتتاح الجلسات والاجتماعات وإعلان انتهاءها، وإدارة المناقشات، والإذن بالكلام، وتحديد موضوع البحث، وإنهاء المناقشة، وطرح الموضوعات للتصويت، كما جاء في المواد 17 و19 من هذا النظام وهذا الأمر يحتاج لإعادة النظر من جانب المشرع لأهمية هذا الأمر.[106]

ولا شك أن رئاسة الهيئة تناط بها مسؤوليات جسيمة تفترض فيمن يشغلها الكفاءة اللازمة التي لا تقتصر على عامل السن فقط بل لابد من توافر شروط أخرى أهمها الكفاءة والخبرة اللازمة لذلك الأمر. ويعين الملك أميناً عاماً للهيئة يتولى استكمال إجراءات توجيه الدعوة لاجتماعاتها والإشراف على إعداد

(104) د. أحمد بن باز بن عبد الله، النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، بدون ناشر، 2007، ص 107

(105) المادة الخامسة عشر من نظام هيئة البيعة رقم (أ/135)

(106) موقع جسد الثقافة الالكتروني، ملاحظات على نظام البيعة، بتاريخ 2007/5/13 www.aljsad.com

محاضرها وقراراتها وإعلان بيانات اجتماعاتها وفق ما يقرره رئيس الهيئة، وللأمين العام للهيئة بعد موافقة الملك الاستعانة بمن يراه، ويعين الملك نائباً للأمين العام يتولى مهامه عند غيابه (م/24)، وبالفعل صدر الأمر الملكي بتسمية أمين عام للهيئة،[107] ويؤدي رئيس وأعضاء الهيئة وأمينها العام قبل أن يباشروا أعمالهم في الهيئة أمام الملك القسم التالي: (أقسم بالله العظيم أن أكون مخلصاً لديني ثم لمليكي وبلادي وأن لا أبوح بسر من أسرار الدولة وأن أحافظ على مصالحها وأنظمتها وأن أحرص على وحدة الأسرة المالكة وتعاونها وعلى الوحدة الوطنية وأن أؤدي أعمالي بالصدق والأمانة والإخلاص والعدل).[108]

المطلب الثاني:

صلاحيات هيئة البيعة:

تمارس هيئة البيعة مهامها طبقاً لنظامها والنظام الأساسي للحكم وذلك بعد دعوة رئيس الهيئة لاجتماعاتها في الحالات التالية:

أولاً: عند وفاة الملك تقوم الهيئة بالدعوة إلى مبايعة ولي العهد ملكاً على البلاد وفقاً لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم[109]، حيث تجتمع هيئة البيعة بصفة فورية وتدعو إلى مبايعة ولى العهد ملكاً على البلاد، ويقدم الملك بعد مبايعته وبعد التشاور مع أعضاء الهيئة مرشحاً أو أثنين أو ثلاثة لولاية العهد حيث تقوم الهيئة بتسمية أحدهم ولياً للعهد، وعند عدم موافقة الهيئة على أي من مرشحي الملك لولاية العهد تقوم الهيئة بترشيح من تراه لولاية العهد.

ثانياً: عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته لأسباب صحية لنقل سلطاته إلى ولي العهد بصفة مؤقتة لحين شفاء الملك، أو لمبايعة ولى العهد بالملك في حال عجز الملك عن ممارسة سلطاته بصفة دائمة.[110]

ثالثاً: عدم قدرة الملك وولي العهد على ممارسة سلطاتهما لأسباب صحية ليتولى

(107) صدر الأمر الملكي رقم (أ/136) بتاريخ 1427/9/26هـ بتعيين الأستاذ خالد بن عبد العزيز التويجري أميناً عاماً لهيئة البيعة.

(108) المادة الخامسة من نظام هيئة البيعة رقم (أ / 135)

(109) المادة السادسة من نظام هيئة البيعة رقم (أ / 135)

(110) المادة الحادية عشر من نظام هيئة البيعة رقم (أ/135)

المجلس المؤقت للحكم إدارة شؤون البلاد لحين شفاء أي منهما، وفي حالة عجزهما عن ممارسة سلطاتهما بصفة دائمة فتختار الهيئة أحد أبناء الملك عبد العزيز، أو أبناء الأبناء للحكم والدعوة إلى مبايعته ملكاً.(111)

رابعاً: عند وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد تجتمع هيئة البيعة لاختيار أحد أبناء الملك عبد العزيز أو أبناء الأبناء للحكم والدعوة لمبايعته ملكاً.(112)

وإذا ما تناولنا الحالات السابقة التي يتم الدعوة فيها لاجتماع الهيئة نجد أن هذه الحالات هي الهدف الرئيسي من وراء إصدار هذا النظام، فالحالة الأولى تتناول اجتماع الهيئة لمبايعة ولى العهد ليكون ملكاً للبلاد، على أن يبعث الملك خلال الأيام العشرة التالية لمبايعته ملكاً على البلاد كتاباً إلى رئيس هيئة البيعة يتضمن من اختاره لولاية العهد لعرضه على هيئة البيعة، أو أن يطلب من الهيئة ترشيح من تراه لولاية العهد، وعلى الهيئة تسمية مرشحها خلال عشرة أيام من تاريخ تسلمها كتاب الملك.

أما الحالة الثانية التي تجتمع فيها هيئة البيعة التي نصت عليها المادة الحادية عشر والتي جاء نصها كالآتي: "في حالة توفر القناعة لدى الهيئة بعدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته لأسباب صحية تقوم الهيئة بتكليف اللجنة الطبية المنصوص عليها في هذا النظام بإعداد تقرير طبي عن الحالة الصحية للملك، فإذا أثبت التقرير الطبي أن عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته تعد حالة مؤقتة، فتقوم الهيئة بإعداد محضر لذلك وعندئذ تنتقل مباشرة سلطات الملك بصفة مؤقتة إلى ولي العهد لحين شفاء الملك.

وعند وصول إثبات إخطار كتابي من الملك إلى رئيس الهيئة بأنه قد تجاوز الأسباب الصحية التي لم تمكنه من ممارسة سلطاته، أو عند توفر القناعة لدى الهيئة بذلك، فعليها تكليف اللجنة الطبية المشار إليها بإعداد تقرير طبي عن حالة الملك الصحية، على أن يكون ذلك في مدة لا تتجاوز أربعاً وعشرين ساعة، وإذا أثبت التقرير الطبي قدرة الملك على

(111) المادة الثانية عشر من نظام هيئة البيعة رقم (أ/135)
(112) المادة الثالثة عشر من نظام هيئة البيعة رقم (أ/135)

ممارسة سلطاته فعلى الهيئة إعداد محضر إثبات لذلك وعندئذ يستأنف الملك سلطاته أما إذا أثبت التقرير الطبي أن عدم قدرة الملك على ممارسة سلطاته تعد حالة دائمة، فعلى الهيئة إعداد محضر إثبات لذلك، وعندئذ تدعو الهيئة لمبايعة ولي العهد ملكاً على البلاد على أن تتم هذه الإجراءات وفقاً لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم في مدة لا تتجاوز "أربعاً وعشرين ساعة".(113)

هذه المادة تضع الآلية الواجب اتباعها في حال وجود ملك غير قادر على ممارسة صلاحياته لأسباب صحية ففي هذه الحالة للهيئة الحق بأن تبحث مع اللجنة الطبية الحالة الصحية للملك في حال رأت الهيئة أن جلالة الملك غير قادر على ممارسة سلطاته. ويلاحظ على النص السابق أنه حدد الخطوات الواجب اتباعها في حالة شفاء الملك حيث يخطر جلالته رئيس الهيئة بأنه قد تجاوز المحنة الصحية وعند توافر القناعة لدى الهيئة تقوم بتكليف اللجنة الطبية بإعداد تقرير عن حالة الملك الصحية واللجنة الطبية ملزمة- أمام هيئة البيعة- بتقديم تقرير عن حالة الملك في غضون أربع وعشرين ساعة.(114)

والحقيقة أن تقديم تقرير طبي متكامل عن الحالة الصحية للملك هو مسألة دقيقة، وحساسة وقد تكون معقدة بحيث أن تقييد اللجنة الطبية بأربع وعشرين ساعة فقط قد يمنعها من القيام بمهامها على أكمل وجه.(115)

وأما الحالة الرابعة هي التي ورد ذكرها في المادة الثالثة عشر من هذا النظام والتي جاء نصها كالآتي: "في حالة وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد تقوم الهيئة خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام باختيار الأصلح للحكم من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء والدعوة إلى مبايعته ملكاً على البلاد وفقاً لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم ويتولى المجلس المؤقت للحكم إدارة شؤون الدولة لحين مبايعة الملك.(116)

(113) المادة الثالثة عشر من نظام هيئة البيعة رقم (أ/ 135)

(114) موقع جسد الثقافة الالكتروني، ملاحظات على نظام البيعة، بتاريخ 2007/5/15 www.aljsad.com

(115) المرجع السابق

(116) المادة الحادية عشر من نظام هيئة البيعة رقم (أ/135)

ويلاحظ على النص السابق أن هذه المادة تعالج حالة نادرة، وهي حالة وفاة الملك وولى العهد في ذات الوقت، وبعيداً عن صعوبة حصول مثل هذا الأمر، إلا أن هذه المادة انتهت إلى أنه في هذه الحالة تختار هيئة البيعة ملكاً من أبناء الملك المؤسس أو أبناء الأبناء، وهذه المادة لم تعط الأبناء أية ميزة على أبناء الأبناء، وهم- والحالة هذه- سواسية أمام هيئة البيعة والتي لها الحق في اختيار أحد الأحفاد في ظل وجود أعمامه وإن كانوا قادرين على ممارسة الحكم، فالاعتبار هنا "للأصلح" وليس "للأكبر" أو "للأقرب" درجة للملك عبد العزيز رحمه الله، إذ لا يوجد نص يمنع ذلك في نظام هيئة البيعة ولا في النظام الأساسي للحكم. فقد جاء في النظام الأساسي للحكم في المادة الخامسة فقرة (ب) ما نصه "يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله- صلى الله عليه وسلم- وهذا يجعل من نظام توارث العرش في المملكة العربية السعودية نظاماً مميزاً لا شبيه له في كافة الأنظمة الملكية في العالم ففي الوقت الذي يسود فيه نظام توريث العرش لأكبر أبناء الملك في خط النسب العمودي، يكون المشرع السعودي قد أخذ بتوريث العرش لأصلح الأبناء والأحفاد في كافة الاتجاهات.

ومثل هذا النص علامة مضيئة في النظام الأساسي للحكم الذي جعل الشرط الأساسي فيمن يتولى الملك من أبناء وأحفاد الملك عبد العزيز هو الكفاءة وليس السن والمتتبع لتاريخ الدولة السعودية الحديثة يجد أن اختيار ولي العهد من قبل الملك يعتمد بشكل كبير جداً على الكفاءة وليس السن.

المطلب الثاني:

اجتماعات هيئة البيعة والتصويت على قراراتها واتخاذ القرارات:

قد يثور التساؤل حول متى يتم الدعوة لاجتماعات الهيئة وما هو النصاب القانوني لصحة اجتماعات الهيئة وكيفية التصويت على قراراتها، كل هذه التساؤلات سنجيب عليها من خلال هذا المطلب حيث سنتناول هذه المسائل في فرعين على النحو التالي:

الفرع الأول:

اجتماعات هيئة البيعة:

تعقد هيئة البيعة اجتماعاتها بمقر الهيئة في مدينة الرياض على أن تعقد اجتماعاتها في الديوان الملكي، ويجوز بموافقة الملك عقد اجتماعاتها في أحد مقار الديوان الملكي داخل المملكة أو أي مكان آخر يحدده الملك.[117]

لقد حددت تلك المادة مكان انعقاد اجتماعات الهيئة حيث تنعقد في مقر الهيئة بمدينة الرياض ويجوز أن تنعقد في أحد مقار الديوان الملكي داخل المملكة بناءً على موافقة الملك على ذلك. ولا يعد اجتماع الهيئة صحيحاً إلا بحضور ثلثي الأعضاء برئاسة رئيس الهيئة أو من ينوب عنه، وتصدر قراراتها بأغلبية الحضور، وفي حالة تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي معه رئيس الاجتماع وفي الحالات الطارئة يجوز أن تعقد الهيئة اجتماعاتها بحضور نصف الأعضاء وتصدر قراراتها بأغلبية ثلثي الحضور. [118]

هذه المادة تعالج النصاب القانوني لانعقاد الجلسات، ولاتخاذ القرارات، وبينت بأن النصاب القانوني لانعقاد الجلسة هو حضور ثلثي الأعضاء، ثم استثنت من ذلك ما أسمته "الحالات الطارئة" بأن النصاب القانوني لانعقاد الجلسات في الحالات الطارئة هو حضور نصف أعضاء الهيئة، فتنعقد الجلسة قانونية المشكلة أن المشرع لم يحدد ما هي الحالات الطارئة التي يجوز في ظلها انعقاد الجلسة بأقل من النصاب الواجب توافره في الحالات العادية ولم ينط بأحد تحديد ما إذا كانت الحالة التي ينعقد المجلس في ظلها حالة طارئة أم لا، وكان الأولى أن يضرب المشرع عدة أمثلة على الحالات الطارئة.

اجتماعات الهيئة سرية وتعقد اجتماعاتها بناءً على موافقة الملك، ولا يحضرها إلا أعضائها وأمينها العام إضافة إلى من يتولى ضبط مداولات اجتماعاتها بعد موافقة الملك، وللهيئة بعد موافقة الملك دعوة من تراه لتقديم إيضاحات أو

(117) موقع جسد الثقافة الالكتروني، ملاحظات على البيعة، بتاريخ 2007/5/15 www.aljsad.com

(118) المادة الرابعة من نظام هيئة البيعة.

معلومات وليس له الحق في التصويت.[119]

أوضحت تلك المادة أن اجتماعات الهيئة سرية وتعقد اجتماعاتها بناءً على موافقة الملك، وإذا كانت الاجتماعات تتوقف على موافقة الملك فالتساؤل الذي يطرح نفسه كيف تجتمع الهيئة عند وفاة الملك خصوصاً أن الهيئة تعقد اجتماعاتها عند وفاة الملك لمبايعة ولي العهد وكذلك الحال عند وفاة الملك وولى العهد في ذات الوقت فالهيئة تعقد اجتماعاتها مباشرة بمجرد دعوة رئيس الهيئة للاجتماع دون حاجة لموافقة أحد وهذا ما نصت عليه المادة السابعة عشر حيث جاء نصها: "يتولى رئيس الهيئة الدعوة لاجتماعاتها في الحالات المنصوص عليها في المواد السادسة والحادية عشرة والثانية عشرة والثالثة عشرة من هذا النظام.[120]

ويوجب النظام على أعضاء الهيئة الالتزام بحضور اجتماعات الهيئة وإذ طرأ على العضو ما يستوجب غيابه عن أحد اجتماعات الهيئة أن يخطر رئيس الهيئة كتابة بذلك ولا يجوز لأي عضو الانصراف نهائيا من اجتماع الهيئة قبل انتهائه إلا بإذن من رئيس الاجتماع.[121]

هذا وقد أوضحت المادة التاسعة عشر سلطة رئيس هيئة البيعة في الاجتماعات حيث نصت على أن "يفتتح رئيس الجلسة الاجتماعات ويعلن انتهاءها ويدير المناقشات ويأذن بالكلام ويحدد موضوع البحث وينهي المناقشة ويطرح الموضوعات للتصويت. ويجوز بموافقة عشرة من أعضاء الهيئة مناقشة أي موضوع غير مدرج في جدول الأعمال".[122] ويطلع عضو الهيئة على جدول الأعمال ومرفقاته في مقر انعقاد الهيئة، ولا يجوز له أن يصطحب وثائق الهيئة خارج مقر انعقادها.[123]

كما هو واضح من نص المادة السابقة فنظراً لأهمية وحساسية الموضوعات التي تستوجب السرية التامة فإن الاطلاع على جدول الأعمال ومرفقاته لا يكون إلا في مقر انعقاد الهيئة، وكذلك لا يجوز لعضو الهيئة أن يصطحب أي وثائق خارج مقر

(119) المادة عشرون من نظام هيئة البيعة
(120) المادة السادسة عشر من نظام هيئة البيعة
(121) المادة السابعة عشر من نظام هيئة البيعة
(122) المادة الثامنة عشر من نظام هيئة البيعة
(123) المادة التاسعة عشر من نظام هيئة البيعة

انعقادها، ولذلك يجب أن ينشأ مركز للوثائق وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة والعشرون حيث جاء نصها "ينشأ في الهيئة مركز للوثائق، يرتبط بالأمين العام، يتولى حفظ محاضر الهيئة، وجميع وثائقها، والتقارير ذات العلاقة بالهيئة وأعمالها، وتعد هذه الوثائق سرية".[124]

الفرع الثاني:

التصويت على قرارات الهيئة واتخاذ القرارات:

يثور التساؤل عن كيفية التصويت على قرارات الهيئة، فقد أوضح النظام الآلية المتبعة في هذا الأمر حيث يجب أن يتم التصويت عن طريق الاقتراع السري وفق لنموذج معد لهذا الغرض. [125]

ولعل الاقتراع السري راجع لحساسية الموضوعات وأهميتها لخطورة المهمة وبالغ تأثيرها في مستقبل البلاد والحكم فيه، وحتى لا يعرض لبعضهم ما يعوقه عن حضور باقي الجلسات حتى صدور القرار مع مراعاة أن تصدر قرارات الهيئة بموافقة أغلبية أعضائها الحاضرين وفي حالة التساوي يرجح الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع، ويجوز في الحالات الطارئة التي لا يتوافر فيها النصاب النظامي عقد اجتماعات الهيئة بحضور نصف أعضائها وتصدر قراراتها بموافقة ثلثي الأعضاء الحاضرين، ولم يوضح النظام ما هي هذه الحالات الطارئة التي يكتفي فيها النظام بحضور نصف الأعضاء، وكان من الأفضل أن يضرب النظام أمثلة لمثل هذه الحالات الطارئة.[126]

المطلب الثالث:

مجلس الحكم المؤقت وسلطاته:

لم تقتصر مواد نظام البيعة بآلية تعيين ولي العهد، بل عملت على تلافي وجود أي فراغ في إدارة شؤون الدولة وذلك حال عجز الملك وولي العهد عن ممارسة سلطاتهما لأسباب صحية سواء بصفة مؤقتة أو دائمة، وكذلك في حالة وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد وذلك من خلال تكوين مجلس مؤقت للحكم لإدارة شؤون الدولة.

(124) المادة الثالثة والعشرون من نظام هيئة البيعة

(125) المادة الثالثة عشر من اللائحة التنفيذية من نظام هيئة البيعة

(126) المادة الثانية والعشرون من نظام هيئة البيعة

ويلاحظ أن المجلس المؤقت للحكم يختلف عن مجلس الوصاية في حال كون الحاكم قاصراً لم يبلغ السن القانوني لممارسة سلطاته.

وسنتناول تشكيل مجلس مؤقت للحكم في حالة العجز الطبي للملك وولي العهد في وقت واحد وكذلك في حالة وفاتهما في وقت آخر على النحو التالي:

الفرع الأول:

المجلس المؤقت في حالة العجز الطبي للملك وولي العهد:

يتم تشكيل مجلس مؤقت للحكم في حالة عجز الملك وولي العهد عن ممارسة صلاحياتهما لأسباب صحية بصفة دائمة، وفق تقرير اللجنة الطبية، فيتولى المجلس المؤقت للحكم إدارة شؤون الدولة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام تختار هيئة البيعة خلالها أحد أبناء الملك عبد العزيز، أو أبناء الأبناء، والدعوة لمبايعته ملكاً للبلاد.

هذا وقد نص على هذه الحالة المادة العاشرة من نظام هيئة البيعة حيث يتم تشكيل مجلس مؤقت للحكم لإدارة شؤون الحكم لمدة سبعة أيام من أعضاء الهيئة ليتولى (المجلس المؤقت) إدارة شئون الدولة بصفة مؤقتة في الحالات التالية:

أولاً: عجز الملك وولي العهد عن ممارسة صلاحياتهما لأسباب صحية بصفة مؤقتة، وفق تقرير اللجنة الطبية، حتى شفاء أحدهما وقدراته على ممارسة صلاحياته.

ثانياً: عجز الملك وولي العهد عن ممارسة صلاحياتهما لأسباب صحية بصفة دائمة، وفق تقرير اللجنة الطبية، فيتولى المجلس المؤقت للحكم إدارة شؤون الدولة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام تختار هيئة البيعة خلالها أحد أبناء الملك عبد العزيز، أو أبناء الأبناء، والدعوة لمبايعته ملكاً للبلاد.

وفي حالة توفر القناعة لدى الهيئة بعدم قدرة الملك وولي عهده على ممارسة سلطاتهما لأسباب صحية، فعلى الهيئة تكليف اللجنة الطبية المنصوص عليها في هذا النظام بإعداد تقرير طبي عن حالتهما الصحية، فإذا أثبت التقرير الطبي عدم قدرتهما على ممارسة سلطاتهما تعد حالة مؤقتة فعندئذ يتولى (المجلس المؤقت للحكم) إدارة شؤون الدولة ورعاية مصالح الشعب لحين شفاء أي منهما.

أما إذا أثبت التقرير الطبي أن عدم قدرتهما على ممارسة سلطاتهما تعد حالة دائمة، فعندئذ يتولى المجلس المؤقت للحكم إدارة شئون الدولة، على أن تقوم الهيئة خلال مدة لا تتجاوز (7) أيام باختيار الأصلح للحكم من أبناء الملك المؤسس وأحفاده والدعوة لمبايعته ملكا على البلاد. لكن لم تحدد المادة العاشرة من النظام آلية تعيين أعضاء (المجلس المؤقت للحكم) الخمسة، وهل الاعتبار فيها لعامل السن، أو المنصب، أو الاختيار من رئيس الهيئة، أو الترشيح من كامل أعضاء الهيئة؛ الذي قد يستغرق وقتا يطغى على الوقت المحدد للمهمة الأصلية.[127]

وحددت المادة الحادية عشر للجنة الطبية مدة 24 ساعة للبت في عدم صلاحية الملك لممارسة سلطاته، وتلك مدةٌ غير كافيةٍ لإعداد تقريرٍ ذي تأثيرٍ في وظيفة صاحب أكبر سلطةٍ في البلاد؛ خصوصاً مع وجود ولي العهد القائم بشؤون الدولة حال مرض الملك.

أما فيما يتعلق بصلاحية المجلس المؤقت فلا يمكن له تغيير مؤسسات الدولة أثناء فترة السبعة أيام، مثل حل الحكومة أو مجلس الشورى، كما لن يكون بوسعه تعديل النظام الأساسي للحكم أو أي أنظم لها صلة بالحكم، كما جاء في المادة العاشرة بعد أن نصت على تولى المجلس المؤقت لإدارة شؤون البلاد نصت على: "وفي كل الأحوال ليس لهذا المجلس أي صلاحية بتعديل النظام الأساسي للحكم أو هذا النظام أو نظام مجلس الوزراء أو نظام مجلس الشورى أو نظام المناطق أو نظام مجلس الأمن الوطني أو أي من الأنظمة الأخرى ذات العلاقة بالحكم، وليس له حل مجلس الوزراء أو مجلس الشورى أو إعادة تكوينهما وعلى المجلس خلال المدة الانتقالية المحافظة على وحدة الدولة ومصالحها الداخلية والخارجية وأنظمتها".[128]

الفرع الثاني:

المجلس المؤقت في حالة وفاة الملك وولي العهد:

(127) المادة الحادية عشر من نظام هيئة البيعة

(128) المادة العاشرة من نظام هيئة البيعة

هذا وقد حدد نظام هيئة البيعة كيفية تشكيل مجلس مؤقت للحكم حيث يتشكل المجلس المؤقت من خمسة من أعضاء الهيئة ليتولى إدارة شؤون الدولة بصفة مؤقتة عند وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد، فيتولى المجلس المؤقت للحكم إدارة شؤون الدولة لمدة لا تتجاوز سبعة أيام تختار هيئة البيعة خلالها أحد أبناء الملك عبد العزيز، أو أحد أبناء الأبناء، والدعوة لمبايعته ملكاً للبلاد.

وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة عشر حيث جاء نصها: "في حالة وفاة الملك وولي العهد في وقت واحد تقوم الهيئة خلال مدة لا تتجاوز سبعة أيام باختيار الأصلح للحكم من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء والدعوة إلى مبايعته ملكاً على البلاد وفقاً لهذا النظام والنظام الأساسي للحكم ويتولى المجلس المؤقت إدارة شؤون البلاد خلال تلك الفترة".(129)

هذه المادة تعالج حالة نادرة، وهي حالة وفاة الملك وولي عهده في وقت واحد، حيث تختار الهيئة أحد أبناء الملك المؤسس عبد العزيز أو أحد أبناء الأبناء ولم تعط الأبناء أية امتيازات على أبناء الأبناء فجميع الأبناء وأبناء الأبناء سواسية أمام هيئة البيعة والتي لها الحق في اختيار أحد الأحفاد في ظل وجود أعمامه وإن كانوا قادرين على ممارسة الحكم، فالعبرة هنا للأصلح وليس للأكبر سناً وهذا يجعل من نظام توارث العرش في المملكة العربية السعودية نظاماً مميزاً لا شبيه له في كافة الأنظمة الملكية في العالم ففي الوقت الذي يسود فيه نظام توريث العرش لأكبر أبناء الملك في خط النسب العمودي، يكون المشرع السعودي قد أخذ بتوريث العرش لأصلح الأبناء والأحفاد.

ولا شك أن هذا النظام قد سمح لجميع أبناء الملك المؤسس وأبناء الأبناء بالمشاركة في اختيار ملوك المستقبل بطريقة نظامية محددة فيما بينهم، وقد وضع هذا النظام مرجعية دستورية تحكم عملية اختيار ملوك المملكة العربية السعودية، وفق آلية نظامية للعائلة المالكة لاختيار الأصلح من بينهم للحكم.

(129) المادة الثالثة عشر من نظام هيئة البيعة

تطبيقات لنظام هيئة البيعة:

كان أول تطبيق لنظام هيئة البيعة عند وفاة الأمير سلطان بن عبد العزيز ولى العهد بتاريخ 1432/11/26هـ واختيار أخيه الأمير نايف خلفاً له بتاريخ 1432/11/29هـ، حيث صدر أمر ملكي بذلك جاء فيه: "بعون الله تعالى – نحن عبد الله بن عبد العزيز آل سعود: ملك المملكة العربية السعودية: بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/90 بتاريخ 1412/8/27هـ. وبعد الاطلاع على نظام مجلس الوزراء الصادر بالأمر الملكي رقم أ/13 بتاريخ 1414/3/3هـ. وبعد الاطلاع على نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/135) في 1427/9/26هـ. وبناء على البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم (أ/135) في 1427/9/26هـ. وبعد أن أشعرنا سمو رئيس وأعضاء هيئة البيعة، فقد اخترنا صاحب السمو الملكي الأمير نايف بن عبد العزيز ولياً للعهد وأمرنا بتعيين سموه نائباً لرئيس مجلس الوزراء وزيراً للداخلية".

وبعد وفاة الأمير نايف بن عبد العزيز بتاريخ 1433/7/26هـ صدر أمر ملكي بتعيين الأمير سلمان بن عبد العزيز ولياً للعهد، وبتاريخ 1435/5/26هـ أصدر الملك عبد الله بن عبد العزيز–رحمة الله عليه– أمراً ملكياً بتعيين الأمير مقرن بن عبد العزيز ولياً لولي العهد جاء فيه: "بعد الاطلاع على النظام الأساسي للحكم الصادر بالأمر الملكي رقم أ/90 وتاريخ 1412/8/27هـ. وبعد الاطلاع على نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي رقم أ/135 وتاريخ 1427 /9/26هـ. وبعد الاطلاع على اللائحة التنفيذية لنظام هيئة البيعة الصادرة بالأمر الملكي رقم أ/164 وتاريخ 1428/9/26هـ. وبعد الاطلاع على محضر هيئة البيعة رقم 1/ هـ ب وتاريخ 1435/5/26هـ المبني على الوثيقة رقم 19155 وتاريخ 1435/5/19هـ. وبناءً على ما ورد في البند (ثالثاً) من الأمر الملكي رقم أ/135 وتاريخ 1427/9/26هـ. وبناءً على ما تقتضيه المصلحة العامة، أمرنا بما هو آت:

أولاً: اختيار صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود ولياً لولي

العهد، مع استمرار سموه نائباً ثانياً لرئيس مجلس الوزراء.

ثانياً: يُبايع صاحب السمو الملكي الأمير مقرن بن عبد العزيز آل سعود ولي ولي العهد، ولياً للعهد في حال خلو ولاية العهد، ويبايع ملكاً للبلاد في حال خلو منصبي الملك وولي العهد في وقت واحد. ويقتصر منصب ولي ولي العهد في البيعة على الحالتين المنوه عنهما في هذا البند.

وأخيراً بوصول الملك سلمان بن عبد العزيز إلى سدة الحكم ومبايعته وبتعيين الأمير مقرن بن عبد العزيز ولياً للعهد ثم إعفائه بناءً على طلبه وتعيين الأمير محمد بن نايف ولياً للعهد تكون الآلية التي وضعت لانتقال سلس للحكم بين أبناء الملك المؤسس عبد العزيز من خلال نظام هيئة البيعة قد حققت الهدف منها، وكذلك يكون هذا النظام قد نجح في تحقيق الهدف منه.

الخاتمة:

بفضل من الله وتوفيق منه سبحانه وتعالى تمّ هذا البحث وتبين لنا أن الدولة التي لها مرجعية إسلامية والتي ترتكز على الكتاب والسنة كمصدرين أساسيين، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، يستند نظام الحكم فيها على البيعة باعتبار أن لها مرجعية في التشريع الإسلامي، وهي التي تضفي الشرعية على نظام الحكم، وهي عقد يتكون من ثلاثة أطراف هي الحاكم والأمة والشريعة، وقد أدرك خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز أهمية هذا الموضوع فسارع إلى إصداره نظام هيئة البيعة 1427هـ الذي يعد وبحق من أهم الأنظمة التي صدرت في عهد الملك عبد الله بن عبد العزيز، ويشكل هذا النظام مع النظام الأساسي للحكم ونظام المناطق ونظام مجلس الوزراء ونظام مجلس الشورى دستور المملكة العربية السعودية.

أهم النتائج:

من خلال هذا البحث توصلنا للعديد من النتائج وهي على النحو التالي:

1. تعد البيعة من أهم محاور البحث في الفقه السياسي الإسلامي، باعتبارها الطريقة الشرعية التي تقرر بها الأمة مصيرها السياسي، وتختار بناءً عليها

الحاكم الذي ترتضيه على أساس الكتاب والسنة والطاعة في المعروف.

2. البيعة هي أداة تنصيب الحاكم المعتبرة في الإسلام وهي في جوهرها تعنى إعلان الفرد المُبايع عن موافقته ورضاه لشخص المُبَايَع له (الحاكم) مع التزامه بالإخلاص والولاء له.

3. على الرغم من أهمية البيعة في النظام الإسلامي إلا أن طريقة البيعة لم يرد ذكرها في القرآن ولا في السنة ولذلك فإن طريقة تطبيقها يختلف من مكان لآخر ومن زمان لآخر والدليل على ذلك اختلاف طرق بيعة الخلفاء الراشدين الأربعة، فاختيار الصديق كان من خلال الإجماع في البيعة الخاصة والتي أعقبتها البيعة العامة في المسجد، واختيار عمر بن الخطاب كان عن طريق العهد بالاستخلاف بعد مشاورة وبيعة خاصة من الصحابة ثم تبع ذلك البيعة العامة، اختيار عثمان كان عن طريق التوسط بين الاختيار والعهد غير الملزم ثم البيعة العامة، أما اختيار علي بن أبي طالب كان من خلال مبايعة أشياعه أهل المدينة.

4. يبايع المسلمون خليفتهم أو حاكمهم على السمع والطاعة في مقابل أن يحكمهم بما فيه مصلحة الأمة وعلى أساس الكتاب والسنة المطهرة. والطاعة في هذه البيعة واجبة بنص قوله تعالى: "أَطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم".

5. تلزم البيعة المسلمين بالسمع والطاعة بالحاكم المُبَايع ما لم يؤمر بمعصية فإن أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة حيث لا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

6. إن صدور نظام هيئة البيعة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز يمثل أهم قرار تاريخي للدولة السعودية الحديثة، وسيذكر التاريخ للملك عبد الله بن عبد العزيز ما أنجزه في بلده حيث جعل منها دولة مؤسسات لا أشخاص.

7. إن الهدف الأساسي من صدور هيئة البيعة هو القضاء على أي احتمالات تهدد بفراغ دستوري قد ينشأ من غياب الملك أو ولي العهد أو كليهما معاً، مما يعني ترسيخ مؤسسة الحكم واستمراريتها بفاعلية لتحقيق مصالح الوطن وحماية الوحدة الوطنية من التفكك والتمزق والانقسام.

8. تعديل نظام هيئة البيعة يتم–دون غيره من الأنظمة الأساسية التي (تصدر بإرادة ملكية مُنفردة) ولا تعدل إلا بنفس طريقة إصداره–بموافقة هيئة البيعة كما في جاء في المادة الأخيرة من هذا النظام وليس بالإرادة الملكية التي أصدرته ويعد هذا من أهم مزاياه.

المراجع:

ابن أبي الحديد، عبد الحميد بن هبة الله. (2007). شرح نهج البلاغة. تحقيق محمد إبراهيم، دار الكتاب العربي.

ابن الأثير، المبارك بن محمد الجرزي. (2009). النهاية في غريب الحديث والأثر.ج1. تصوير المكتبة الإسلامية.

ابن باز، أحمد بن عبد الله. (2007). النظام السياسي والدستوري للمملكة العربية السعودية، بدون ناشر.

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1422هـ). صحيح البخاري. تحقيق محمد زهير بن ناصر. دار طوق النجاة.

ابن تيمية، تقي الدين بن أحمد. (1415هـ). مجموعة الفتاوى. جمع وترتيب عبد الرحمن محمد قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

الجزيري، عبد الرحمن. (2003). الفقه على المذاهب الأربعة. ج5. بيروت: دار الكتب العلمية.

حبوب، عثمان عبد الله. (1433هـ). الإمامة العظمى: واجبات وحقوق. الناشر مكتبة الرشد.

ابن حنبل، أحمد. (1433هـ). شرح أصول السنة. تحقيق عبد العزيز بن عبد الله الراجحي، دار التوحيد للنشر والتوزيع.

ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد. (2004). مقدمة ابن خلدون. المجلد الأول. الناشر: دار يعرب.

أبو داود. سليمان بن الأشعث. (1952). سنن أبى داود. ط1. تعليق الشيخ أحمد سعد على. مصر: مطبعة مصطفي البابي الحلبي.

أبو داود، سليمان بن الأشعث أبو. (ب ت). سنن أبى داود. تحقيق محمد عبد العزيز الخالدي، دار الكتب العلمية.

السرجاني، راغب. (2012). موقع منتدى طريق الإسلام الإلكتروني. البيعة في الإسلام مفهومها وشروطها.

السعدي. عبد الرحمن. (1998). الرياض الناضرة والحدائق النيرة الزاهرة. تحقيق عبد القادر الأرناؤوط، بدون دار نشر.

الشلهوب، عبد الرحمن عبد العزيز. (1433هـ). النظام الدستوري في المملكة العربية السعودية، الرياض: مطبعة سفير.

الطبراني، سليمان بن أحمد. (1415هـ). المعجم الأوسط. تحقيق طارق عوض الله. القاهرة: دار الحرمين.

الطبري، محمد بن جرير. (ب ت). تاريخ الطبري. الجزء 2، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف.

العالم، يوسف حامد. (1994). المقاصد العامة للشريعة الإسلامية. المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

عبد الجبار، القاضي أبى الحسن. (1380هـ). المغنى في أبواب التوحيد والعدل. ط1. الجزء المتمم للعشرين القسم الأول في الإمامة. مصر: الشركة العربية.

عبد الرحمن، أحمد صديق. (1988). البيعة في النظام السياسي الإسلامي وتطبيقاتها في النظام السياسي المعاصر. مكتبة وهبة.

عبد الفتاح، محمد. (ب ت). نظام الحكم في الإسلام.

عثمان، محمد رأفت. (1975). رئاسة الدولة في الفقه الإسلامي. دار الكتاب الجامعي.

العسقلاني، أحمد بن على بن حجر. (1986). شرح الباري صحيح البخاري. دار الريان للتراث.

أبو فارس، محمد عبد القادر. (1984). النظام السياسي في الإسلام. دار القرآن الكريم.

اللائحة التنفيذية لنظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي رقم (أ/126) في 1428/9/28هـ.

مجمع اللغة العربية. (1970). معجم ألفاظ القرآن. ط2. المجل د1.

مسلم، مسلم بن الحجاج. (1955). صحيح مسلم. ج3. تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية.

مسلم، مسلم بن الحجاج. (1996). صحيح مسلم. بشرح الإمام النووي، دار الخير.

موقع جسد الثقافة الالكتروني. تعليقات القراء على نظام هيئة البيعة. بتاريخ 2007/5/13.

النحوي، عدنان على رضا. (1995). العهد والبيعة وواقعنا المعاصر. دار النحوي للنشر والتوزيع.

النسائي، أحمد بن شعيب. (1994) سنن النسائي (المجتبى من السنن).ج7. مكتبة المطبوعات الإسلامية.

نظام هيئة البيعة الصادر بالأمر الملكي (أ/135) في 1427 /9/26 هـ.

اليعقوبى، أبو العباس أحمد بن إسحاق.(2010) تاريخ اليعقوبي، تحقيق عبد الأمير مهنا. بيروت: الأعلمي للمطبوعات.

أبو يعلى، حمد بن الحسين. (1966). الأحكام السلطانية. ط3. مصر: مطبعة مصطفي البابي.

العلاقة بين نظام الحوافز وإنتاجية معلمات القطاع العام: دراسة تطبيقية على المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية

أمل بنت علي بن سالم القحطاني (1)، ورجاء بنت يحيى أحمد الشريف(2)

جامعة الملك عبد العزيز

الملخص: هدفت الدراسة إلى معرفة مستوى مساهمة نظام الحوافز في الخدمة المدنية في تلبية الاحتياجات الأساسية لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وقد بلغ حجم عينة الدراسة (400) مفردة. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة: أن نظام الحوافز في الخدمة المدنية لا يساهم في تلبية الاحتياجات الأساسية لهذه الفئة من المعلمات، وأهم هذه الاحتياجات على الترتيب هي: الحضانات لرعاية الأطفال، والرعاية الطبية اللازمة، والمواصلات الآمنة، والسكن الملائم. كما أثبتت الدراسة وجود قصور في الحوافز المقدمة لهذه الفئة من المعلمات من حيث البدلات والمكافآت والتعويضات، وأن نظام الحوافز الحالي لا يشجعهن على زيادة الإنتاجية، وخلصت الدراسة إلى عدد من التوصيات ومن أهمها: قيام وزارة الخدمة المدنية بتطوير أنظمة الحوافز بما يتلاءم مع احتياجات هذه الفئة من المعلمات، وتقديم الحوافز المميزة التي تشجعهم على زيادة الإنتاجية، مع ضرورة الاستفادة من برامج التعليم عن بعد في تخفيف عدد المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية، كما تم اقتراح نماذج لتطوير الحوافز.

الكلمات المفتاحية: المكافآت، البدلات، التعويضات.

=-=

The Relationship between the Incentives System and the Productivity of Female Teachers at the Public Education Sector: An Applied Study on Female Teachers Working in Remote Villages and Areas

Amal Ali Salem Algahtani (1), Raja Yahya Ahmed Alsharief (2)

King Abdulaziz University, Jeddah

Abstract: The study aimed to determine the contribution level of civil incentive system to meet the basic needs of the he public education sector female working in remote areas away from their families. As incentives system could be one of the best ways to overcome the difficulties facing them. The study aims to find out the contribution of the current incentives system in meeting the basic life needs of female teachers. The study has adopted a descriptive analytical methodology based on a sample of 400 public education female teachers. The findings illustrated that the current incentive system does not meet the basic needs of this category of PEFT (e.g. nurseries for infants, adequate medical care, safe transportation, suitable accommodation). Meanwhile, such incentives were inadequate in terms of allowances, rewards and compensations and it was not enough to increase their productivity. The study provided some recommendations to develop current incentives system to increase its effectiveness.

Keywords: rewards, allowances, compensation.

=-=

(1)Public Administration- Faculty of Economics and Administration King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia	(1) طالبة ماجستير-الباحث الرئيس
e-mail: amal.a.algahtani@hotmail.com البريد الإلكتروني:	
(2)Associate Professor of Public Administration -Faculty of Economics and Administration- King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia	(2) أستاذ مشارك-كلية الاقتصاد والإدارة-جامعة الملك عبد العزيز

المقدمة:

اهتمت المملكة العربية السعودية بتقديم الحوافز لموظفيها ووضع اللوائح المنظمة لهم من خلال نظام الخدمة المدنية الذي يكفل حقوقهم وواجباتهم الوظيفية؛ وذلك من أجل تشجيعهم على العمل بكفاءة ودقة في كافة القطاعات الحكومية، وقطاع التعليم العام في المملكة إحدى القطاعات الحكومية التي شهدت تطوراً هائلاً وخُصصت له لوائح منظمة لحقوق وواجبات موظفيها سُميت بلائحة الوظائف التعليمية، التي من خصائصها تنظيم وتفسير الحوافز المقدمة لمنسوبي التعليم العام.

ولكنّ معاناة المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بالمملكة بعيداً عن أسرهنّ، وسيرهن على الطرق المحفوفة بالمخاطر دفعت إلى التركيز على هذه الفئة من المعلمات– كونهنّ نساء– بهدف تحديد نواحي القصور في نظام الحوافز بالخدمة المدنية متمثلاً في البدلات والمكافآت والتعويضات المقدم لهذه الفئة من المعلمات وعلاقته بإنتاجيتهن ومستوى ملائمته لاحتياجاتهن؛ من أجل تقديم مقترحات لتطوير نظام الحوافز في الخدمة المدنية بالشكل الذي يسهم في تحفيز تلك الفئة من المعلمات ورفع انتاجيتهن.

مشكلة الدراسة:

مع تطور التعليم زاد عدد المعلمات المعينات في القرى والتي تبعد مئات الكيلو مترات عن مقر إقامة أسرهنّ، إن لم تكن ألاف الكيلو مترات سواء كانت تلك القرى نائية أو غير نائية، وهذه الفئة من المعلمات تتعرض يومياً لخطر الطريق، بالإضافة إلى عدم توفر احتياجات المعيشة الأساسية لهن في منطقة عملهن، وهذا بدوره يؤثر على إنتاجيتهن وعطائهن في عملية التعليم، مما يؤثر سلباً على المستوى التعليمي للطالبات في القرى، ويشكل أيضاً ضغطاً على وزارة التعليم؛ ولما للحوافز من أهمية في التأثير على زيادة الإنتاجية كان لا بد من التركيز على الحوافز التي تقدم لهذه الفئة من المعلمات وتحديد نواحي القصور فيها، من حيث البدلات والمكافآت والتعويضات ومعرفة أثرها على إنتاجيتهن. ويمكن صياغة مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي:

هل لنظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية أثر على إنتاجية معلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن مقر إقامة أسرهنّ؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من مدى الحاجة إلى معرفة العلاقة بين نظام الحوافز المطبق في الخدمة المدنية وإنتاجية معلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ، لا سيما أن معظم الدراسات السابقة بالمملكة أغفلت أهمية تحفيز المعلمات في القرى والمناطق النائية، فأتت هذه الدراسة مكملة لما أغفلته الدراسات السابقة، من أجل الرقي بالتعليم، وجعل إنتاجية هذه الفئة من المعلمات تتفق مع ما تطمح وتسعى إلية الدولة في ظل النمو الاقتصادي الذي تمر به المملكة وفي ظل تخصيص المملكة لميزانيات ضخمة لقطاع التعليم العام.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على:

1. مستوى مساهمة نظام الحوافز في الخدمة المدنية في تلبية الاحتياجات الأساسية لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ.
2. نواحي القصور في نظام الحوافز في الخدمة المدنية المقدم لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ من حيث البدلات والمكافآت والتعويضات.
3. أثر نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية على إنتاجية معلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ.
4. تقديم مقترحات جديدة لتطوير نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية بالمملكة، بما يلبي احتياجات معلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ.

تساؤلات الدراسة:

1. هل يساهم نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية المقدم لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق

النائية بعيداً عن أسرهنّ في تلبية احتياجاتهن الأساسية؟

2. هل يوجد قصور في نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية المقدم لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ من حيث البدلات؟

3. هل يوجد قصور في نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية المقدم لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ من حيث التعويضات؟

4. هل يوجد قصور في نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية المقدم لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ من حيث المكافآت؟

5. هل لنظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية أثر على إنتاجية معلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ؟

حدود الدراسة:

1. الحدود الموضوعية: وتطرقت للحوافز المادية المقدمة للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ وهي: المكافآت، والتعويضات، والبدلات، واحتياجات المعيشة الأساسية من سكن ومواصلات ورعاية طبية وحضانات، وتأثير ذلك على إنتاجيتهن.

2. الحدود المكانية: جميع قرى المملكة سواء كانت نائية أو غير نائية.

3. الحدود البشرية: اقتصرت على معلمات القطاع العام للمراحل الأساسية الثلاث (ابتدائي– متوسط– ثانوي) المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ.

تحديات الدراسة:

كان من أهم التحديات في هذه الدراسة عدم توفر الإحصائيات لعدد المعلمات في القرى والمناطق النائية بالمملكة سواء كان بشكل عام على مستوى المملكة أو لكل منطقة من مناطق المملكة، وذلك بعد الرجوع لإدارة المعلومات في وزارة والتعليم، وكذلك صعوبة توصيل الاستبانات الورقية

لأفراد عينة الدراسة؛ بسبب البعد الجغرافي لمعلمات القرى والمناطق النائية، ولذلك تم استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لتوزيع الاستبانات، وإجراء الدراسة على جميع مناطق المملكة من أجل ضمان الحصول على ردود كافية من عينة الدراسة.

مصطلحات الدراسة:

– **الحوافز:** وهي عبارة عن "مؤثرات خارجية تحفز الفرد وتشجعه للقيام بأداء أفضل". (الطجم، 2003م :109)، **وتعرفها الباحثتان إجرائياً** بأنّها: كل الوسائل والإمكانيات المادية التي يقرها نظام الخدمة المدنية في المملكة للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن مقر إقامة أسرهنّ من بدلات، ومكافآت، وتعويضات، والتي تساعد على تحسين إنتاجيتهن في عملية التعليم وتشبع احتياجاتهن أيضاً.

– **الاحتياجات:** ويقصد بها جميع الاحتياجات الأساسية لمعيشة وعمل المعلمة في قرية أو منطقة نائية بعيدة عن مقر إقامة أسرتها من سكن، ومواصلات، ورعاية طبية، وحضانة لرعاية أطفالها.

– **الإنتاجية:** وهي "علاقة بين المخرجات من السلع والخدمات المختلفة، والمدخلات من عناصر الإنتاج اللازمة لإنتاج تلك السلع والخدمات". (البديوي وحمزه،1987م: 16). **وتعرفها الباحثتان إجرائياً** بأنّها: أداء المعلمات من حيث المنافسة والدقة والكفاءة في أداء العمل، وتقبل القيام بمهام وحصص إضافية، والتعاون مع الإدارة والزميلات، ومن حيث تقليل معدلات الغياب والإجازات، وطلبات النقل الخارجي؛ نتيجة لبعد مقر عمل المعلمات عن مقر إقامة أسرهنّ.

– **المناطق النائية:**

وفقاً لنظام الخدمة المدنية تقسم المناطق النائية إلى:

أ–الفروع والمراكز التي تقع في مناطق تشق فيها الحياة لخلوها من وسائل الحياة كالأسواق، ونحوها والتي تبعد عن المناطق الآهلة بمسافة (50كم) بالطرق غير المعبدة، ومسافة (150كم) بالطرق المعبدة.

ب- فروع ومراكز تقع في قرى صغيرة بعيدة عن المدن بمسافات يصعب معها التردد على المدينة أو المراكز ذات الأسواق (العسيري، 2005م :28). **وتعرفها الباحثتان إجرائياً** بأنها: القرى التي تبعد عن المدن ولا تتوفر بها الخدمات العامة من الهاتف والكهرباء والمراكز الصحية ومراكز الشرطة والطرق المعبدة.

-للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن مقر إقامة أسرهنّ ثلاثة أوضاع، وهي على النحو التالي:

أ-بقاء المعلمات مع أسرهنّ في السكن بعيداً عن مقر عملهن.

ب- انتقال المعلمات إلى السكن في منطقة بعيدة عن مقر إقامة أسرهنّ أقرب ما تكون إلى منطقة عملهن، ولكن ليس في منطقة العمل نفسها.

ج- انتقال المعلمات إلى السكن في نفس منطقة عملهن.

الدراسات السابقة:

- **دراسة (الجساسي، 2011م)** والتي هدفت إلى التعرف على أهم الحوافز المادية التي تقدم للعاملين بوزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان ومستوى تأثيرها، وكان من أهم نتائجها أن أهم الحوافز المادية المقدمة للعاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان من وجهة نظر أفراد العينة هي: تقديم المكافآت التشجيعية، وتوفير بدل السكن، وتوفير بدل النقل وبدل طبيعة العمل، ومنح العلاوات الفنية، والترقيات الاستثنائية، ومنح بدل مناطق نائية، والتعويض المادي عن الاجازات، ومضاعفة مكافأة نهاية الخدمة، ومنح الرواتب الاستثنائية. كما أنّ الحوافز المادية لها تأثير في تحسين أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان ومن أهم هذه الآثار: سرعة انجاز العمل، وحبه والإخلاص له، والدقة والانضباط، والتجديد والابتكار، والعمل بروح الفريق، ورفع مستوى جودة العمل.

- **دراسة (الدوسري، 2012م)** والتي تهدف إلى التعرف على العلاقة بين نظام الحوافز وإنتاجية العاملين، ومعرفة كيفية تأثير نظام الحوافز في مستوى وإنتاجية العاملين في إمارة منطقة الباحة، ومحاولة

التوصل إلى الحوافز المناسبة للعاملين واحتياجاتهم المادية والمعنوية، ومن أهم نتائجها أن نظام الحوافز يؤثر على إنتاجية العاملين في أمارة منطقة الباحة ويساعد في تحسين إنتاجيتهم بشكل عام، كما تمثل الحوافز المادية عاملًا مؤثراً على تحسين مستوى إنتاجية العاملين في الإمارة وتسهم في تحسين نوعية الأداء لديهم، وتمثل الترقية ونظام الرواتب والأجور والمكافآت أدوات فعالة في تحفيز العاملين وتحسين إنتاجيتهم في إمارة الباحة.

- **دراسة (Adedeji & Olaniyan، 2011م)** والتي تهدف إلى التعرف على شروط تحسين ظروف المعلمين العاملين في المناطق الريفية في الدول الأفريقية من خلال تخصيص حافز أساسي لتحسين نتائج المدارس الريفية، حيث كشفت الدراسة أن المناطق الريفية غير جاذبة لكثير من المعلمين من ذوي الخبرة؛ نتيجة لوعورة الطرق فيها وتفشي الأمراض المعدية في مدارس تلك المناطق، بالإضافة إلى تدني الرواتب والبيئة الفقيرة والعزل الاجتماعي الذي يعيشونه في تلك المناطق.

- **دراسة (Pugatch & Schroeder، 2013م)** والتي تهدف إلى تقييم تطبيق بدل الشدة في تمييز المعلمين ونقلهم إلى المدارس في مناطق مختلفة. ومن أهم نتائجها أن منح بدل الشدة يزيد من تواجد المعلمين في المناطق الصعبة بنسبة 10%، وتكون النسبة أكبر من ذلك في حالة قرب المناطق الصعبة من المناطق الحضرية، وتقل في حالة المناطق الأكثر بعداً، كما أن بدل الشدة قد نجح في هدفه المبدئي لاستقطاب المعلمين ذوي الكفاءة للعمل في المناطق الريفية ورفع معنوياتهم.

أدبيات الدراسة:

الحوافز:

الحوافز لها دور كبير في التأثير على أداء الموظف في عمله، ودفعه للأداء الفعال بما يضمن تحقيق إنتاجية عالية وتحقيق الأهداف المحددة له، ومعالجة الكثير من المشكلات الخاصة بالكفاية الإنتاجية سواء على مستوى المنظمة أو

علـى مسـتوى المجتمـع ككـل، فقـد أثبتـت دراسـات علمـاء الـنفس الصـناعي أنـه مـن الصـعب حـث الفـرد علـى العمـل بكفـاءة وفاعلية ما لم يكن هناك حافز، خاصة إذا كانت تلك الحوافز تلبي حاجات ورغبات الموظـف مـن ناحيـة، وكانـت مرتبطـة بإنتاجيته من ناحية أخرى. (الرفاعي وعبد الجـواد،1997م: 108؛ النويقـة،2011م: 322)

هناك العديد من الحوافز ومنها التالي (عقيلي،2005م: 516-521):

أ- **الحوافز المادية المباشرة:** وهي تعني مبالغ ماليه مضافة على الراتب الأساسي كالعلاوات السنوية، والأجر الإضافي، والبدلات، والمكافآت المالية، والتعويضات المالية...إلخ، وهي مرتبطة بأداء الموظف، وقد ركزت الدراسة الحالية على المكافآت والتعويضات والبدلات فقط، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي: (وزارة الخدمة المدنية، الحقوق المالية، 2013م)

1. **البدلات:** هي المبالغ التي تمنح للموظف بمقدار مقطوع أو بنسبة من الراتب مقابل ممارسته أعمال وظيفية معينة أو لاعتبارات خاصة بها (كبدل الانتداب)، ومنها ما يمنح مرة واحدة (كبدل التعين)، ومنها ما يصرف كل شهر مع راتب الموظف أو يعطى كنسبة مئوية من الراتب (كبدل النقل)، وتأخذ حكم الراتب من حيث الصرف أو الخفض أو التوقف، ولا تصرف عند التعويض عن الإجازة وفي حالة الابتعاث.

2. **المكافآت:** هي مبالغ مالية محددة لا تأخذ طابع الاستمرارية وتصرف للموظف لأسباب معينة بعد توفر شروط صرفها كالمكافأة التشجيعية، ومكافأة نهاية الخدمة.

3. **التعويضات:** هي مبالغ مالية تصرف للموظف مقابل التعويض عن الوفاة أو الإصابة بسبب العمل، أو التعويض عن الإجازات...الخ.

ب- **الحوافز المادية غير المباشرة:** وهي التي تقدم على شكل خدمات متنوعة تمنح لجميـع العـاملين دون مقابـل أو بتغطيـة جزء من تكلفتها، وهي غير مرتبطة بأداء الموظـف، كالتـأمين الطبـي، ورعايـة الأطفـال، والضـمان الاجتمـاعي، وتـوفير المواصـلات، وتـوفير السـكن وغيرهـا مـن

الخدمات، وقد ركزت الدراسة الحالية على توفير السكن والمواصلات والتأمين الطبي ورعاية الأطفال، والتي يمكن توضيحها على النحو التالي: (ديسلر،2003م، 463،473،474)

1- **توفير السكن:** إن توفير السكن للعاملين بجوار عملهم أصبح أمراً ضرورياً، ولاسيما إذا كان مقر العمل بعيداً عن مقر إقامة العاملين، فأصبحت المؤسسات الناجحة تسعى إلى توفير مساكن للعاملين فيها بالقرب من مقر عملهم، أو بتمكينهم من شراء أو بناء مساكن خاصة بهم من خلال القروض التي تقدمها لهم، وتسدد للمؤسسة على فترات طويلة من قبل العاملين (العسيري، 2005م: 33) نقلاً عن (الشنواني، 1999م: 218).

2- **توفير المواصلات:** تعمل بعض المؤسسات على توفير المواصلات الآمنة لموظفيها بمقابل رمزي أو بدون مقابل؛ بهدف تقليل معدلات التأخير عن العمل، بينما تقوم بعض المؤسسات بدفع مبلغ مالي مضاف على الراتب؛ لتحمل تكاليف النقل.

3- **الرعاية الطبية (التأمين الطبي):** تعمل بعض المؤسسات على الاهتمام بصحة موظفيها من خلال تقديم خدمة التأمين الطبي أو التأمين على العجز في حالة إصابات العمل؛ لتوفير الحماية لموظفيها ضد تكاليف المستشفيات.

4- **رعاية الأطفال:** تسعى بعض المنظمات إلى تقديم الدعم والرعاية لأطفال موظفيها؛ بهدف تقليل معدلات الغياب عن العمل، وتحسين الروح المعنوية للعاملين، وذلك من خلال التعاقد مع الشركات المتخصصة في هذا المجال، فتقديم خدمة رعاية الأطفال للمرأة العاملة يُعَد طوق نجاة بالنسبة لها؛ حتى تستطيع القيام بمهامها في العمل بكفاءة دون أن يكون هناك إحساس بالذنب تجاه أطفالها.

الإنتاجية:

تختلف النظرة للإنتاجية باختلاف الهدف من الإنتاج والذي قد يكون هدفاً اقتصادياً أو اجتماعياً أو غيره من الأهداف، وبالتالي فإن تفسير الإنتاجية الذي ينعكس بدوره على الإنتاج لا بد وأن نربطه بهدفنا من الإنتاج، فالإنتاجية في القطاعات الصناعية الربحية تعني تحقيق

أفضل إنتاج بأقل تكلفة ممكنة، بينما الإنتاجية في القطاعات العامة الخدمية ليس الهدف منها تحقيق الربح وإنما تسعى لتحقيق مستوى معين من الإنتاج باستخدام عناصر إنتاج محددة بغض النظر عن الربح. (البديوي وحمزة، 1987م :17)

إذاً، يمكن القول بأن الإنتاجية تكون في القطاعات الإنتاجية الربحية، بينما الأداء يكون في القطاعات العامة الخدمية التي يكون فيها معدلات أداء وليس إنتاجية، أي أن الأداء يكون حينها مرادفاً للإنتاجية (الشماسي،2002م: 85) نقلاً عن (سلام،1998م: 17)؛ لذلك يمكن تسمية الإنتاجية في هذه الدراسة الأداء ما دامت تركز على قطاع التعليم العام وهو قطاع خدمي ومن الصعب قياس إنتاجية المعلمات فيه؛ لأنهن لا ينتجن وحدات كميه بل يمكن تقييم أدائهن بطريقة كيفية.

وقد أشارت الدراسات السابقة إلى أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الحوافز المادية وإنتاجية العاملين، فكلما كانت الحوافز قوية ومتناسبة مع رغبات العاملين وتلامس احتياجاتهم كانت لتلك الحوافز أثرها في تحفيز العاملين ودفعهم للإنتاجية والعمل برغبة قوية، وكلما كانت تلك الحوافز بعيدة عن احتياجات العاملين فإنها لن يكون لها التأثير المرغوب على إنتاجيتهم؛ لأن الهدف الأساسي من وضع نظام للحوافز في أي منظمة هو تحفيز العاملين ودفعهم لزيادة الإنتاجية من أجل تحقيق أهداف المنظمة، لا سيما إذا كان هؤلاء العاملين يعملون في قرى ومناطق نائية ذات ظروف معيشية صعبة.

اجراءات الدراسة والتحليل:

منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في دراسة المشكلة، فهو المنهج المناسب لموضوع الدراسة، وقد تم الاعتماد على مصدرين رئيسيين لجمع المعلومات؛ مكتبية وتتم من خلال القراءات ومكانها في أدبيات الدراسة، وميدانية ومصدرها المعلومات المستقاة من استمارة الاستبانة المصممة لتغطية تساؤلات الدراسة.

مجتمع الدراسة:

شمل مجتمع الدراسة جميع معلمات القطاع العام المعينات في القرى والمناطق

النائية بعيداً عن مقر إقامة أسرهنّ للمراحل الأساسية الثلاثة (الابتدائي، المتوسط، الثانوي)، في جميع مناطق المملكة شمالية، وجنوبية، وغربية، وشرقية، ووسطى.

عينة الدراسة:

تم أخذ عينة عشوائية من مجتمع الدراسة معلمات القطاع العام المعينات بعيداً عن أسرهنّ في القرى والمناطق النائية بجميع مناطق المملكة للمراحل الأساسية الثلاثة، وحيث أنه لا تتوفر إحصائيات لعددهن في المملكة- وذلك بعد الرجوع لإدارة المعلومات بوزارة التعليم- فقد تم الاعتماد على آخر إحصائية لعدد معلمات القطاع العام المتقدمات لطلب النقل الخارجي والباحثات عن الاستقرار بالقرب من أسرهنّ والذي يبلغ عددهن (44،776) معلمة (صحيفة الاقتصادية، 2013م)؛ لكون معلمات القرى المعينات بعيداً عن أسرهنّ جزءاً منهن، كما تم الاعتماد أيضاً على آخر إحصائية لعدد معلمات القطاع العام في المملكة بشكل عام للمراحل الأساسية الثلاثة، والبالغ عددهن (262،402) معلمة (وزارة التعليم، خلاصة إحصائية لعام 1434/1433هـ، 2014م)؛ لكون معلمات القرى جزءاً منهن أيضاً، وبناءً على هذه الإحصائيات تم تحديد حجم العينة المناسبة لمجتمع الدراسة.

وبناءً على ذلك تم توزيع ألف استبانة على عينة عشوائية من مجتمع الدراسة، وكان عدد الاستبانات المستردة (692) استبانة، وبلغ عدد الصالح منها للتحليل الإحصائي (400)، وهي تعتبر عينة مناسبة وكافية لحجم مجتمع الدراسة معلمات القطاع العام المعينات في القرى والمناطق النائية بالمملكة واللاتي يشكلن جزءاً من معلمات القطاع العام المتقدمات لطلب النقل الخارجي وجزءاً أيضاً من معلمات القطاع العام بشكل عام على مستوى المملكة.

والجدول التالي يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مناطق المملكة:

جدول (1). توزيع أفراد عينة الدراسة حسب مناطق المملكة

المنطقة	التكرار	النسبة %
الوسطي	120	30.0
الغربية	84	21.0
الشرقية	40	10.0

المنطقة	التكرار	النسبة %
الشمالية	44	11.0
الجنوبية	112	28.0
المجموع	400	100

وقد تم التأكد من ثبات أداة الدراسة عن طريق استخراج معدل كرونباخ ألفا حيث بلغت قيمته(93%) مما يدل على ثبات الأداة.

وتم استخدام مقياس ليكرت الخماسي حيث أنه يناسب هذه الدراسة بأبعاده الخمسة، وتأخذ أبعاد المقياس الأوزان التالية عن التحليل:

جدول (2): وزن الفئات

الفئات	الوزن
غير موافق بشدة	1
غير موافق	2
غير متأكد	3
موافق	4
موافق بشدة	5

وتم حساب المتوسط المرجح لإجابات مفردات الدراسة على التساؤلات (العبارات) الواردة في كل محور من محاور الدراسة المكونة من خمسة محاور مقسمة إلى 24 عبارة؛ بهدف معرفة الفئة التي تنتمي إليها إجابات العينة، فحسب قيمة المتوسط المرجح لإجابات العينة تكون درجة المساهمة أو الرأي السائد للعينة، كما في الجدول التالي:

جدول (3). الرأي السائد للمتوسط المرجح.

قيمة المتوسط المرجح	الرأي السائد
من 1.00 إلى أقل من 1.80	غير موافق بشدة
من 1.80 إلى أقل من 2.60	غير موافق
من 2.60 إلى أقل من 3.40	غير متأكد
من 3.40 إلى أقل من 4.20	موافق
من 4.20الي أقل من 5.00	موافق بشدة

خصائص العينة:

بناء على المعلومات المتاحة والمذكورة في الجداول الإحصائية، فإن عينة الدراسة والتي حجمها 400 مفردة (معلمة)، تتسم بالخصائص التالية:

1- يبين الجدول رقم (4) أن معظم المعلمات المعينات في القرى بعيداً عن أسرهنّ متزوجات حيث بلغت نسبتهن 83%، بينما بلغت نسبة المعلمات العازبات 17%.

جدول (4). الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة %
متزوجة	332	83.0
عزباء	68	17.0
المجموع	400	100

2- يبين الجدول رقم(5) أن معظم المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ تراوحت أعمارهن

(من 30- أقل من 40 سنة) بنسبة 65.7%، ثم يأتي بعد ذلك المعلمات اللاتي أعمارهن أقل من 30 سنة وذلك بنسبة 30%، ثم يليهن المعلمات اللاتي أعمارهن من 40 سنة فأكثر ونسبتهن 4.3%.

جدول (5). عمر العينة

العمر	التكرار	النسبة %
أقل من 30 سنة	120	30.0
من 30 – أقل من 40 سنة	263	65.7
40 فأكثر	17	4.3
المجموع	400	100

3- يبين الجدول رقم (6) أن معظم المعلمات المعينات بعيداً عن مقر إقامة أسرهنّ يسكنَ بعيداً عن أسرهنّ وأيضاً عن مقر عملهن بنسبة 40%، يأتي بعد ذلك المعلمات اللاتي يسكنَ مع أسرهنّ ولكن بعيداً عن مقر عملهن بنسبة 35%، ثم يليهن المعلمات اللاتي يسكنَ بعيداً عن أسرهنّ ولكن بالقرب من مقر عملهن بنسبة 24.8%.

جدول (6). سكن العينة

مقر السكن	التكرار	النسبة
أسكن مع أسرتي بعيداً عن مقر عملي	141	235.%
أسكن بعيداً عن أسرتي بالقرب من مقر عملي	99	24.8%
أسكن بعيداً عن أسرتي وعن مقر عملي	160	40%
المجموع	400	%100

4- يبين الجدول رقم (7) أن معظم المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن مقر إقامة أسرهنّ سكنهن الحالي مستأجر وذلك بنسبة 83%، أما المعلمات الغير مستأجرات فكانت نسبتهن قليلة 17%، وتعزي الباحثة ذلك إلى عدم توفير السكن للمعلمات من قبل الجهة المختصة (وزارة التعليم).

جدول (7). نوع السكن

نوع السكن الحالي	التكرار	النسبة
مستأجر	332	83%
غير مستأجر	68	17%
المجموع	400	%100

5- يتضح من الجدول رقم (8) أن معظم المعلمات المعينات بعيداً عن أسرهنّ يعملن في قرى نائية حيث كانت نسبتهن 69.5%، أما المعلمات اللاتي يعملن بقرى غير نائية كانت نسبتهن 30.5%.

جدول (8). نوع القرية

نوع القرية	التكرار	النسبة
نائية	278	69.5%
غير نائية	122	30.5%
المجموع	400	%100

6- يبين الجدول رقم (9) أن معظم المعلمات تتراوح عدد سنوات عملهن في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ من(1- 2) سنوات وذلك بنسبة 87.4%،

يليهن المعلمات اللاتي تتراوح عدد سنوات عملهن (من3-5) سنوات بنسبة 8%، يأتي بعد ذلك بنفس النسبة 2.3% المعلمات اللاتي عدد سنوات عملهن (من6-8) سنوات والمعلمات اللاتي عدد سنوات عملهن أكثر من 8 سنوات.

جدول (9). سنوات العمل.

سنوات العمل	التكرار	النسبة
من 1-2 سنوات	350	87.4%
من 3-5 سنوات	32	8%
من 6- 8 سنوات	9	2.3%
أكثر من 8 سنوات	9	2.3%
المجموع	400	%100

7- يبين الجدول رقم (10) أن معظم المعلمات المعينات في القرى بعيداً عن أسرهنّ يقطعنَ يومياً مسافةً (من 80-أقل من 160كلم) للذهاب إلى عملهن وذلك بنسبة 29.2%، يليهن بعد ذلك المعلمات اللاتي يقطعن يومياً مسافةً (من 240 كلم فأكثر) بنسبة مقاربة 28.5%، يأتي بعد ذلك المعلمات اللاتي يقطعن يومياً مسافة (من 160كلم-أقل من 240كلم) بنسبة 22.3%، أما المعلمات اللاتي يقطعن يومياً مسافةً (أقل من 80 كلم) للذهاب إلى عملهن كانت نسبتهن أقل نسبةً 20%، أي أن معظم المعلمات يقطعن مسافة السفر الشرعي وأكثر (80 كلم).

جدول (10). المسافة المقطوعة للعمل

طول المسافات المقطوعة للذهاب إلى العمل	التكرار	النسبة
أقل من 80 كلم.	80	20%
من 80- أقل من 160 كلم.	117	29.2%
من 160 – أقل من 240كلم.	89	22.3%
من 240كلم فأكثر .	114	28.5%
المجموع	400	%100

8- يبين الجدول رقم (11) أن معظم المعلمات المعينات في القرى بعيداً عن أسرهنّ يستغرق ذهابهن يومياً إلى العمل (من ساعة – أقل من ساعتين) بنسبة 29%، يليهن المعلمات اللاتي يستغرق ذهابهن إلى العمل (من 3 ساعات فأكثر) بنسبة 27%، ثم يأتي بعد ذلك المعلمات اللاتي يستغرق ذهابهن إلى العمل (من ساعتين- أقل من 3 ساعات) بنسبة 23.2%، أمّا المعلمات اللاتي يستغرق ذهابهن إلى العمل أقل من ساعة كانت نسبتهن 20.8%، وهذه النسب المتعلقة بالزمن متناسبة مع استجابات أفراد عينة الدراسة حول المسافة المقطوعة مما يدل على مصداقية الاستجابات.

جدول (11). ساعات الذهاب للعمل

عدد الساعات المستغرقة للذهاب إلى العمل	التكرار	النسبة
أقل من ساعة.	83	20.8%
ساعة – أقل من ساعتين.	116	29%
ساعتين – أقل من 3ساعات.	93	23.2%

عدد الساعات المستغرقة للذهاب إلى العمل	التكرار	النسبة
من 3 ساعات فأكثر.	108	27%
المجموع	400	%100

الدراسة التحليلية للتساؤلات:

تمت الإجابة على تساؤلات الدراسة، وذلك على النحو التالي:

س1: هل يساهم نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية المقدم لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ في تلبية احتياجاتهن الأساسية؟

ج1: بناء على الجدول رقم (12)، فإن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة (المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ) غير موافقين بشدة على مساهمة نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية في تلبية احتياجاتهم الأساسية، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم (1.43)، بناءً على ذلك جاءت احتياجات أفراد عينة الدراسة مرتبة حسب أهميتها بالنسبة لهم، كالتالي: توفير الحضانة والرعاية لأطفال المعلمة أثناء أداء عملها، توفير الرعاية الطبية اللازمة، توفير المواصلات الآمنة، توفير السكن الملائم.

جدول (12). المتوسط المرجح والانحراف المعياري والرأي السائد لعبارات محور مدى تلبية نظام الحوافز الحالي للاحتياجات الاساسية.

العبـــارات	غير موافق بشدة %	غير موافق %	غير متأكد %	موافق %	موافق بشدة %	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرأي السائد
1- السكن الملائم.	62.5	25.5	4.3	6.0	1.8	1.59	0.95	غير موافق بشدة
2- المواصلات الآمنة .	71.5	17.3	6.3	3.3	1.8	1.47	0.88	غير موافق بشدة
3- الرعاية الطبية اللازمة.	74.3	16.8	6.3	1.3	1.5	1.39	0.79	غير موافق بشدة
4- الحضانة والرعاية لأطفال المعلمة أثناء أداء العمل.	82.5	11.8	4.0	0.9	1.0	1.26	0.66	غير موافق بشدة
إجمالي المحور	72.69	17.81	5.19	2.81	1.50	1.43	0.83	غير موافق بشدة

س2: هل يوجد قصور في نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية المقدم لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ من حيث البدلات؟

ج2: بناء على الجدول رقم (13)، فإن الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة

(المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ) غير موافقين بشدة على توفير نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية للبدلات المناسبة لهم، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم (1.26).

جدول (13). لمتوسط المرجح والانحراف المعياري والرأي السائد لعبارات محور توفير نظام الحوافز الحالي للبدلات.

العبـــارات	غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرأي السائد
	%	%	%	%	%			
5- بدلات تميز مشقة العمل البعيد عن مقر إقامة الأسرة.	83.8	10.5	2.5	1.5	1.8	1.27	0.74	غير موافق بشدة
6- بدل نقل كافٍ لبعد المدرسة عن مقر إقامة أسرة المعلمة.	84.8	10.3	2.3	1.0	1.8	1.25	0.71	غير موافق بشدة
7- بدل عمل في مناطق نائية (يناسب العمل في منطقة نائية بعيداً عن مقر الأسرة).	80.8	12.5	3.5	1.3	2.0	1.31	0.78	غير موافق بشدة
8- بدل تعيين (يناسب التعيين في منطقة بعيدة عن مقر الأسرة).	86.3	9.0	2.3	1.0	1.5	1.23	0.68	غير موافق بشدة
10- بدلات للخطر والضرر (بسبب مخاطر عمل المعلمة البعيد عن مقر إقامة الأسرة).	84.5	10.0	2.5	0.3	2.8	1.27	0.77	غير موافق بشدة
إجمالي المحور	84.00	10.45	2.60	1.00	1.95	1.26	0.73	غير موافق بشدة

س3: هل يوجد قصور في نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية المقدم لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ من حيث التعويضات؟

ج3: بناء على الجدول رقم (14)، فإنه الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة (المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ) غير موافقين بشدة على توفير نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية للمكافآت المناسبة لهم، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم (1.40).

جدول (14). المتوسط المرجح والانحراف المعياري والرأي السائد لعبارات محور مدى توفير نظام الحوافز الحالي للمكافآت.

العبـــارات	غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرأي السائد
	%	%	%	%	%			
11- مكافآت سنوية تميز مشقة العمل البعيد عن مقر إقامة الأسرة.	79.0	12.5	2.5	1.5	4.5	1.40	0.96	غير موافق بشدة
12- مكافأة تشجيعية عند جودة أداء العمل.	79.8	11.5	2.8	1.8	4.3	1.39	0.95	غير موافق بشدة
13- مضاعفة كل سنة خدمة للمعلمة التي تعمل بعيداً عن مقر الأسرة كمكافأة لها.	80.8	10.0	2.0	2.0	5.3	1.41	1.02	غير موافق بشدة
إجمالي المحور	79.83	11.33	2.42	1.75	4.67	1.40	0.98	غير موافق بشدة

س4: هل يوجد قصور في نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية المقدم لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ من حيث المكافآت؟

ج4: بناء على الجدول رقم (15)، فإنه الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة (المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ) غير موافقين بشدة على توفير نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية للتعويضات المناسبة لهم، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم (1.41).

جدول (15). المتوسط المرجح والانحراف المعياري والرأي السائد لعبارات محور مدى توفير نظام الحوافز الحالي للتعويضات

العبـــارات	غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرأي السائد
	%	%	%	%	%			
14- تعويضات كافية للإصابات والحوادث بسبب العمل البعيد عن مقر إقامة الأسرة.	79.8	8.5	6.3	0.8	4.8	1.42	0.99	غير موافق بشدة
15- تعويضات لأسرة المعلمة في حالة وفاتها بسبب عملها.	78.5	8.8	7.3	0.8	4.8	1.45	1.00	غير موافق بشدة
16- تعويضات عن السفر المتواصل للمعلمة بسبب العمل البعيد عن مقر اقامة الأسرة.	82.5	9.3	2.8	0.3	5.3	1.37	0.97	غير موافق بشدة
إجمالي المحور	80.25	8.83	5.42	0.58	4.92	1.41	0.99	غير موافق بشدة

س5: هل لنظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية أثر على إنتاجية معلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ؟

ج5: بناء على الجدول رقم (16)، فإنه الغالبية العظمى من أفراد عينة الدراسة (المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ) غير موافقين بشدة على تأثير نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية على زيادة إنتاجيتهم في العمل، حيث بلغ المتوسط الحسابي لموافقتهم (1.61).

جدول(16). المتوسط المرجح والانحراف المعياري والرأي السائد لعبارات محور مدى تأثير نظام الحوافز الحالي على إنتاجية المعلمات

العبـــارات	غير موافق بشدة	غير موافق	غير متأكد	موافق	موافق بشدة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الرأي السائد
	%	%	%	%	%			
17- يشجع على زيادة الإنتاجية في العمل.	67.8	16.3	5.0	2.5	8.5	1.68	1.22	غير موافق بشدة
18- يشجع على حب العمل.	68.3	17.5	4.5	2.5	7.3	1.63	1.16	غير موافق بشدة
19- يشجع على زيادة المنافسة على العمل في القرى بعيداً عن الأسرة.	72.5	13.5	4.5	3.0	6.5	1.58	1.14	غير موافق بشدة
20- يقلل من طلبات النقل الخارجي .	75.8	11.3	4.8	3.0	5.3	1.51	1.08	غير موافق بشدة
21- يقلل من اللجوء إلى الإجازات والغياب.	72.3	13.0	4.3	4.0	6.5	1.60	1.16	غير موافق بشدة
22- يشجع على القيام بالعمل بالدقة والكفاءة المطلوبة.	70.8	14.8	4.8	2.3	7.5	1.61	1.17	غير موافق بشدة
23- يشجع على التعاون مع الإدارة والزميلات في العمل.	65.5	15.5	7.0	4.0	8.0	1.74	1.24	غير موافق بشدة
24- يشجع على تقبل القيام بمهام وحصص إضافية.	73.3	13.0	3.5	3.8	6.5	1.57	1.15	غير موافق بشدة
إجمالي المحور	70.75	14.34	4.78	3.13	7.0	1.61	1.17	غير موافق بشدة

النتائج:

لقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج من خلال إجابات أفراد عينة الدراسة معلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ في جميع مناطق المملكة حول موضوع الدراسة "العلاقة بين نظام الحوافز وإنتاجية معلمات القطاع العام"، ومن أهم تلك النتائج ما يلي:

النتائج المتعلقة بتساؤلات الدراسة:

من خلال تحليل إجابات الاستبانات واختبار تساؤلات الدراسة يمكن تلخيص النتائج التي تم التوصل إليها، على النحو التالي:

فيما يتعلق بالتساؤل الأول:

أظهرت نتائج الدراسة أن نظام الحوافز في الخدمة المدنية المقدم لمعلمات قطاع التعليم العام المعينات في القرى بعيداً عن أسرهنّ لا يساهم في توفير احتياجات المعيشة الأساسية لهن، وهذا بدوره يؤثر على إنتاجيتهن، حيث كان المتوسط الحسابي الكلي لعبارات هذا المحور (1،43)، ومن أبرز هذه الاحتياجات الأساسية على الترتيب، ما يلي:

1. أكدت النتائج أن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية لا يساهم في توفير الحضانات لرعاية أطفال المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ أثناء غيابهن لأداء عملهن، حيث إن معظمهن يخرجن قبل موعد العمل بساعات كثيرة وهن متزوجات.
2. أكدت النتائج أن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية لا يساهم في توفير الرعاية الطبية اللازمة للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ، حيث إن معظمهن يعملن بقرى نائية لا تتوفر بها الخدمات العامة.
3. أكدت النتائج أن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية لا يساهم في توفير المواصلات الآمنة وفق شروط الأمن والسلامة لنقل المعلمات المعينات في القرى بعيداً عن أسرهنّ إلى حيث مقر عملهن البعيد، حيث إن معظمهن يقطعن يومياً مسافة السفر الشرعي وأكثر.
4. أكدت النتائج أن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية لا يساهم في توفير السكن الملائم للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ، حيث إن معظم هؤلاء المعلمات مستأجرات للسكن بعيداً عن مقر عملهن.

فيما يتعلق بالتساؤل الثاني:

أظهرت النتائج وجود قصور في نظام البدلات في الخدمة المدنية المقدم للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ، وهذا بدوره يؤثر على إنتاجيتهن، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لعبارات هذا المحور

(26،1)، ومن أهم نواحي القصور في البدلات ما يلي:

1. إن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية يقدم للمعلمات المعينات في القرى النائية بعيداً عن أسرهنّ بدل عمل في مناطق نائية لا يتناسب مع العمل في تلك المناطق التي لا تتوفر بها الخدمات العامة والبعيدة عن مقر إقامة أسرهنّ، حيث إن معظم هؤلاء المعلمات يعملن بقرى نائية.

2. إن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية لا يقدم للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ بدلات تميز مشقة العمل البعيد عن مقر إقامة أسرهنّ.

3. إن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية لا يقدم للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ بدلات للخطر والضرر تتناسب مع مخاطر العمل البعيد عن مقر أسرهنّ.

4. إن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية يقدم للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بدل نقل غير كافٍ لبعد المدرسة عن مقر إقامة أسرهنّ، حيث إن معظمهن يقطعن يومياً مسافات طويلة تعادل مسافة السفر الشرعي فأكثر.

5. إن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية يقدم للمعلمات المعينات في القرى بدل تعيين غير متناسب مع التعيين في قرى ومناطق نائية بعيدة عن مقر إقامة أسرهنّ، حيث إن معظمهن حديثي التعيين وتراوحت خبرتهن من سنة إلى سنتين.

6. إن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية لا يفرق بين معلمات المدن ومعلمات القرى والمناطق النائية المعينات بعيداً عن أسرهنّ فيما عدا بدل المناطق النائية أو الجبلية إن وجد.

فيما يتعلق بالتساؤل الثالث:

أظهرت النتائج وجود قصور في نظام المكافآت في الخدمة المدنية المقدم للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ، وهذا بدوره يؤثر على إنتاجيتهن، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لعبارات هذا المحور (40،1)، ومن أهم نواحي القصور في المكافآت ما يلي:

1. إن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية لا يكافأ المعلمات المعينات في

القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ بمضاعفة كل سنة خدمة تقضيها المعلمات بعيداً عن مقر إقامة أسرهنّ.

2. إن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية لا يقدم مكافآت سنوية تميز مشقة عمل المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن مقر إقامة أسرهنّ.

3. إن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية لا يقدم مكافآت تشجيعية للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ عند إجادة العمل.

فيما يتعلق بالتساؤل الرابع:

أظهرت النتائج وجود قصور في نظام التعويضات في الخدمة المدنية المقدم للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ، وهذا بدوره يؤثر على إنتاجيتهن، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لعبارات هذا المحور (41،1)، ومن أهم نواحي القصور في التعويضات ما يلي:

1. إن نظام الحوافز في الخدمة المدنية يقدم تعويضات غير كافية لتوفير حياة كريمة لأُسر المعلمات المعينات بعيداً عنهم في قرى ومناطق نائية، في حالة وفاة إحداهن.

2. إن نظام الحوافز في الخدمة المدنية يقدم تعويضات غير كافية لإصابات وحوادث المعلمات المعينات في قرى ومناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ، حيث إنهن عرضة لمخاطر الطريق بشكل يومي، في ظل طول المسافات المقطوعة.

3. إن نظام الحوافز في الخدمة المدنية لا يعوض المعلمات المعينات بعيداً عن أسرهنّ عن سفرهن المتواصل، حيث إن معظمهم يقطعن يومياً مسافة السفر الشرعي(80 كلم) فأكثر.

فيما يتعلق بالتساؤل الخامس:

أظهرت النتائج أن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية المقدم للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ لا يساعد على زيادة إنتاجيتهن، حيث بلغ المتوسط الحسابي الكلي لمستوى موافقتهن على تأثير الحوافز على زيادة إنتاجيتهن (1،61)، وقد أظهرت النتائج ما يلي:

1. إن نظام الحوافز الحالي في الخدمة المدنية لا يشجع هؤلاء المعلمات على

التعاون مع الإدارة والزميلات في العمل، كما أنه لا يشجعهن على زيادة إنتاجيتهن في العمل، ولا يشجعهن على حب العمل الذي يقومون به، كما أنه لا يشجعهن على القيام بعملهن بالدقة والكفاءة المطلوبة، ولا يساعدهن على تقليل اللجوء إلى الإجازات والغياب عن عملهن، كما أن نظام الحوافز الحالي لا يشجع المعلمات على زيادة المنافسة على العمل في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ، أيضاً لا يشجع هؤلاء المعلمات على تقبل القيام بمهام وحصص إضافية، ولا يساهم في التقليل من طلبات هؤلاء المعلمات للنقل الخارجي من تلك القرى والمناطق النائية البعيدة عن مقر أسرهنّ.

التوصيات:

توصيات تتعلق بتلبية احتياجات المعيشة الأساسية للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ:

1. أن تقوم وزارة التعليم بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية بتوفير سكن جيد للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ بالقرب من مدارسهن بحيث تتوفر فيه وسائل الأمن والاتصال ووسائل النقل والمعيشة؛ لتقبل المعلمات السكن بجوار المدارس في تلك المناطق.

2. ضرورة توفير حافلات لنقل المعلمات إلى مدارسهن في القرى والمناطق النائية وفق شروط الأمن والسلامة تكون تحت إشراف وزارة التعليم أسوة بطالبات التعليم العام؛ لأن تكاليف النقل لتلك القرى والمناطق النائية تفوق ما يصرف لهؤلاء المعلمات من بدلات.

3. أن تقوم وزارة التعليم بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية بإعطاء الأولوية للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ في إنشاء الحضانات بمدارسهن لرعاية أطفالهن.

4. أن تقدم وزارة الخدمة المدنية للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية ولأسرهنّ التأمين الطبي؛ من أجل متابعة وضعهن الصحي وتقديم الرعاية الطبية اللازمة لهن.

5. ضرورة إنشاء وحدات طبية في مدارس المناطق النائية التي لا تتوفر بها الخدمات العامة بالتنسيق بين وزارة الخدمة المدنية ووزارة التعليم ووزارة الصحة؛ من أجل

متابعة الوضع الصحي لمعلمات وطالبات تلك المناطق النائية.

6. أن تقوم وزارة الخدمة المدنية بتعيين كل معلمة في منطقتها، وتحديد حد أقصى للمسافة التي تبعدها مدرسة المعلمة عن مقر إقامتها، مع ضرورة اثبات اقامة المعلمة في منطقة التعيين.

7. أن تقوم وزارة الخدمة المدنية بالتنسيق مع وزارة التعليم بوضع شرط أساسي لتعيين المعلمات في القرى والمناطق النائية، هو حصولهن على دورات تدريبية في الإسعافات الأولية معتمدة من وزارة الصحة، كذلك السائقين الذين يقومون بنقلهن؛ من أجل مباشرة أي حالة طارئة قد يتعرضن لها المعلمات أثناء طريقهن لتلك المناطق.

8. ضرورة قيام وزارة التعليم بدراسة إمكانية تطبيق برامج التعليم عن بعد على مدارس القرى والمناطق النائية والاستفادة منها في تخفيف عدد المعلمات المعينات في تلك المناطق وتخفيف الضغوط على وزارة التعليم من كثرة التعيينات في تلك المناطق وكثرة حركات النقل الخارجي للمعلمات، مع توفير وسائل وأجهزة الاتصال المناسبة لذلك النظام وتدريب الطالبات والمعلمات على تلك البرامج.

توصيات تتعلق بالبدلات في نظام الخدمة المدنية:

1. أن تقوم وزارة الخدمة المدنية بدراسة وتجديد لوائح وأنظمة الحوافز في نظام الخدمة المدنية بشكل دوري بما يتواكب مع النمو الاقتصادي ومع ارتفاع تكاليف المعيشة.

2. ضرورة الأخذ برأي المستفيدين من نظام الحوافز في الخدمة المدنية في مستوى ملائمته لاحتياجاتهم، حتى يتم تحقيق الهدف الذي أنشأ من أجله نظام الحوافز.

3. ضرورة توفر إحصاءات سنوية عن عدد المعلمات في القرى والمناطق النائية، وعدد المعلمات المتنقلات بعيداً عن أسرهنّ من قبل وزارة التعليم؛ حتى يُسَهل ذلك على الباحثين إجراء الدراسات.

4. أن تقوم وزارة التعليم بتحديد حد أقصى لعدد سنوات العمل في القرى والمناطق النائية للمعلمات، حتى تتضح الصورة للمعلمة عند قبولها التعيين في تلك المناطق.

5. ضرورة صرف بدل مشقة للمعلمات المعينات بعيداً عن أسرهنّ في القرى والمناطق النائية؛ حتى يشعرن بتميز جهودهن عن غيرهن من المعلمات، مما يزيد من إنتاجيتهن في العمل.

6. ضرورة النظر في زيادة مخصصات بدل المناطق النائية الذي يصرف للمعلمات المعينات في المناطق النائية، بحيث يتناسب مع طبيعة كل منطقة وصعوبة العيش فيها.

7. ضرورة إعادة النظر في شرط صرف بدل المناطق النائية–عدم توفر مركز صحي–وجعله يشمل عدم توفر خدمات أخرى كالهاتف والكهرباء ومراكز الشرطة والإسعاف والطرق المعبدة.

8. ضرورة إعادة النظر في صرف بدلات الخطر والضرر لمستحقيها وجعلها تشمل المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية، اللاتي يقطعن يومياً مسافة السفر الشرعي بعيداً عن مقر إقامة أسرهنّ؛ نتيجة لتعرضهن للمخاطر يومياً.

9. من العدل إعادة النظر في زيادة مخصصات بدل النقل للمعلمات بناءً على طول المسافات المقطوعة يومياً للذهاب إلى العمل؛ لأن تكلفة نقل المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ تختلف عن تكلفة نقل المعلمات المعينات في المدن بالقرب من مقر إقامة أسرهنّ.

10. ضرورة النظر في إعادة صرف بدل التعيين إلى راتب شهرين بدلاً من راتب شهر للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ؛ حتى يزيد ذلك من تقبلهن للتعين في تلك المناطق البعيدة عن مقر أسرهنّ.

11. من العدل أن يكون هناك تمييز واهتمام بفئة المعلمات التي تخدم أبناء الوطن في القرى والمناطق النائية بعيداً عن مقر إقامة أسرهنّ؛ حتى يُقدِمن المزيد من الولاء والعطاء للوطن.

توصيات تتعلق بالمكافآت في نظام الخدمة المدنية:

1. ضرورة النظر في مكافأة المعلمة المعينة في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرتها بمضاعفة خدمة كل سنة لها؛ حتى يساهم ذلك في زيادة إنتاجيتها وتقبلها للعمل في تلك المناطق.

2. ضرورة النظر في صرف مكافأة سنوية لجميع المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ، وعدم تخصيصها لمعلمات مناطق معينة-كمركز الخرخير وجبال جيزان -كمكافأة لهن على جهودهن وعطائهن في تلك المناطق البعيدة عن مقر إقامة أسرهنّ.

3. ضرورة النظر في إعادة صرف المكافأة التشجيعية في نظام الخدمة المدنية من أجل تشجيع المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية عند إجادة العمل.

توصيات تتعلق بالتعويضات في نظام الخدمة المدنية:

1. ضرورة النظر في زيادة مخصصات التعويض عن الإصابات والحوادث للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية، بحيث تكون متناسبة مع مخاطر وطول الطريق الذي يقطعنه يومياً للذهاب إلى عملهن.

2. ضرورة زيادة مخصصات التعويض عن الوفاة، في حالة وفاة المعلمة المعينة في القرى والمناطق النائية، بحيث تضمن توفير حياة كريمة لأسرة هذه المعلمة المتوفية وتكون متناسبة مع ارتفاع تكاليف المعيشة، كأقل تعويض للتوتر والقلق والعناء الذي عاشته أسرة المعلمة على ابنتهم، وكرد جميل للعطاء الذي قدمته المعلمة في تلك المناطق البعيدة عن أسرتها.

3. ضرورة صرف بدل تذاكر سفر أو بدل عن السفر اليومي كتعويض للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية عن المسافات الطويلة التي يقطعنها يومياً، حيث إن معظمهن يقطعن يومياً مسافة السفر الشرعي 80 كلم وأكثر.

توصيات تتعلق بزيادة إنتاجية معلمات القرى والمناطق النائية:

من أجل تحفيز المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية على زيادة الإنتاجية في عملهن، وحصول طالبات تلك القرى والمناطق النائية على مستوى تعليم عالي، ومن أجل تخفيف الضغوط على وزارة التعليم بتقليل طلبات النقل الخارجي لهذه الفئة من المعلمات وتقليل معدلات الإجازات والغياب لهن، ومن أجل أن يكون العطاء متفق مع ما تنفقه الدولة للرقي بالتعليم، قدمت الباحثة نماذج

مقترحة لتطوير نظام الحوافز المقدم لهذه الفئة من المعلمات، وذلك على النحو التالي:

نموذج مقترح (1): المزايا المرنة (مدخل الكافتيريا)

في ظل اختلاف الاحتياجات المعيشية لكل موظف واختلاف المزايا والخدمات التي يفضلها كل موظف كان مدخل الكافتيريا أحد المداخل التي تساهم في إعطاء الموظفين فرصة اختيار المزايا والخدمات التي يفضلونها، وتكمن فكرته في منح كل عامل مبلغ معين من المال لتمويل المزايا والخدمات التي يريد الحصول عليها، وتترك له حرية اختيار الميزة أو الخدمة التي يفضلها، وذلك في ضوء محددين أساسيين هما ضرورة قيام صاحب العمل بالتحكم في تكاليف حزمة كل ميزة من المزايا، وأن تتضمن خطة المزايا بعض البنود غير الاختيارية. (ديسلر 2003م:475)

حيث تقوم المنظمة بتحديد السعر لكل ميزة من المزايا التي تقدمها لموظفيها، وتترك للموظف حرية اختيار المزايا والخدمات التي يحتاجها خلال العام، وفي المقابل تَصرف لكل موظف مبلغ مالي معين وفقاً لمعايير معينة، كالمرتب والعمر والخبرة وعدد من يعولهم...الخ، وعلى إثر ذلك يقوم الموظف بشراء الميزة والخدمة التي يفضلها في ضوء المبلغ المتاح لديه، ولكن هناك أيضاً مزايا وخدمات غير قابلة للاختيار مثل: الضمان الاجتماعي والتعويض عن إصابات العمل وغيرها من الخدمات، وعادة ما تقوم المنظمة بالتعاقد مع أحد الشركات المتخصصة في تقديم المزايا والخدمات للموظفين، ويطبق هذا النموذج بطريقة آلية باستخدام الحاسوب (ديسلر 2003م: 475،476)، وهذا المدخل له مزايا وعيوب يمكن توضيحها، وذلك على النحو التالي:

جدول (16). مزايا وعيوب مدخل الكافتيريا

المزايا	العيوب
1.يمكن للعامل اختيار حزمة المزايا التي تشبع حاجاته و رغباته بشكل أفضل. 2.إمكانية توفير المزايا التي تشبع الحاجات المتغيرة في ظل بيئة الأعمال التي تتسم بالتغير. 3.أن زيادة إلمام العامل و أسرته بالمزايا المقدمة يزيد من فهمهم لها. 4.إمكانية تقديم المزايا بتكلفة أقل. 5.الرقابة على التكلفة، حيث تخصص الشركة مبلغ من المال للإنفاق على هذه المزايا ينبغي على كل فرد ألا يتعداه.	1.قد يقع الموظف ضحية الاختيار الخاطئ، ومن ثم لا يشعر بالمزايا المقدمة. 2.زيادة المصروفات و الأعباء الإدارية. 3.تخضع لمتطلبات عدم التفرقة بين العاملين.

(المصدر: ديسلر 2003م،376)

ومن الممكن تطبيق هذا المدخل كنموذج مقترح لتطوير نظام الحوافز للمعلمات المعينات بعيداً عن أسرهنّ في القرى والمناطق النائية، من خلال وضع قائمة بالمزايا والخدمات المقدمة لهن وتحديد المزايا غير القابلة للاختيار، والمزايا المرنة القابلة للاختيار من قبلهن، حيث قد يساهم تطبيق هذا النموذج في زيادة إنتاجيّتهن في عملية التعليم، وتخفيف الضغوط على وزارة التعليم وتقليل طلبات النقل الخارجي من قبل هؤلاء المعلمات، حيث تقوم كل معلمة باختيار الحوافز المناسبة لها والتي

هي بحاجة إليها خلال العام، فكل معلمة لها احتياجات مختلفة عن غيرها في ظل اختلاف الظروف المعيشية، وحيث إن ترك حرية اختيار المزايا والخدمات للمعلمة قد تدفعها للاستقرار وتخفف من معاناتها وبالتالي تدفعها إلى زيادة الإنتاجية في حقل التعليم، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة محصلة الطالبات في القرى والهجر في عملية التعليم، ونكون بذلك حققنا العدالة الاجتماعية وخففنا من الضغوط على وزارة التعليم، وبناءً على هذا النموذج تم طرح توصيات لوزارة التعليم، وذلك على النحو التالي:

1. أن تقوم وزارة التعليم بدراسة جميع احتياجات المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بعيداً عن أسرهنّ.
2. أن تقوم وزارة التعليم بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية بوضع قائمة بالمزايا والخدمات التي من الممكن أن تقدم لهذه الفئة من المعلمات بناءً على احتياجاتهن، ويترك لهن حرية اختيار المزايا التي

يفضلنها في كل عام، كتسهيل القروض، والأراضي السكنية... إلخ.

3. أن تقوم وزارة التعليم بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية بتحديد المزايا والخدمات التي من الممكن أن تقدم لهذه الفئة من المعلمات وغير القابلة للاختيار من قبلهن، كالتعويض عن إصابات العمل، والوفاة بسبب العمل... إلخ.

4. أن تقوم وزارة التعليم بوضع سعر محدد لكل ميزة من المزايا التي تقدمها لهذه الفئة من المعلمات.

5. أن تقوم وزارة التعليم بالتنسيق مع وزارة الخدمة المدنية بتحديد المبلغ المالي الذي يتم صرفه لكل معلمة من المعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية؛ من أجل الإنفاق على المزايا التي يختارونها من قائمة المزايا المقدمة لهن في ضوء معايير محدده كالمرتب، والخبرة، والعمر، وعدد من تعولهم... إلخ.

6. أن تقوم وزارة التعليم بالتعاقد مع إحدى الشركات المتخصصة في تقديم المزايا والخدمات للموظفين؛ من أجل محاكاة نموذج المزايا المرنة.

نموذج مقترح (2): نموذج أمل القحطاني

أن تقدم وزارة الخدمة المدنية بالتعاون مع وزارة التعليم للمعلمة المعينة في القرى والمناطق النائية البعيدة عن مقر إقامة أسرتها حوافز **مشروطةً** بعدم طلبها للنقل الخارجي من مدرستها إلا بعد قضاء عدد من السنوات لا يقل عن ثلاث سنوات، في المقابل تحصل على حوافز مميزة كما هو مطبق في الدول المتقدمة؛ حتى يساهم ذلك في زيادة استقرار المعلمات في مدارسهن وزيادة إنتاجيتهن، وبالتالي ارتفاع مستوى تحصيل طالبات تلك المناطق، وتكون الحوافز المشروطة على النحو التالي:

1. أن يوفر لها سكن آمن بالقرب من مدرستها.

2. أن يوفر لها مواصلات آمنة وفق شروط الأمن والسلامة.

3. أن يقدم لها ولأسرتها التأمين الطبي المناسب.

4. أن يصرف لها تذاكر سفر أو بدل تذاكر سفر؛ للعودة لمقر أسرتها في الإجازات.

5. أن توفر حضانات لرعاية أطفالها في نفس مقر عملها.
6. أن تضاعف لها كل سنة خدمة في تلك القرى والمناطق النائية.
7. أن يقدم لها تسهيلات للحصول على قروض عقارية.
8. أن يقدم لها منح أراضي سكنية.

المراجع العربية:

البديوي، بدر. وعدنان حمزة. (1987م). العوامل المؤثرة في الإنتاجية بالقطاع الحكومي. مجلة معهد الإدارة العامة. ندوة الإنتاجية في القطاع الحكومي. الرياض، معهد الإدارة العامة. ص ص9- 103.

جاد الله، محمود فؤاد. (1992م). أثر الحوافز في رفع كفاءة العاملين. مجلة التنمية الإدارية، مصر، س 15، ع 56. ص ص 54-57.

الجساسي، عبد الله حمد. (2010م). أثر الحوافز المادية والمعنوية في تحسين أداء العاملين في وزارة التربية والتعليم بسلطنة عمان. رسالة ماجستير(غير منشورة)، الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم العالي.

الدوسري، محمد مانع محمد. (2012م). أثر نظام الحوافز في زيادة وتحسين الإنتاجية لدى العاملين في إمارة الباحة في المملكة العربية السعودية، مجلة البحوث التجارية، كلية التجارة، جامعة الزقازيق، مصر، مج 34 ،ع 2. ص ص 199- 235.

ديسلر، جاري. (2003م). إدارة الموارد البشرية. ترجمة: محمد سيد أحمد عبد المتعال، مراجعة: عبدالمحسن عبد المحسن جودة، الرياض: دار المريخ.

الرفاعي، يعقوب، وعبدالجواد، نبيل. ومصطفى، عبد الجواد. (1997م). نظم الحوافز المادية في قانون الخدمة المدنية الكويتي، مجلة الإداري، مسقط- عمان، السنة 19، ع71. ص ص 107-131.

الزامل، عبد الله. (1982م). فعالية نظم الحوافز في الخدمة المدنية في المملكة، بحث ميداني، مجلة معهد الإدارة العامة، ندوة نظام الحوافز في الخدمة المدنية، الرياض، معهد الإدارة العامة: ص ص81- 155.

الشماسي، أريج عبد الرحمن ناصر.(2002م). عدد ساعات العمل الرسمي للمرأة العاملة وأثرها على إنتاجيتها: دراسة ميدانية على بعض الأجهزة الحكومية في مدينة جده، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الملك عبد العزيز، جده.

صحيفة الاقتصادية. (2013م). اعتماد حركة النقل الخارجي للمعلمين والمعلمات، ع7059، الرياض.

الصياد، جلال ومصطفى جلال. (1990م). مقدمة في طرق المعاينة الإحصائية، جده: دار حافظ.

الطجم، عبد الله عبد الغني. وطلق عوض الله السواط. (2003م). السلوك التنظيمي، ط4، جده: دار حافظ للنشر والتوزيع.

العسيري، علي بن محمد العثرباني. (2005م). العوامل والمتغيرات البيئية في المناطق النائية وعلاقتها بالرضا الوظيفي: دراسة تطبيقية على منسوبي حرس الحدود العسكريين بمنطقة عسير، رسالة ماجستير(غير منشورة)، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

عقيلي، عمر وصفي. (2005م). إدارة الموارد البشرية المعاصرة. الأردن: دار وائل للنشر.

القحطاني، محمد سعيد عبد الله. (2007م). الاستثمارات المستقبلية للقطاع الخاص في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، أطروحة دكتوراة (غير منشورة)، كلية التربية– جامعة أم القرى، مكة المكرمة.

النويقة، عطا الله بشير. والسيد، الحضري أحمد. (2011م). أثر الحوافز على مستوى الأداء الوظيفي من وجهة نظر العاملين بالجهاز الإداري في جامعة الطائف، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة– جامعة سوهاج، مصر، مج 25،ع1. ص ص 310–356.

وزارة التعليم. (2014م). خلاصة إحصائية لعام 1434/1433هـ، تم الوصول إليه بتاريخ 2014/9/2م، من الموقع الإلكتروني: https://www.moe.gov.sa.

وزارة الخدمة المدنية. (2013م). الحقوق المالية. تم الوصول إليه بتاريخ 2013/11/11م، من الموقع الإلكتروني: http://www.mcs.gov.sa.

References:

Adedeji. S & O. (2011). Improving the Conditions of Teachers and Teaching in Rural Schools across African Countries, Fundamentals of Teacher Education Development, Addis Ababa: UNESCO-IICBA.

Pugatch. T & E. (2013), Incentives for Teacher Relocation: Evidence from the Gambian Hardship Allowance: Oregon State University

الملاحق

نموذج استبيان

عزيزتي المعلمة:

أضع بين يديك هذه الاستبانة لغرض جمع المعلومات اللازمة للبحث العلمي لإتمام رسالة الماجستير في الإدارة العامة بعنوان(العلاقة بين نظام الحوافز وإنتاجية معلمات القطاع العام)، والتي تهدف إلى تطوير نظام الحوافز في الخدمة المدنية المقدم للمعلمات المعينات في القرى والمناطق النائية بالمملكة بعيداً عن مقر إقامة أسرهنّ، لذلك نأمل تحري الدقة عند تعبئة الاستبانة، علماً أن جميع البيانات سوف تكون موضع اهتمام وسرية، ولن تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط.

(القرى النائية: هي القرى التي تبعد عن المدن ولا تتوفر بها الخدمات العامة مثل الهاتف والكهرباء والمراكز الصحية ومراكز الشرطة والطرق المعبدة).

أولاً: البيانات الأولية

الحالة الاجتماعية: ☐ **متزوجة** ☐ **عزباء**

العمر: ☐ **أقل من 30سنة** ☐ **30- أقل من40 سنة** ☐ **40 سنة فأكثر**

مقر السكن الحالي: ☐ **أسكن مع أسرتي بعيداً عن مقر عملي**
☐ **أسكن بعيداً عن أسرتي بالقرب من مقر عملي** ☐ **أسكن بعيداً عن أسرتي وعن مقر عملي**

نوع السكن الحالي: ☐ **مستأجر** ☐ **غير مستأجر**

منطقة العمل: ☐ **المنطقة الشرقية** ☐ **المنطقة الغربية** ☐ **المنطقة الشمالية**
☐ **المنطقة الجنوبية** ☐ **المنطقة الوسطى**

القرية التي تعملين بها: ☐ **نائية** ☐ **غير نائية**

عدد سنوات العمل بعيداً عن مقر الأسرة: ☐ **1- 2 سنوات** ☐ **3- 5سنوات**
☐ **6- 8 سنوات** ☐ **أكثر من 8سنوات**

عدد المسافات المقطوعة للذهاب إلى العمل: ☐ **أقل من 80كلم** ☐ **80- أقل من 160كلم**
☐ **160 كلم –أقل من240كلم** ☐ **240 كلم فأكثر**

عدد الساعات المستغرقة للذهاب إلى العمل: ☐ **أقل من ساعة** ☐ **ساعه - أقل من ساعتين**
☐ **ساعتين- أقل من3 ساعات** ☐ **3 ساعات فأكثر**

ثانياً: البيانات الاساسية:

أولاً: نظام الحوافز:

1- حددي مستوى تلبية نظام الحوافز المقدم لك كمعلمة معينة في بعيداً عن أسرتك للاحتياجات الأساسية التالية:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
الاحتياجات الأساسية	1- السكن الملائم.					
	2- المواصلات الآمنة.					
	3- الرعاية الطبية اللازمة.					
	4- الحضانة والرعاية لأطفال المعلمة أثناء أداء العمل.					

2- حددي مستوى توفير نظام الحوافز الحالي المقدم لك كمعلمة معينة بعيداً عن أسرتك للبدلات التالية:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
البدلات	5- بدلات تميز مشقة العمل البعيد عن مقر إقامة الأسرة.					
	6- بدل نقل كافٍ لبعد المدرسة عن مقر إقامة أسرة المعلمة.					
	7- بدل عمل في مناطق نائية (يناسب العمل في منطقة نائية بعيداً عن مقر الأسرة).					
	8- بدل تعيين (يناسب التعيين في منطقة بعيدة عن مقر الأسرة).					
	9- بدل ترحيل(كمقابل لنفقات انتقال المعلمة وأمتعتها للعمل بعيداً عن مقر الأسرة).					
	10- بدلات للخطر والضرر (بسبب مخاطر عمل المعلمة البعيد عن مقر إقامة الأسرة).					

3- حددي مستوى توفير نظام الحوافز الحالي المقدم لك كمعلمة معينة بعيداً عن أسرتك للمكافآت التالية:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
المكافآت	11- مكافآت سنوية تميز مشقة العمل البعيد عن مقر إقامة الأسرة.					
	12- مكافأة تشجيعية عند جودة أداء العمل.					
	13- مضاعفة كل سنة خدمة للمعلمة التي تعمل بعيداً عن مقر الأسرة كمكافأة لها.					

4- حددي مستوى توفير نظام الحوافز الحالي المقدم لك كمعلمة معينة بعيداً عن أسرتك للتعويضات التالية:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
التعويضات	14- تعويضات كافية للإصابات والحوادث بسبب العمل البعيد عن مقر إقامة الأسرة.					
	15- تعويضات لأسرة المعلمة في حالة وفاتها بسبب عملها البعيد عن مقر أسرتها تكفي لتوفير حياة كريمة لهم.					
	16- تعويضات عن السفر المتواصل للمعلمة بسبب العمل البعيد عن مقر اقامة الأسرة.					

ثانياً: انتاجية المعلمات:

حددي مستوى تأثير نظام الحوافز الحالي المقدم لك كمعلمة معينة بعيداً عن أسرتك على إنتاجيتك:

م	العبارات	موافق بشدة	موافق	غير متأكد	غير موافق	غير موافق بشدة
نظام الحوافز الحالي	17- يشجع على زيادة الإنتاجية في العمل.					
	18- يشجع على حب العمل.					
	19- يشجع على زيادة المنافسة على العمل في القرى بعيداً عن الأسرة.					
	20- يقلل من طلبات النقل الخارجي.					
	21- يقلل من اللجوء إلى الإجازات والغياب.					
	22- يشجع على القيام بالعمل بالدقة والكفاءة المطلوبة.					
	23- يشجع على التعاون مع الإدارة والزميلات في العمل.					
	24- يشجع على تقبل القيام بمهام وحصص إضافية.					

التقويم الإلكتروني للأداء الجامعي في ضوء أسلوب النظم: تصور إداري رقمي مقترح للتطبيق على جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

سعيد بن محمد مزهر [1]
جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

ملخص: هدفت الدراسة إلى وضع تصور للتقويم الإلكتروني للأداء الجامعي استناداً إلى توظيف تقنية الاتصالات والمعلومات في ضوء أسلوب النظم لتقويم الأداء في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. وتوصلت الدراسة باستخدام أسلوب النظم كأسلوب في التفكير ومنهج في دراسة العلاقة بين العناصر والمتغيرات في النظام، وكذلك باستخدام منهج تحليل المحتوى كأحد أساليب البحث العلمي الوصفي لوضع الإطار العلمي والمفاهيمي للتصور المقترح. وكانت أهم النتائج التي وصلت لها الدراسة كالآتي: تم الوصول إلى المرتكزات العلمية التي بني عليها نموذج التقويم الإلكتروني للأداء الجامعي في ضوء أسلوب النظم في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وتم وضع الآلية التنفيذية للنموذج المقترح، بالإضافة إلى وضع الخطوات الإجرائية والمراحل التي تلزم لتطبيقه.

الكلمات المفتاحية: تقويم التعليم العالي، نظم المعلومات الإدارية، الأداء المؤسسي، الحكومة الإلكترونية.

==

Performance Evaluation for University systems method Administrative digital perception attempts suggested for Naif Arab University for Security Sciences.

Saeed Mohammad Mozher [1]
Naif Arab University for Security Sciences

Abstract: The study aims to developing a vision for the digital performance of the university based on the employment of communications and information technologies in light of the systems method for service performance evaluation in Naif Arab University for Security Sciences. The study found that using the systems method as a way of thinking and a suitable approach in the study of the relationship between the elements and the variables in the system. It has been also found that the content curriculum analysis is one of the descriptive scientific research methods which could tailor a scientific and conceptual framework of the proposed conception to help guide to the following results: a) developing a rich understanding about the scientific underpinnings on which the electronic evaluation for the performance of the university l system approached in Naif Arab University for Security Sciences established in light of the operational proposed model , b) establishing an operational mechanism of the proposed model and setting stages that are necessary for application.

Keywords: Evaluation of Higher education, Management Information Systems, Organizational Performance, E-government.

==

(1) Assistant professor –Faculty of Social and Administrative Sciences-Department of Administrative Sciences-Naif Arab University for Security Sciences	*(1) أستاذ مساعد – كلية العلوم الاجتماعية والإدارية– قسم العلوم الإدارية جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية –الرياض.*
e-mail: smozher@gmail.com :البريد الإلكتروني	

مقدمة:

ظهر أسلوب النظم ليلقي نظرة حديثة على عملية التواصل والتفاعل الإداري في المنظمة، ومن هذا المنطلق فقد تم استخدامه كوسيلة لتوضيح مدى قوة وأهمية العلاقات الإدارية، وخاصة قدرته على الوصول إلى تقويم منظم للمدخلات والعمليات والمخرجات، و معلومات مرتدة في ضوء عملية المراقبة والتحكم كإحدى عمليات أسلوب النظم، ويعني ذلك أنه من الضروري مراجعة وقياس الأداء في النظام لضمان الوصول إلى الهدف المطلوب تحقيقه من خلال الأنشطة الموجودة، كما يؤكد أهمية استمرارية التقويم والتعديل في أي نظام وإيجاد وتوفير طرق عملية دقيقة لقياس الأداء. (سمير، 2000، ص124)

ولكون الجامعة هي البيئة التي تحدث فيها عمليتا التعلم والتعليم اللتان تعتمدان على جهود المتعلم الحقيقية في تطوير ذاته وتحقيقها، ويمارس فيها قادة الجامعة عملهم الإداري والتنظيمي، وفيها يؤدي عضو هيئة التدريس عمله التعليمي والأكاديمي والإداري، فإنّ أغلب العمليات الأكاديمية والتعليمية والإدارية في الجامعة تتم وفق نظام مترابط، وتسير وفق خطط زمنية ثابتة ومحددة.

لذا جاء التقويم ليركز على هذه العمليات بصورة منظمة ومنتظمة، ولقد مارس الأكاديميون تقويم الجامعات بشكل مستمر من خلال الرؤى والأبحاث والأطروحات والرسائل العلمية وغيرها من طرق التقويم من خلال التركيز على بعض عناصرها كتقويم تحصيل الطلاب أو تقويم أداء أعضاء هيئة التدريس أو باستخدام المؤشرات الكمية مثل نسبة عدد الطلاب إلى أعضاء هيئة التدريس أو عمر المبنى الجامعي وعدد القاعات وعناصر العملية التعليمية والمختبرات، للإسهام في وضع الحلول المناسبة للرقي بالعمل التعليمي والأكاديمي. (المنيف، 1412هـ)

كما ظهر حديثاً مفهوم جديد للتقويم ينظر إلى الجامعة كمؤسسة واحدة أو منظومة متكاملة لها مدخلاتها الواضحة التي تتفاعل فيها مجموعة من العناصر المرتبطة بها ويؤثر فيها عدد من العوامل التي بدورها تلعب أدواراً مختلفة من خلال عمليات معينة لتنتج مخرجات متنوعة، ويتمثل ذلك في أسلوب النظم، اشار إلى

أن الجامعة تحتاج كمؤسسة تقويماً شاملاً يقف على مدى فاعليتها وجودة أدائها ومدى قدرتها على تحقيق أهدافها ومدى كفاءة أعضاء هيئة التدريس والعاملين فيها من خلال النظرة إليها كنظام له مدخلاته وعملياته ومخرجاته. مركزا على مختلف جوانب الجامعة، سعيا لتعزيز جوانب القوة، ومعالجة جوانب الضعف، وصولا إلى أقصى درجات الكفاءة والفاعلية في تحقيق أهدافها. (أحمد، 1418هـ)

كما أتاحت التطبيقات التقنية الحديثة سرعة إدخال البيانات ومعالجتها أو تحليليها واستخراج نتائجها، ولذا فإن تطبيقها في مجال تقويم الأداء سيمكن إدارة الجامعة والكليات والمراكز من استخدام ما يسمى بالتقويم الشامل Comprehensive Evaluation المتسم بالشمولية والديناميكية والاستمرارية، وإمكانية التعديل المستمر، ومن هنا جاءت فكرة "تبني أسلوب التقويم الرقمي الإلكتروني الشامل" الذي يتم في ضوئه رصد العملية الأكاديمية والتعليمية والإدارية بشكل تطبيقي يسمح بتدقيق المعلومات وتحديثها ويتيح إمكانية التقويم المباشر والمستمر للأداء الجامعي في ضوء أسس ومبادئ النظم.

مشكلة الدراسة:

يعد أسلوب النظم من أهم الوسائل الحديثة التي تستخدم في الوصول إلى تقدم واضح نحو حل مشكلة معينة أو موقف معين لما يتمتع به من قوة في التخطيط والضبط لجميع أجزاء المنظومة، وما يوجد بين عناصرها من علاقات متداخلة وتفاعلات (حسين، 2000م). ولأن مكونات منظومة جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية كإحدى مؤسسات التعليم العالي الحديثة تحتاج في ظل التطور التقني والمعرفي إلى عملية تقويم وتحديث مستمرين؛ ولذا برزت فكرة استحداث التقويم الإلكتروني الشامل للأداء في الجامعة في ضوء التقدم التقني والحاسوبي والبرامجي الإلكتروني الهائل.

ومن هنا فقد بدأ الباحث_ كعضو هيئة تدريس بالجامعة_ في التخطيط للفكرة من خلال نموذج موحد لتحليل النظام التعليمي والأكاديمي والإداري في الجامعة، ودراسة إمكانية تطبيقه على الصورة المصغرة للنظام التعليمي والأكاديمي والإداري

(إحدى الكليات) أو الصورة المبكرة له (المنظومة الشاملة للجامعة) وصولاً إلى إيجاد برنامج يمكن من خلاله تقويم الوضع الحالي للنظام التعليمي والأكاديمي والإداري وتشخيص مشكلاته بطريقة إحصائية آلية فورية مستمرة، ومن ثم استشراف مستقبل العمل الإداري والأكاديمي والتعليمي في الجامعة ووضع خطة شاملة للنظام التعليمي والأكاديمي والإداري تسعى لتحقيق الأهداف والسياسات والبرامج التي ترمي لها الخطة الإستراتيجية الخمسية للجامعة

وانطلقت الفكرة الأساسية للبرنامج بالاستفادة من تقنية الحاسب في ابتكار برنامج حاسوبي مبني على منهج تحليل النظم (مدخلات وعمليات ومخرجات) سعياً لتحليل نظام الجامعة وفق معايير محددة لكل عنصر من عناصر المدخلات والتفاعلات والمخرجات والوصول إلى نموذج تقويمي معلوماتي يساعد في تشخيص النظام التعليمي والأكاديمي والإداري بهدف تطويره وتحسين أدائه بشكل مستمر. ومن هنا برزت فكرة استحداث برنامج حاسوبي لتقويم الأداء الجامعي بشكل إلكتروني رقمي فوري وشامل.

وعليه تحددت مشكلة الدراسة في التساؤل الرئيس التالي: **ما الإطار المقترح لنموذج إداري إلكتروني آلي يخدم عملية تقويم الأداء في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية باستخدام أسلوب النظم؟**

أسئلة الدراسة:

سعت الدراسة للإجابة على الأسئلة التالية:

1. ما مرتكزات التصور المقترح لتوظيف تقنية الاتصالات والمعلومات في ضوء أسلوب النظم لخدمة تقويم الأداء في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية؟
2. ما الآليات التنفيذية الذي يقوم عليها التصور المقترح؟
3. ما الخطوات الإجرائية والمراحل لتطبيق التصور المقترح؟

أهداف الدراسة:

رمت الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إيضاح مرتكزات التصور المقترح لتوظيف تقنية الاتصالات والمعلومات في ضوء أسلوب النظم لخدمة تقويم الأداء في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

2.وضع الآلية التنفيذية التي يقوم عليها التصور المقترح.

3.بيان الخطوات الإجرائية والمراحل التي بُنيت لتطبيق التصور المقترح.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة إجمالاً في إيجاد نواة لتصور إداري إلكتروني آلي لتحليل وتقويم النظام التعليمي والأكاديمي والإداري في الجامعات والمؤسسات التعليمية بشكل عام، وتوفير مقترح لنظام تقويمي متكامل لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية بوجه خاص يعتمد على توظيف تقنية المعلومات باستخدام أسلوب النظم كمنحى إداري ومنهجي، يتضمن كل مكونات نظام الجامعة التعليمي والأكاديمي والإداري، موظفا تقنية الحاسوب والمعلومات، ويتم من خلاله زيادة القدرة على فهم مكونات النظام في الجامعة وأبعاده المختلفة والتوصل إلى أسلوب لنمذجة التقويم في الجامعة كميزة علمية عملية.

حدود الدراسة:

تتمثل حدود الدراسة في وضع تصور لاستحداث برنامج حاسوبي لتقويم الأداء الجامعي بشكل رقمي إلكتروني فوري وشامل في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية من خلال برمجته عن طريق مركز المعلومات أو إحدى الشركات المتخصصة في البرمجة في العام الجامعي 1436/1435هـ.

مصطلحات الدراسة:

- **التقويم الإلكتروني E-Evaluation:** هو التقويم الذي يتم عن طريق برامج محوسبة يتم فيها استخدام تقنيات الحاسب وشبكاته وهو نوعان: أحدهما التقويم المعتمد على الحاسوب دون تقنيات الاتصال بالشبكات، والنوع الثاني هو التقويم المعتمد على الشبكات (التقييم الفوري) ويتم من خلال شبكة الإنترنت(النجار 2008، ص290). **ويعرفه الباحث إجرائيًا** بأنه التقويم الآلي الفوري باستخدام برمجة تقنية معينه يتم فيها تحويل المؤشرات في النظام التعليمي والأكاديمي والإداري إلى مؤشرات رقمية يتم تحليلها إلكترونياً ومن ثم استخدام

مخرجاتها في تقويم وتطوير وتجويد العمل بكافة مجالاته.

– **الأداء الجامعي University performance:** وسيلة لدراسة قدرة الجامعة على انجاز أهدافها وتحقيق ما هو مطلوب منها خلال مدة معينة. (عبابنة، 2011، ص7). **ويعرفه الباحث إجرائياً** بأنه كل عمل منظم يهدف إلى تحسين الأداء في جامعة نايف العربية ويزيد من فعاليته، لبلوغ أهداف تحددها الجامعة وترغب في تحقيقها، حيث يمكن تحويل هذه الأهداف إلى مؤشرات يمكن قياسها عن طريق تحويلها إلى أرقام وبيانات حاسوبية يستدل من خلالها على مدى التقدم في بلوغ الأهداف.

– **أسلوب النظم Approach System:** أسلوب ونمط تفكير (طريقة منطقية لحل المشكلات) يتضمن إجراءات التحليل والتركيب والتقويم للنظام وتنفيذ النظام والتغذية الراجعة والمتابعة أي أنه يعني تحديد إمكانات النظام من المواد البشرية والتعليمية وتحديد المشكلة بشكل أهداف عامة للبرنامج، وذلك من أجل تسهيل عملية اتخاذ القرارات المناسبة (الكبيسي، 2010م). **ويعرفه الباحث إجرائياً** بأنه أحد الأساليب العلمية الإدارية والمنهجية الحديثة الذي ينظر للنظام الجامعي الإداري والتعليمي والأكاديمي بنظرة تحليلية كلية مبنية على العلاقات التبادلية لعناصر النظام، ويمكن من خلال الاستعانة بأدوات تقنية معينة تحقيق نتائج أكثر فعالية في مجال تطبيقه والإسهام في تطوير العمل في الجامعة بشكل آني ومستمر. ويمكن استخدامه في تقويم العملية التعليمية والأكاديمية والإدارية بجميع مدخلاتها وعملياتها ومخرجاتها في الجامعة.

– **جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: Naif Arab University for Security Sciences** هي منظمة عربية ذات شخصية اعتبارية تتمتع بصفة دبلوماسية، ومقرها الرياض عاصمة المملكة العربية السعودية، وهي الجهاز العلمي لمجلس وزراء الداخلية العرب، تعنى بالتعليم العالي والدراسة العلمية والتدريب في المجالات الأمنية والميادين ذات العلاقة.

(www.nauss.edu.sa)

الإطار النظري:

يعتبر تحقيق الثقافة التنظيمية القوية على مستوى المنظمات من العوامل التي تؤدي إلى نجاح المنظمة، لأن ثقافة المؤسسة هي نتاج ومحصلة للسلوك الجماعي لأعضائها، حيث تسهم الثقافة المؤسسية في صياغة وتحديد السلوك الفردي والتأثير فيه عن طريق تحديد الأهداف المتكيفة مع الأداء والالتزام بمعايير عالية من الأداء و توزيع الأدوار القيادية على نحو يمكنه تحسين مهارات العاملين وتعزيزها وإرساء إجراءات وظيفية لتشجيع العمل الجماعي وتعزيزه.

أولاً: الأداء الجامعي وتقويمه

تعتبر الجامعة كموطن المعرفة المحرك الأساسي لتنمية تلك المعرفة وزيادتها في كافة مجالات الإبداع والابتكار العلمي، كما أنها تمثل أيضاً محركات التغير لتقود المجتمع نحو التطوير والتقدم بصورة خاصة في المجالات الإنسانية والاجتماعية. ومن الجوانب التي تهتم بها الجامعة هو مراجعة وتقويم الأداء الخاص بالوحدات التنظيمية التابعة لها وذلك للتعرف على مستويات أدائها والمعوقات التي تحد من هذا الأداء واتخاذ الإجراءات اللازمة للارتقاء بالأداء إلى جانب التقدير والمكافأة لذوى الأداء المتميز. (دمنهوري،1430هـ، ص9)

وتتطلب أدوات التقويم وقياس الأداء الجامعي استخدام أسلوبين من أساليب التقويم، الأسلوب الأول هو التقويم النوعي والآخر هو التقويم الكمي، وتستخدم في التقويم النوعي أدوات وأساليب عديدة منها المناقشات والمقابلات والملاحظات وفحص السجلات والأعمال ودراسة الحالات والمقاييس والاستبانات وغيرها، والتركيز هنا ينصب على جودة المدخلات والعمليات والمخرجات. وللإدارة في أي منظمة أداء يمكن قياسه بمجموعة من المعايير سواء أكان ذلك الأداء تخطيطاً أم تنظيماً أم توجيهاً أم رقابة، وفي أغلب الأحوال تستخدم الإدارة مقاييس فعالية المنظمة لقياس الأداء فيها، لمعرفة قرب المنظمة أو ابتعادها عن الفعالية.

ومن الفلسفات التي يقوم عليها الأداء: تحديد مؤشرات قياس الأداء التي يمكن تقسيمها إلى أربع مجموعات أساسية هي: (1) مؤشرات تتعلق بفاعلية (Effectiveness)

تحقيق الأهداف التي تعمل المنظمة على تحقيقها وتطويرها. (2) مؤشرات تتعلق بكفاءة (Efficiency) استخدام الموارد في المنظمة. (3) مؤشرات تتعلق بإنتاجية (Productivity) وحدات أجهزة المنظمة، ويكون ذلك عن طريق العلاقة النسبية بين مدخلات ومخرجات تلك الوحدات. (4) مؤشرات تتعلق بمستوى جودة (Quality) الخدمات التي تقدمها المنظمة. (مخيمر، وآخرون، 2000، ص15)

كما أن تحليل الأداء يعتبر أحد الأسس التي يقوم عليها وضع مقياس الكفاية في الأداء والإنتاجية وتعتمد أسس تحديد مؤشرات قياس الأداء على: (1) اختيار الطريقة المناسبة لقياس العمل: تختلف هذه الطرق باختلاف طبيعة النشاط الذي سيتم قياسه. (2) تحديد وحدة الأداء التي على أساسها يتم تقسيم العمل: ويعد النشاط أو المهمات هي نقطة البداية عند القياس وتقييم كفاية الأداء في الوحدات الموجودة في أي منظمة، وحتى يمكن قياس ذلك يجب اختيار وحدة قياس مناسبة لكل نشاط أو مهمة ترد في خطة المنظمة التي يراد تحقيقها عن طريق هذه الوحدات. (3) إمكانية تحديد وحدات قياس نمطية لجميع أنشطة المنظمة: في أي منظمة هناك مجموعات من الأعمال منها ما هو فني تخصصي، ومنها ما هو مالي ومنها ما هو إداري، ونظراً لتعدد هذه الأنشطة، فأنه يمكن تحديد طرق تتناسب مع كل نشاط.

وتتضمن المجالات التي تغطيها مؤشرات قياس الأداء أنواعاً مختلفة يمكن الوصول إليها عن طريق جمع البيانات إلا أن طريقة جمع البيانات والمعلومات تتوقف على نوعية المجال حيث يمكن تصنيفها (1) لأنشطة يمكن قياس العمل بها، وأخرى يتعذر قياسها. (2) أنشطة رئيسة وأخرى مساعدة. (3) لأنشطة محددة وأخرى غير محددة. (4) أنشطة ثابتة وأخرى متذبذبة. (مخيمر، 2000، ص46)

ويرى الباحث أن إدخال تقنيات المعلومات في ممارسة العمل وأدائه وتقويمه بطرق مبتكرة ومخالفة للطرق التقليدية جاءت لتربط أهداف وأنشطة واحتياجات المنظمة بمستوياتها الإدارية المختلفة، ما يساعد في أداء وتقويم العمل التنظيمي والإداري في المنظمة ككل.

وتشير الدراسات إلى أن أهم متطلبات تطبيق الأداء في المنظمات في العصر الحالي هو تبني أربعة عناصر هي: (1) الإدارة الإستراتيجية كمدخل إداري حديث وعملية مستمرة تسهم في ارتفاع جودة العمل. (2) الشفافية كحق للجميع ومصدر لتقوية النظام القانوني ومحاربة الفساد. (3) المساءلة، كآلية للتقييم وللتقويم كونها متعلقة بالفعالية واتباع اللوائح والقوانين. (4) تطوير نظم المحاسبية، حيث ظهرت الحاجة إلى وجود نظم محاسبية يمكن استخدامها في مراقبة الأداء ككل وإعداد ومراقبة الموازنات الخاصة بالمنظمة.

ثانياً: نظرية النظم (النظام)

النظام عبارة عن مجموعة من الأجزاء، أو المكونات التي تعمل معاً، وهو بناء متكامل تتضح فيه العلاقات المتبادلة بين أجزائه ومكوناته، وجاءت فكرة تحليل النظم والنظام التعليمي بشكل خاص من فرضيات ونظريات ودراسات وأبحاث وملاحظات لسير العمل في أي منظومة ذات علاقات متبادلة، ويعتبر النظام في التعليم مجموعة من المكونات المترابطة فيما بينها وتنتظم في علاقات مشتركة تبادلية، وتتوافر لها بيئة مناسبة تمكن من حدوث الاتصالات والعلاقات المطلوبة التي تولد تفاعلات بينيه تُنتج مخرجات مستهدفة، ويمكن الحكم على كفاءة وجودة هذا النظام من خلال عمليات إشراف ورقابة تعطي تغذية راجعة تمكننا من الحكم عليه (كردي: http://kenanaonline.com).

وتعني نظرية النظم بتحديد أربعة العناصر وإيجاد علاقة حركية أو منطقية بينها، وهي: (1) النظام ومكوناته. (2) بيئة النظام. (3) المستخدمين لهذا النظام. (4) دورة حياه النظام.

ويمكن القول بأن نظرية النظم تعتمد على طريقة تحليلية منظمة، ومخططة تمكننا من التقدم نحو الأهداف التي تم تحديدها، ويسعى النظام إلى تحقيق تلك الأهداف وذلك بوساطة عمل منضبط ومرتب للأجزاء التي يتألف منها وتتكامل تلك الأجزاء وفقاً لوظائفها التي يقوم بها النظام الذي يسعى لتحقيق الأهداف التي يتم وضعها في صورة مهام، فالنظام عبارة عن أجزاء في مجموعها تمثل تركيباً موحداً تنتظم عناصره في علاقات متبادلة ولا يمكن عزل احدها عن الآخر، فكل جزء

يحتفظ بذاتيته وخصائصه إلا أنه جزء من كل متكامل وذلك يعني أن النظام عبارة عن: (1) مجموعة من الأجزاء تشكل عناصر النظام. (2) مجموعة من العلاقات المتبادلة فيما بين هذه العناصر، وهذه العلاقات هي التي تحدد سلوك النظام. (3) إطار يجمع هذه العناصر وتلك العلاقات في كيان واحد، ويسمى هذا الإطار حدود النظام وهذه الحدود هي التي تحدد ملامح النظام وتميزه.

ويتصف النظام بمجموعة من الخصائص أبرزها: تعدد العناصر أو المقومات أو الأجزاء، وجود خصائص ذاتية لكل منها، وجود صفات مشتركة تجمع بين هذه العناصر وتشكلها في كل متكامل، وجود إطار محدد وحدود متميزة تتشكل ضمنها هذه العناصر بحيث تكون النشاطات التي تمارسها هذه العناصر منسجمة وطبيعة هذا الإطار، للنظام حدود تميزه عن البيئة المحيطة، للنظام بيئة تحيط به وتكون خارج حدوده وتشمل هذه البيئة كل ما يؤثر في هذا النظام وما يتأثر به، يشتمل كل نظام على مدخلات (Input) وهي عبارة عن مصادر النظام ومخرجات (Output) وهي عبارة عن نواتج، وعمليات (Processes) وتتمثل بالعلاقات الشبكية التي تجري داخل النظام يتم من خلالها تحويل المدخلات إلى نواتج محددة، والتغذية الراجعة (Feedback).

وفيما يلي تعريف مفصل لمكونات النظام:

1. المدخلات (Input): وهي مصادر النظام أي العناصر التي تدخل النظام من أجل تحقيق أهداف معينة ويمكن تصنيفها إلى: (أ) مدخلات بشرية: وتتمثل في طاقات وقدرات الأفراد ورغباتهم واتجاهاتهم وأنماط سلوكهم ذات العلاقة بنشاط النظام، وأهدافه. (ب) مدخلات مادية: تتمثل في الموارد غير الإنسانية مثل: الأموال والمعدات والتجهيزات ومواد تصل جميعها إلى النظام لاستخدامها في عملياته. (ج) مدخلات شبه مادية: وتضم معلومات عن الإجراءات والظروف والأوضاع المحيطة بالنظام وما يسودها من قيم ومعتقدات وأفكار.

2. العمليات (Processes): وهي العلاقات الشبكية التي تجري داخل النظام وتشمل الطرق والأساليب التي تتناول مدخلات النظام بالمعالجة بحيث تأتي بالنتائج التي

يراد تحقيقها، وبمعنى آخر هي الأنشطة الهادفة إلى تحويل المدخلات وتغييرها من صيغتها الأولى إلى شكل آخر يتناسب وأهداف النظام ويتوقف نجاح النظام بدرجة كبيرة على كفاءة العمليات والأنشطة الجارية منها وقدرتها على استيعاب المدخلات المتاحة والإفادة منها.

3. المخرجات (Output): وهي النواتج النهائية التي يحققها النظام وهي دليل نجاح النظام وتحقيق أهدافه وتكون هذه المخرجات في إحدى الصور التالية: إمّا بشرية أو مادية أو معنوية كما هو الحال في المدخلات.

4. التغذية الراجعة (Feedback): وعن طريقها تتحقق خاصية المرونة والحركة في النظام؛ فهي عبارة عن معلومات عائدة (راجعة) تعطي مؤشراً على مدى تحقق الأهداف، كما تبين مراكز القوة والضعف بين أجزاء النظام المختلفة وفي ضوء هذه المعلومات والنتائج يمكن إجراء تطوير وتعديل في الأساليب أو الطرق أو اختيار بدائل أخرى أو إلغاء مدخلات غير ضرورية أو إدخال عناصر جديدة.(الرياحنة 2013م، ص3-13)

ثالثاً: نظم المعلومات الإدارية

تُعد سبعينات القرن الماضي بمثابة مرحلة وجود وبداية نمو أنظمة المعلومات الإدارية؛ حيث اتسعت تطبيقاتها في مختلف أنشطة الأعمال، وتعرف نظم المعلومات الإدارية بأنها "نوع من أنواع أنظمة المعلومات المصممة لتزويد إداريي المنظمة بالمعلومات اللازمة للتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة على نشاط المنظمة أو لمساعدتهم على اتخاذ القرارات (سلطان، 2000، ص5)، كما عرفها صليحة (2000، ص74) بأنها "مجموعة من العناصر، والوسائل والبرمجيات تتم معالجتها، وتخزينها، وإرسالها، كما يضيف أنه يمكن تعريفها بأنها "مجموعة من الإجراءات والوثائق التي تعطي المعلومات المفيدة، وتساعد في وظائف التسيير من جهة، ومن جهة ثانية الوسائل المادية والبشرية الضرورية لمعالجة، وتخزين، وتحويل المعلومات بهدف استغلالها الجيد والصحيح".

ونظم المعلومات الإدارية نظام شامل أي يعمل على جمع كل المعلومات الضرورية لجميع وظائف الإدارة بهدف

دعم الإداريين؛ وخاصة المديرين بإتاحة المعلومات الدقيقة والواضحة في الوقت المناسب لمساعدتهم على تخطيط وتنظيم أعمالهم؛ وبالتالي اتخاذ القرارات المناسبة، ومن أجل توفير المعلومات اللازمة تستعمل وسائل يدوية أو آلية، وتستعمل أيضاً أنظمة لتحليل وبرمجة هذه المعلومات، وعملية الرقابة عليها لنتمكن من استخلاص معلومات ذات كفاءة عالية لاتخاذ قرارات ذات فعالية ومردودية.

ويتكون نظام المعلومات الإدارية من (1) الأجهزة: أي نظام معلوماتي يجب أن يحتوي على حواسيب آلية، سواء شخصية أو متوسطة الحجم أو كبيرة أو شبكة من الحواسيب المتنوعة، (2) البرمجيات: وهي الأنظمة التي تشتغل بواسطتها الحواسيب وتنقسم إلى قسمين: تتمثل في: (أ) برمجيات النظم وتعني تلك البرامج التي تساعد على تنفيذ العمليات مثل: ترتيب البيانات واسترجاعها من الذاكرة، و(ب) برمجيات التطبيقات وهي التي تقوم بتشغيل بيانات المنظمة مثل: برامج الأجور والمحاسبة وبرامج التصنيع، وهذه البرامج يتم إعدادها من طرف مختصين في البرمجة بالمنظمة نفسها أو الحصول عليها جاهزة أما برامج النظم فيتم الحصول عليها من طرف موردي الأجهزة، (3) قواعد البيانات: وهي عبارة عن المخزن الذي يحتوي على البيانات التي تصف كل الأحداث والعمليات الجارية في المنظمة وتكون مخزنة في شكل ملفات يدوية أو إلكترونية بواسطتها يعمل نظام المعلومات على تحويلها إلى معلومات؛ لذلك تعتبر جد مهمة لأي نظام معلوماتي، (4) الإجراءات: وهي عمليات تقوم بوصف وترتيب مجموع الخطوات والتعليمات المحددة لإنجاز العمليات الحاسوبية وتسمى بخريطة مسار النظام وتقوم بشرح ما الذي يجب عمله، (5) الأفراد: وهو المورد الأساسي لتشغيل المكونات الأخرى والسيطرة عليها ويعتبر من أهم عناصر النظام، حيث يقوم بتحليل المعلومات ووضع البرامج وإدارة نظم المعلومات. (سلطان، 2000، ص5)

ويمكن توضيح أن نظم المعلومات الإدارية تصنف وفق المهام الإدارية، وارتباطها بالنظام بصورة عامة يجعلها تعمل كمجموعة الأجزاء المترابطة وهذه

الأجزاء أو مكونات في أصلها مدخلات بشرية أو مادية أو شبه مادية يمكن التعامل معها كمؤشرات أو بيانات أو معلومات، ويمكن التوضيح كذلك بأن: (1) الإدارة هي فن انجاز الأعمال من خلال الآخرين. (2) أما المعلومات فهي البيانات أو المؤشرات التي تتم معالجتها بحيث أصبحت ذات دلالة معينة، وينبغي أن تعالج هذه البيانات وان تحور بصورة أو بأخرى بحيث يمكن أن تتحول إلى ما يسمى معلومات ويتم النظر لنظم المعلومات الإدارية على أنها عبارة عن عدة أجزاء متكاملة ومتداخلة تتفاعل بعضها مع بعض لتحقيق هدف معين، ويوفر نظام المعلومات الإدارية المعلومات اللازمة لصانع أو متخذ القرار بالحصول على هذه المعلومات من النظم الرسمية أو غير الرسمية، وذلك بتحويل البيانات بعد معالجتها إلى معلومات.

وقد أصبحت نظم المعلومات الإدارية من أنجح الوسائل التي تستخدمها المنشأة وتجابه بها تحديات العصر، وتوضح المقياس الحقيقي للتقدم أو التخلف، ويعني ذلك أن معالجة البيانات وتحويلها إلى معلومات تساعد القائد أو المدير على ترشيد القرار. (البكري 1993م، ص14)

رابعاً: الحكومة الإلكترونية وتقويم الأداء

تُعد تقنية المعلومات والاتصالات في هذا العصر وسيلة فعالة لتطوير أسلوب العمل وأداء الخدمات سواء داخل المؤسسات ذاتها أو في تعاملاتها الأخرى من تيسير لإجراءات تقديم الخدمة بحيث تصبح أكثر كفاءة، أو تقديم الأنظمة والقوانين واللوائح والتشريعات عملياً عبر شبكة الإنترنت بصورة عملية سريعة.

وقد أصبحت تقنية المعلومات عاملاً محفزاً للمنظمات الباحثة عن التميز في إنتاجها وعن الكفاءة والفعالية في أدائها؛ لذا تسارعت المنظمات لاستخدام الحكومة الإلكترونية وتقنياتها في رفع مستوى الأداء الوظيفي، تحسين القرارات الإدارية، تبسيط الإجراءات، الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، إجراء تغييرات في الهيكل والعمليات الإدارية، تحديث الأنظمة المالية، تدريب العاملين على كيفية استخدام هذه التقنية، وذلك لضمان عملها بشكل صحيح وبما يحقق معايير الأداء العالية

والتي تسعي المنظمات لتحقيقها. (عطية،2012م، ص320)

لقد أصبح التحول إلى الإدارة الإلكترونية خياراً إستراتيجياً تفرضه التغيرات العالمية، ففكرة التكامل والمشاركة وتوظيف المعلومات أصبحت أحد محددات النجاح لأي مؤسسة. وقد فرض التقدم العلمي والتقني والمطالبة المستمرة برفع جودة المخرجات وضمان سلامة العمليات، الحاجة إلى التطور الإداري والتحول نحو الإدارة الإلكترونية؛ ولذلك يمكن الإشارة إلى أن دور الحكومة الإلكترونية يجمله الباحث في: تهيئة فرص ميسرة لتقديم الخدمات الإدارية من خلال الحاسوب وبرمجياته، وزيادة سرعة التعاملات وفعاليتها وتخفيف حدة المشكلات الناجمة عن الإجراءات، وتوفير الوقت والجهد المبذول، وزيادة الدقة والسرعة في عملية الإنجاز وتقلل من الإجراءات البيروقراطية، وتقليص النفقات وتقليل التكلفة، وإشتراك جميع الإدارات في المؤسسة بشكل مباشر في هذه النظم وتطويرها، ومساعدة الإدارة العليا في التعرف على الفرص والاستجابة لها بسرعة أكبر. والمساعدة في صنع وتنفيذ القرارات بالشكل الصحيح.

(كردي، www.kenanaonline.com)

وتؤثر نوعية المعلومات المطلوبة على نوعية القرارات التي سيتم اتخاذها؛ لذا برزت الحاجة لتوفير آلية مناسبة لتقييم مدى جودة المعلومات، وهذه الآلية تعتمد على الخصائص الآتية: (1) الشمولية بحيث تغطي جميع جوانب الموضوع قيد الدراسة. (2) الدقة بحيث أن تخلو من الأخطاء. (3) المناسبة زمنياً بحيث تتوفر في الوقت المناسب للاستفادة منها. (4) الواقعية حيث أنها تمثل واقع عمل المستفيد؛ لتكون ذات فائدة للتعامل مع الموضوع. (5) التكلفة بحيث تكون التكلفة أقل من فائدتها.

أشار العزام (2004، ص12) إلى أنّ التقنية الحديثة جاءت لتدعم وتبرز نظماً جديدة ومتنوعة تطلبها المنظمات الإدارية ومنها: نظم معالجة البيانات (Date Processing Systems)، ونظم تدقيق العمل (Workflow Systems)، ونظم المعلومات الإدارية (Management Information Systems)، ونظم دعم القرارات (Decision

(Support Systems، والنظم الخبيرة (Experts Systems)، ونظم الاتصالات والتفاعل (Systems Communications)، وقواعد البيانات (Database)، وبرمجيات الدعم الجماعي (Groupware Systems).

لقد أفرزت نظم تقنية المعلومات والحاسب نماذج لم تكن معروفة سابقاً من حيث مضمون النشاط وهياكله فكل ما كان سائدًا سابقًا من نماذج أعمال تقليدية في دنيا الأعمال تجري الآن إعادة تشكيله وفي بعض الأحيان يجري تفكيكه بهدف إعادة تشكيله وهندسته من جديد، ويمثل الإنترنت والشبكات الرقمية أهم وسيلة تقنية تسهم اليوم في خلق وتطوير نماذج أعمال جديدة، حيث تُعد نماذج الأعمال هذه عاملاً رئيسياً في تطوير نظم المعلومات الإدارية.

وتسعى المنظمات إلى حوسبة إداراتها ومكاتبها لتسهيل وتسريع الخدمات التي تقدمها، وهدفها العام إيجاد قاعدة معلوماتية عامة تسهل على متخذ القرار الحصول على المعلومات بالسرعة والوقت المطلوبين وبأقل الجهد المبذول، وكذلك لتساعدها في تحسين وتطوير أداء وحداتها الإدارية وبالتالي الأداء العام لها، وقد جاءت تقنية المعلومات لتصبح من ضروريات الحياة الإدارية لإنجاز المهام والأعمال المنوطة بها.

وقد تطور استخدام الحاسوب ليعم جميع مناحي العملية الإدارية، فها هو يستخدم كأداة مهمة للرقابة على الأعمال التي تمارسها الإدارة، ثم أداة تقيس فاعلية وكفاءة الوحدات الإدارية، ومن جهة أخرى كأداة فاعلة ومهمة في الاتصالات الرسمية في المنظمة، كما أضافت التقنية الحديثة إلى الإدارة صفة جديدة تمكنها من أداء أعمالها بشكلٍ أفضل من قبل، ما حدا بها إلى استغلال تلك الطفرات العلمية في مجالي التقنية الحديثة وعلوم الاتصال رغبةً منها في تحسين أدائها في ظل المنافسة المحلية والإقليمية والعالمية.

ويشير العزام (2004) إلى أن تقنية المعلومات وشبكات الاتصال من شأنها أن تؤدي إلى الاستغناء عن الكثير من العمليات الإدارية ذات الطابع التكراري والروتيني، وللابتعاد عن الازدواجية والتوازي في الأعمال. وتحسين عمليات التوثيق، وعمليات تدفق المعلومات ورفع

كفاءتها. ولتسريع عمليات رد فعل الإدارة. وتكامل الهيكل التنظيمي والإداري. ولرفع المستوى العام للإدارة والإنتاج. ولتحسين عمليات الاتصال ورفع مستواها العام.

وفي ضوء ما سبق، يمكن الإضافة بأنه من المتوقع أن يتغير دور الإدارة العليا ليصبح هناك تدخل أقل في عمليات اتخاذ القرار الروتينية، واستخدام أكثر وأكبر وبشكل أفضل لأساليب المحاكاة، ورؤية أوضح للمشكلات ووضع بدائل لها، ومواكبة التطور بسرعة عالية وتنفيذه لمواكبة التطورات في الأداء والإنجاز. ومن هنا فإن هذه الأبعاد يمكن من خلالها وضع نموذج شامل مبني على الاستخدام الأمثل لتقنية المعلومات والاتصالات وبيئات نظم المعلومات الإدارية بما يخدم تقويم وتحسين وتطوير العمل الإداري والتعليمي والأكاديمي في الجامعة كمنظومة متكاملة.

الدراسات السابقة:

هدفت دراسة (الرياحنة، 2013م) إلى دراسة منحى النظم وتطبيقاته التربوية وتوصلت إلى أن منحى النظم هو أسلوب لتنظيم وتطوير المجال التربوي بعناصره وعملياته وأنظمته كافة من تصميم عضو هيئة التدريس للدرس إلى التحضير للبيئة التعليمية إلى تطوير المناهج، وإعداد الكتب الجامعية، وإنتاج الوسائل التعليمية بأسلوب منهجي علمي يعتمد على أسلوب النظام: (تخطيط، تنظيم، تقويم العملية التربوية كاملة). كما أن منحى النظم أسهم في وضع طرق التقويم المناسبة للتأكد من تحقيق الأهداف، كما هدفت دراسة (عبابنة، 2011) إلى تحديد درجة ممارسة مؤشرات جودة الأداء الجامعي بكلية الآداب/ مصراتة من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس فيها، وفيما إذا كانت تختلف درجة الأداء الجامعي تبعا لبعض المتغيرات. استخدم الباحث المنهج الوصفي للوصول إلى النتائج، وأوصت الدراسة بالاستمرار في تطبيق معايير الجودة والاعتماد، وتوفير برامج تطوير مهني للعاملين، وتزويد الكلية بالمستلزمات الضرورية، وتم اقتراح إجراء المزيد من الدراسات حول تقويم الأداء.

بينما هدفت دراسة (أبو علي، 1431هـ) إلى دراسة العوامل الجامعية المؤثرة في

تطوير الأداء في ضوء مفهوم تحليل النظم الإدارية" وقد توصلت الدراسة إلى أن العوامل الجامعية المؤثرة يمكن تصنيفها إلى العوامل المادية، والبشرية، والاجتماعية، وأن أكثر العوامل التي تؤثر في تطوير الأداء هي العوامل الاجتماعية، ثم العوامل البشرية، فالعوامل المادية ثم السياسية، كما هدفت دراسة (الخميسي، 1428هـ) إلى عرض وتحليل أهم معايير جودة المؤسسات التعليمية ومؤشرات الأداء المعبرة عن هذه المعايير من منظور نظمي، وكان من أهم نتائجها عرض وتحليل أهم معايير جودة المؤسسات التعليمية ومؤشرات الأداء المعبرة عن هذه المعايير من منظور نظمي، فقد تعددت مجموعات المعايير المعنية بقياس جودة النظام التعليمي عموماً، فهناك المعايير الخاصة بعضو هيئة التدريس الفعال، والمعايير الخاصة بالمتعلم، ومعايير المناهج الدراسية، ومعايير الإدارة المتميزة، ومعايير المشاركة المجتمعية، ومعايير المدرسة الفعالة.

وأجرى (الهادي، 2001م) دراسة لإلقاء الضوء على المنظمة الرقمية أو الإلكترونية في عالم متغير علي الدوام، لذلك حدد مفهوم المنظمة الرقمية واختلافه عن المنظمة التقليدية، كما استعرض تدفق المعلومات في هذه المنظمة الرقمية، وما يرتبط بها من تكنولوجيات ونظم مثل: نظم المعلومات الإدارية، نظم دعم القرار، نظم الذكاء الصناعي، ونظم دعم مجموعة العمل، وقد بينت الدراسة مجموعة الأسس والدعائم التي تمهد للاستعداد الإلكتروني للبيئة المصاحبة للمنظمة الرقمية ويتمثل ذلك في: التفاعلية، القيادة الإلكترونية، أمن وخصوصية المعلومات، رأس المال البشري، والمناخ الملائم لعملها، وتحديد واقع التدريب الرقمي عن بعد عبر شبكة الويب العالمية كواقع ملموس للمنظمة أو مركز التدريب الرقمي في العالم العربي.

وفي دراسة (حباكة، 2004م) التي هدفت إلى التعرف على مفاهيم ونظم كل من نظام الأداء وتقويم الأداء الجامعي والتوصل إلى تصور مقترح يتناسب مع التعليم العالي المصري، وكانت أهم نتائج الدراسة: غياب سياسة موحدة وفلسفة تعليمية واضحة تحكم النظام التعليمي العالي المصري، والرغبة في تقويم وتجويد

الأداء الجامعي بمصر، وفشل الأداء الجامعي في تحقيق أهدافه بشكل فعال، وضعف المشاركة المجتمعية في تحسين الأداء الجامعي وتجويده، وقصور الاهتمام بتقويم البرامج الأكاديمية بما يتوافق مع متطلبات المرحلة، كما هدفت دراسة (البابطين، 1418هـ) إلى توضيح الأسس التي تنطلق منها عملية تقويم البرامج الأكاديمية المكونة من الأهداف، المحتوى، التدريس، وأساليب التقويم، وتتضمن عناصر مدخلات البرامج ومدخلاتها، ودور الدراسة العلمي وخدمة المجتمع. كما خلصت الدراسة إلى تحديد الأسس العامة للتقويم، والعقبات التي تحد من فاعلية التقويم، وحددت الدراسة أهم نماذج تقويم البرامج الأكاديمية.

أما دراسة (الزهراني، 1998) فقد هدفت إلى تناول مسيرة التقويم العالي الأمريكي بالتطرق إلى حركة الاعتماد أو الاعتراف وحركة المساءلة الحكومية، ثم حركة التقويم الذاتي الشامل. كما هدفت إلى دراسة واقع التقويم في الجامعات السعودية وممارساته ومقارنته بالتجربة الأمريكية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إيجاد آلية تقويم ذاتي بكل جامعة، وتأسيس نظام للمعلومات الإدارية، وهو ما يتوافق مع أهداف هذه الدراسة بالإضافة إلى بعض المقترحات والتوصيات الأخرى ذات العلاقة بعملية التقويم مثل تأسيس مركز للقياس يتولى تطوير الاختبارات والمقاييس والمعايير وأدوات التقويم ومعايير التحكم في جودة العمل والبرامج وخلافها من الأدوات الضرورية للتقويم بمفهومه الشامل، وفي دراسة (جامعة الملك سعود، 1414هـ) التي هدفت إلى تقويم العملية الأكاديمية بجامعة الملك سعود، حيث أجريت هذه الدراسة الميدانية بهدف التقويم الشامل للعملية الأكاديمية ومعرفة أهم المشكلات التي تواجه العملية الأكاديمية في مجالات الدراسة العلمي والتدريس وخدمة المجتمع، كما هدفت إلى توفير المعلومات اللازمة للمسؤولين لاتخاذ قرارات التطوير. وخلصت الدراسة إلى توصيات من أهمها: ضرورة إعادة التقويم الشامل للعملية الأكاديمية بشكل دوري في كل خمس سنوات، والحث على التوسع في الدراسات التقويمية ودعمها مادياً ومعنوياً.

كما هدفت دراسة (إلمو وروسلر، 1988م) Elmo and Roesler، إلى وضع الطريقة التي تتبنى فيها مؤسسات التعليم العالي تنفيذ برامج تقويم الأداء، واستخدام نتائج التقويم في تحسين المناهج وأداء الجامعات. وأوصت هذه الدراسة بأن تقوم جميع كليات المجتمع بالولاية بإعداد الخطوط المطلوبة لتنفيذ التقويم في مجالات تقويم أداء الطلاب الأكاديمي و تقويم برامج الكليات الأكاديمية، وخدمات التوظيف من خلال قياس الإنجازات التي تحققها كل من الدراسات التطويرية، والتعليم العام والجامعي، والتعليم المهني وإشراك أعضاء هيئة التدريس بشكل مستمر في جميع مراحل تقويم الطلاب، بينما هدفت دراسة (رونالد بارنت، 1992م) Ronald Barnett إلى وضع تصور لرفع مستوى جودة الأداء بناء على مفهوم التفاعل والتقويم المستمر وليس لمجرد الاهتمام بالمخرجات النهائية، وأن التعليم العالي يمكن رؤيته من حيث كونه صانعاً للمنتجات من خلال المدخلات والمخرجات. وتوصلت الدراسة إلى أن نوعية النظام التعليمي يمكن تحديدها في عنصر "الأداء" الذي يعني مدى كفاية النظام. أما القضايا المتصلة بالنوعية فترى الدراسة وجوب مناقشتها والتركيز على فحواها لتحسين كفاية التعليم العالي، فتشمل مؤشرات الأداء، مدى تطابق خطط النظام مع الأهداف، القيمة النوعية الشاملة، وأخيراً مراجعة وتدقيق المحتوى العلمي للبرامج الأكاديمية بشكل مستمر ومتجدد ضماناً لتطوير القاعدة المعرفية العلمية وعدم تقادم معلوماتها.

أما دراسة (لاري براسكامب وجون أوري، 1994م) John & Larry Braskamp Ory فقد هدفت إلى تقويم عمل أعضاء هيئة التدريس من حيث رفع مستوى الأداء الفردي والمؤسسي. وتوصلت الدراسة إلى أبرز القضايا المتعلقة بتقويم أداء أعضاء هيئة التدريس في التعليم العالي مع التركيز على دور التقويم في النمو المهني لكل عضو من أعضاء هيئة التدريس وفي تطوير المؤسسة التعليمية التي ينتمون إليها. كما توصلت الدراسة إلى ثلاثة عناصر رئيسة تكون القاعدة التي يقوم عليها التقويم؛ وهذه العناصر هي: التوقعات، والدلائل أو المؤشرات، والتطبيق.

ولخص الباحثان الطرق والأساليب التي يمكن بها جمع الدلائل والمؤشرات التقويمية في سبع طرق هي: التقويم الشامل، معايير وقوائم التقديرات، المقابلات، الملاحظة، شواهد التميز والإبداع ،مقاييس جودة التحصيل والمخرجات، السجلات المرجعية.

التعليق على الدراسات السابقة:

تتبع أهمية الدراسات السابقة وتركيزها على موضوعات ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة إلا أنها تختلف عن هذه الدراسة التي وضعت تصور جديد للتقويم الإلكتروني للأداء الجامعي استناداً إلى توظيف تقنية الاتصالات والمعلومات في ضوء أسلوب النظم لتقويم الأداء في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وتوصلت الدراسة باستخدام أسلوب النظم كأسلوب في التفكير ومنهج في دراسة العلاقة بين العناصر والمتغيرات في النظام، وكذلك منهج تحليل المحتوى كأحد أساليب البحث العلمي الوصفي لوضع الإطار العلمي والمفاهيمي للتصور المقترح، وكانت أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة: الوصول إلى المرتكزات العلمية التي بني عليها نموذج التقويم الإلكتروني للأداء الجامعي في ضوء أسلوب النظم في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، وضع الآلية التنفيذية للنموذج المقترح، بالإضافة إلى وضع الخطوات الإجرائية والمراحل التي تلزم لتطبيقه، أما الدراسات السابقة فقد ركزت بشكل أو بأخر على تناول استخدام منحنى النظم وتطبيقاته أو مؤشرات جودة الأداء الجامعي أو تقويم الأداء الجامعي بشكل عام أو تقويم البرامج الجامعية وهكذا ومع ذلك فقد استفاد الباحث منها في كشف الغموض حول موضوع الدراسة، والاستفادة من الإطار النظري والإطار المنهجي للدراسات السابقة في تنظيم وإثراء الإطار النظري ووضع المرتكزات العلمية التي بني عليها التصور.

منهجية الدراسة:

بناء على الأهداف المتوخاة من هذه الدراسة فقد طبق الباحث منهجين حسب الاحتياج لكل منهما وهما أسلوب النظم كمنهج علمي وأسلوب الدراسات الوصفية التحليلية الوثائقية لأنه أسلوب من أساليب

التحليل المرتكز على معلومات كافية ودقيقة عن موضوع محدد وذلك من أجل الحصول على نتائج عملية تم تفسيرها بطريقة موضوعية تنسجم مع المعطيات الفعلية للموضوع الذي يهدف إلى دراسته، وبناء على ذلك فقد استخدم الباحث الأساليب والإجراءات التالية:

- **أسلوب النظم**: **Systems Method:** وهو أسلوب في التفكير ومعالجة المشكلات واكتشاف ما بينها من علاقات متبادلة، ويتطلب استخدام هذا الأسلوب اعتماد عدد من الخطوات وهي: تعريف المشكلة وتحديدها، وتحليل النظام، وتحديد أهداف النظام الجديد، ووضع الإجراءات البديلة، واختيار البديل المناسب ووضع النظام الجديد. وتنفيذ النظام، مستهدفا دراسة العلاقة بين العناصر والمتغيرات في النظام ككل بدل الاقتصار على دراسة العناصر فقط أو دراسة عنصر واحد وافتراض ثبات العناصر الأخرى كما يفعل المنهج التجريبي ولذلك فان هذا المنهج هو منهج كلي يدرس الكل ليصل للتفاصيل وليس العكس أن تتم دراسة المفردات للوصول للكل.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** حيث تعد الدراسات الوصفية أسلوباً من أساليب الدراسة العلمي التي تقيس الواقع كما هو، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة أسلوب الدراسات الوصفية التحليلية الوثائقية، حيث تم جمع المعلومات والبيانات من الكتب أو الوثائق المنشورة وغير المنشورة بقصد التعرف على الظاهرة المدروسة وتحديد الوضع الحالي لها ومن ثم تحسينه وتطويره، وقد اعتمد الدراسة في مجملها على منهج تحليل المحتوى كأحد أساليب الدراسة العلمية الوصفية التي تستخدم في وصف المحتوى الظاهري أو الصريح وصفاً موضوعياً منتظماً وكمياً". (طعيمة، 1989، ص22)، كما أن تحليل المحتوى عبارة عن "طريقة بحث من أجل الوصول إلى وصف كمي هادف ومنظم وتستخدم فيه وثائق مرتبطة بموضوع الدراسة مكتفياً بالبيانات الصريحة والواضحة المذكورة فيها". (العساف، 2000، ص ص 208-210)

نتائج الدراسة وتفسيرها:

للإجابة على سؤال الدراسة الاول والذي نصه "**ما مرتكزات التصور المقترح لتوظيف**

تقنية الاتصالات والمعلومات في ضوء أسلوب النظم لخدمة تقويم الأداء في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية؟ وقام الباحث بوضع المرتكزات التالية:

أولاً: أهمية التصور المقترح:

4. إيجاد نواة لنموذج موحد لتحليل وتقويم النظم التعليمية والأكاديمية والإدارية في الجامعات والمؤسسات التعليمية والأكاديمية والإدارية وعلى وجه الخصوص جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

5. توفير نظام تقويمي متكامل للجامعة يأخذ في الاعتبار كل مكونات النظام التعليمي والأكاديمي والإداري فيها.

6. الاستفادة من تقنية المعلومات في توفير مقياس رقمي لكامل عناصر العملية التعليمية والأكاديمية والإدارية من مدخلات وعمليات داخلية ومخرجات.

7. أيجاد أداة لقياس الأداء والعمليات وجمع البيانات وتفسير النتائج وتشخيص مواقع الضعف ومعالجتها ومواقع القوة وتعزيزها بصفة مستمرة في الجامعة.

8. زيادة القدرة على فهم مكونات النظام التعليمي والأكاديمي والإداري في الجامعة وأبعاده المختلفة.

9. التوصل إلى أسلوب النمذجة كميزة عملية في تقديم أسلوب للتطوير المستمر في جامعة نايف العربية كنموذج.

10. اتباع أسلوب آلي مبسط يسهل تطبيق عملية التقويم من المسئولين في الجامعة بشكل مستمر.

11. ضمان تقارب عمليات تقويم الكليات والأقسام في الجامعة إلى حد كبير.

12. إمكانية ربط البرنامج ببرامج وزارة التعليم العالي الإلكترونية المتعلقة بالعمل الأكاديمي والإداري لاسيما برامج الحكومة الإلكترونية ليسمح بإدخال البيانات وانتقالها بطريقة آلية تمنع الازدواجية.

ثانياً: أهداف التصور المقترح

13. التعرف على مدى تحقق أهداف سياسة الجامعة من خلال تقويم النظام التعليمي والأكاديمي والإداري.

14. التعرف على مدى كفاءة نظام الأقسام والكليات والمراكز التابعة كوحدة في النظام التعليمي والأكاديمي والإداري بشكل دوري وصولاً إلى التعرف على كفاءة النظام الجامعي الشامل.

15. تطوير أداء الجامعة وتحسين أدائها بناء على نتائج التقويم المستمر وصولاً إلى معالجة مواطن الضعف بنظام تقويمي شامل دقيق وفق أسلوب ومنهج تحليل النظم.

16. تحقيق تغذية راجعة مستمرة ودقيقة على مستوى الجامعة والنظام ككل.

17. التوصل إلى تقويم متكامل يخدم العملية الأكاديمية والتعليمي والأكاديمي والإدارية بيسر وسهولة.

18. بناء نظام تقويمي يتوافق مع خطط الجامعة الإستراتيجية.

19. بناء نظام ذي مرونة عالية يمكن تعديله بحيث يكون صالحاً لأي نظام تعليمي وأكاديمي يتم تقويمه ويساير المتغيرات ويواكب التطور الهائل تقنيَاً وأكاديمياً وتعليمياً.

ثالثاً: مميزات التصور المقترح: بالإضافة إلى ما ذكر يمتاز التصور المقترح للبرنامج بالآتي: (1) توفير الجهد والوقت بتصميم التصور بشكل يمكن ربطه ببرامج الجامعة المختلفة بحيث يتيح إمكانية تدفق المعلومات (Dataflow) بين قاعدة المعلومات في جميع البرامج الحاسوبية داخل الجامعة. (2) يعتمد التصور على طريقة حاسوبية آلية يستطيع القيام بها رئيس الجامعة أو عميد الكلية أو رئيس القسم أو المشرف الأكاديمي بعد تدريبهم. (3) سهولة الحصول على تقارير تفصيلية جزئية أو تقارير نهائية موضوعية عن أقسام أو كليات الجامعة كوحدات مصغرة وعن النظام التعليمي والأكاديمي والإداري بصورته المتكاملة. (4) النظرة الشمولية للتصور، حيث ينظر للعملية التعليمية والأكاديمية والإدارية ككل بمدخلاتها، وعملياتها، ومخرجاتها.

رابعاً: الإطار العلمي للتصور

يعتبر مفهوم النظم من أكثر المفاهيم ذيوعاً وانتشاراً في مجالات التحليل والتقويم والتخطيط، لوضوحه ومرونته وقابليته للتطبيق، وفي ضوء هذا المفهوم يمكن أن ينظر إلى النظام التعليمي والأكاديمي والإداري من خلال مكوناته الأربعة وهي: المدخلات، والعمليات والمخرجات، والبيئة المحيطة ومن ثم يمكن تحليل وتقويم عناصر النظام وأجزائه استناداً إلى معايير الكفاية، التوازن (للمدخلات) ومعايير

الأداء، التفاعل (للعمليات) ومعايير الفاعلية، والكفاءة (للمخرجات)، كما أن مفهوم النظام يسمح بمعالجة النظام التعليمي والأكاديمي والإداري من المنظور الشامل أو المنظور المصغر بالشكل الذي يؤدي إلى التكامل بين التحليل الكلي والتحليل الجزئي لأجزاء النظام وعناصره على مختلف المستويات والمراحل.

ويوفر مفهوم "التقويم التخطيطي" إطاراً منطقيَاً لربط مرحلة التقويم بمرحلة استشراف المستقبل التعليمي والأكاديمي والإداري وإعداد الخطط المستقبلية للتعليم، نتيجة أن مرحلة التقويم هي الخطوة الأساسية الأولى لسائر الدراسات التخطيطية والمستقبلية.

ويقوم التصور بوضع نواة لنظام تقويمي متكامل للجامعة يأخذ في الاعتبار كل مكونات النظام التعليمي والأكاديمي والإداري، مستفيداً من تقنية المعلومات في إعطاء مقياس رقمي لكل مكونات العملية التعليمية والأكاديمية والإدارية، بحيث يبدأ بالمدخلات التي يتم تقويم مدى كفايتها وتوازنها، وتشمل المدخلات البشرية: (رئيس الجامعة، وكلاء الجامعة، أعضاء هيئة التدريس، الموظفين، والعاملين)، والمدخلات المادية: (المبنى الجامعي، والتجهيزات الجامعية، والمختبرات، والمعامل، والملاعب، والتكلفة المادية، والميزانيات، والمخصصات... وغيرها)، والمدخلات شبه المادية: (الأهداف، السياسات، الخطط التنموية، الأنظمة واللوائح، والخرائط التنظيمية، والسلطات، والصلاحيات، والهياكل والإجراءات والقواعد، والمناهج والخطط الدراسية والأنشطة، وطرق التدريس، والوسائل التعليمية والأكاديمية والإدارية والاختبارات، والتقويم ... وغيرها).

وفي جانب العمليات يتم تقويم عملية التفاعل ومستوى الأداء للعناصر البشرية، والمادية، وشبه المادية، وتقويم عملية التفاعل بين عناصر النظام الداخلي والبيئة الخارجية بما تشمله من مؤسسات أكاديمية واجتماعية مثل: الأسرة، المسجد، ووسائل الإعلام، والقطاع الخاص وغير ذلك من المؤسسات المجتمعية ذات العلاقة بالعملية الأكاديمية.

كما يتم في المحور الثالث تقويم الكفاءة والفعالية للمخرجات البشرية، والمخرجات

غير البشرية التي تتضمن سائر الأنظمة والفعالية المتعلقة بخدمة المجتمع والدراسة العلمي.

خامساً: أهم العناصر الأساسية للجامعة كنظام

وقد تمحورت مؤشرات التصور في رصد جميع مكونات النظام التفصيلية في الجامعة والتي تتوزع على العناصر الرئيسية للنظام على النحو الآتي:

- **المدخلات:** وهي إما مدخلات بشرية، مثل: (الطلاب، وأعضاء هيئة التدريس، الإداريين، المشرفين الأكاديميين، أو مدخلات مادية، مثل: (المباني، والملاعب، والمطاعم، والنقل الطلابي، والميزانيات، والتكلفة التعليمية والأكاديمية والإدارية والمعامل، والأثاث، والتجهيزات المادية، والمدخلات شبه المادية كالمقررات، والمناهج، أو طرق التدريس، أو الوسائل التعليمية والأكاديمية والإدارية، أو الأنشطة، وضوابط التحكم في نوعية التعليم (الاختبارات، والأهداف والسياسات والأنظمة، والسلطات، والصلاحيات، والإجراءات، والقواعد).

- **العمليات:** ويتم خلالها تحويل المدخلات إلى مخرجات تعليمية، حيث تسعى المؤسسة التعليمية والأكاديمية والإدارية من خلال وظائفها الثلاث: التدريس، والدراسة العلمية، وخدمة المجتمع إلى تحويل الموارد المتاحة لها إلى الإنتاج الرئيسي للعملية التعليمية والأكاديمية والإدارية، وهو التعلم الذي يعمل على إحداث تغيرات في الجانب المعرفي أو الخلقي أو السلوكي للطلاب، ومن ثم أيجاد تغيرات اجتماعية أو ثقافية على مستوى المجتمع والتي بدورها قد تؤثر على الأفراد.

- **المخرجات:** وهي ناتج العمليات التي حدثت داخل النظام الجامعي، وتشمل المخرجات كل القيم والمفاهيم والاتجاهات والأفكار والتغيرات السلوكية التي طرأت على الطالب وأثرت في نظرته إلى الأمور، ويصعب إعطاء تقدير دقيق لهذه المخرجات، لأنه من الصعب قياسها؛ نظراً لأنها غير متجانسة بدرجة كبيرة وتوزيعها بين مخرجات تامة وناقصة، كما لا يمكن تقديرها بثمن أو إعطاء قيمة رقمية لها. إلا أن البرنامج سيسعى إلى تأطيرها في شكل

مؤشرات يتم تحويلها إلى معطيات رقمية تساعد في قياس المخرجات.

– **التغذية الراجعة:** وهي التي تسهم في تصحيح أو تعديل مسار تنفيذ العمليات وإعادة تقديم نسبة من مخرجاتها أو أدائها إلى مدخلاتها لكي تؤثر في الممارسات التالية، وهذه المخرجات تكون مهمة في عملية الضبط، وتتكون في أغلب الأحيان من المعلومات، وهذا هو بالضبط ما يوفره البرنامج الآلي من معلومات لصاحب القرار في الجامعة أو الإدارة التعليمية والأكاديمية والإدارية ولصانع القرار بحيث يعمل في صورة موضوعية ورقمية لمواجهة جوانب القصور التي تحتاج إلى تدخل وجوانب القوة التي يمكن تعزيزها.

– **بيئة النظام:** وتشمل بيئة النظام على البيئة العامة للمؤسسة التعليمية (النظام الديني، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي)، والبيئة الخاصة (كالمجتمع بكافة شرائحه، والمجتمع التعليمي العام والجامعي)، وبيئة الجامعة هي مجموعة الأشياء والحدود والقيود التي يمكن أن تمارس تأثيرها على سير عمل الجامعة، وأي تغيير في البيئة لابد من أن يؤدي إلى إعادة تكوين الظروف الداخلية لسير عمل الجامعة، ولقد تعامل معها البرنامج في جوانب مختلفة تدخل ضمن المدخل تارة؛ والعمليات أو المخرجات تارة أخرى.

ويؤكد (صائغ، 2002م) أن مرحلة التقويم هي الخطوة الأساسية الأولى للقيام بعمليات التخطيط للمستقبل، حيث لا تخطيط دون تقويم، ولا جدوى من تقويم بمعزل عن التخطيط، كما أن التقويم بمفهومه الشامل (الذي تبناه التصور المقترح) يتم من خلال تقويم جميع مكوناته: (المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والبيئة المحيطة)، وتحليلها وتقويمها استناداً إلى معايير الكفاية، والتوازن، والأداء والتفاعل، والفاعلية، والكفاءة، وبالتالي التعرف على مواطن القوة في النظام التعليمي والأكاديمي والإداري لدعمها وتطويرها ومواطن الضعف لمعالجتها وتلافيها، وتتضمن مرحلة التقويم ما يلي:

1. تقويم مدى الكفاية والتوازن في المدخلات البشرية، والمادية، وهذا يستوجب التعرف على المؤشرات التي يتم في ضوئها تحديد الحد الأدنى أو المناسب من الكفايات الكمية والنوعية للمدخلات،

والتعرف على المؤشرات التي يتم من خلالها التأكد من تحقيق التوزيع الأمثل للمدخلات.

2.تقويم عمليات التفاعل ومستوى الأداء في النظام التعليمي والأكاديمي والإداري للعناصر البشرية، والمادية، وشبه المادية، والتفاعل بين العناصر الداخلية والبيئة الخارجية، وهذا يتطلب معرفة المؤشرات التي يتم من خلالها تحديد مستوى عملية التفاعل لعناصره.

3. تقويم الكفاءة والفعالية لمخرجات النظام التعليمي والأكاديمي والإداري البشرية أو غير البشرية، ويتطلب هذا معرفة المؤشرات التي يتم من خلالها تحديد مدى تحقيق المواصفات أو الكفايات المطلوبة بأقل التكاليف الممكنة، وكيفية أداء النظام ونوعه، ويضيف (صائغ، 2002م) أنه في العادة يتطلب الأمر تحقيق هذا التوازن بين معياري الكفاءة الفعالية، وبقدر تحقيق هذا التوازن يمكننا ذلك من الحكم على أن النظام قد بلغ درجة صحيحة في العمل.

للإجابة على سؤال الدراسة الثاني والذي نصه "ما الآليات التنفيذية الذي يقوم عليها التصور المقترح"؟ يعد هذا التصور من النماذج التي تقوم على استثمار الإمكانات التقنية بما يحقق أعلى سرعة ودقة مطلوبة في التقويم وما يحقق الاستمرار المطرد والتكامل النوعي والزمني بما يحقق أعلى مستوى من التطوير والتحسين المستمر.

وبناء على مفهوم تحليل النظم كما ذكر سابقاً تم تقسيم كل من المدخلات والعمليات والمخرجات إلى معيارين رئيسيين وفق الجدول رقم (1):

جدول (1) يمثل معايير أقسام نظام التعليم في الجامعة

المدخلات	العمليات	المخرجات
مدى الكفاية	أداء العمليات الإدارية	الفاعلية
مدى التوازن والعدالة	العمليات الفنية التفاعل	الكفاءة الداخلية

كما يتم تقسيم تلك المعايير لكل المدخلات والعمليات والمخرجات إلى عدة عناصر يتضح من خلالها شمولية دور كل منها وطبيعة المقاييس التي يمكن من خلالها الحكم بشكل فوري وسريع على تحقق المعيار من عدمه، وقد تمت مراعاة التوازن النسبي بينهم حيث ربطت نسبة المدخلات والعمليات كقسمين مترابطين متكاملين، أما المخرجات فخصصت وحدها نسبة مستقلة كنتيجة.

الوزن النسبي: يتم حساب الوزن النسبي لكل من المدخلات والعمليات على مستوى

الأقسام والأجزاء والعناصر كل حسب متعلقه، ويتم حساب المخرجات وحدها كنتيجة مستقلة لما يتم من عمليات بين المدخلات وتوضح الجداول التالية تلك المعايير ووزنها النسبي على جميع المستويات التجزيئية على النحو التالي:

أولاً: المدخلات وفق جدول رقم (2):

جدول (2). وتمثل نسبة معينة من مجمل المدخلات والعمليات

القسم	الجزء	العنصر %	القسم
مدى الكفاية %	موارد بشرية %	رئيس الجامعة	
		وكلاء الجامعة	
		أعضاء هيئة التدريس	
		المرشدون الطلابيون	
		الإشراف الأكاديمي	
		الطلاب	
	موارد مادية %	مبنى الجامعة	
		الأنظمة	
		المنهج	
مدى التوازن والعدالة%	توازن المواد%	موارد عامة	
		موارد خاصة	
	العدالة الفنية %	تكافؤ الفرص	

ويلاحظ أنه تم تقسيم كل من مدى الكفاية ومدى التوازن والعدالة إلى قسمين يضم كل منهما مجموعة عناصر تمثل في مجلها (12) عنصراً خاصاً بالمدخلات تقسم إلى عدة معايير تمثل نسبة معينة من معايير المدخلات والعمليات.

ثانياً: العمليات وفق جدول رقم (3):

جدول (3). (وتمثل نسبة معينة من مجمل المدخلات والعلميات)

القسم	الجزء	العنصر	%
العمليات الإدارية %	التنظيم %	قبل القبول والتسجيل	
		أثناء القبول والتسجيل	
		ما بعد القبول والتسجيل	
		الجدول الزمني	
		توزيع الطلاب	
		عضو هيئة التدريس	
		المبنى الجامعي	

القسم	الجزء	العنصر	%
	الموارد %	الهيئة الإدارية	
		المقررات الدراسية	
		المختبرات ومصادر التعلم	
		الصحة والسلامة	
العمليات الفنية %	الطلاب %	التوجيه والإرشاد	
		النشاط الجامعي	
	الإشراف الأكاديمي %	تقويم وتطوير عضو هيئة التدريس	
		التخطيط الجامعي	
		العلاقة بالمجتمع	
	التعلم والتعليم %	التدريس	
		الاختبارات والتقويم	
		المنهج الجامعي	

ويلاحظ أنه تم تقسيم كل العمليات الإدارية والعمليات الفنية إلى قسمين يضم كل منهما مجموعة عناصر تمثل في مجملها (19) عنصراً خاصاً بالعمليات تقسم إلى عدة معايير تمثل نسبه معينة من معايير المدخلات والعمليات.

ثالثاً: المخرجات وفق جدول رقم (4)

جدول (4) الفاعلية والكفاءة

القسم	الجزء	العنصر	%
الفاعلية	أداء الطلاب %	التحصيل الدراسي	
	أداء الجامعة %	موارد خاصة	
		المشاركة المجتمعية	
الكفاءة الداخلية %	الكفاءة الإنتاجية %	الإنتاجية	
		الفاعلية	

ويلاحظ أنه تم تقسيم كل من مدى الفاعلية والكفاءة إلى قسمين يضم كل منهما مجموعة عناصر تمثل في مجملها (5) عناصر خاصة بالمخرجات تقسم إلى مجموعة من المعايير.

درجة المعيار: يشير التصور المقترح إلى أنه يتم احتساب لكل عنصر من العناصر على مستوى المدخلات والعمليات والمخرجات درجة قدرها (5) خمس درجات تتراوح خلالها درجة تحقق ذلك العنصر بحيث يحصل العنصر على خمس درجات

كاملة في حال تحققه ويقل بدرجة ضعف تحققه حتى يصل إلى الصفر في حالة عدم تحقق شيء منه، وما زاد على خمس درجات يحسب على أنه هدر في ذلك العنصر.

كيفية قياس درجة المعيار: تقسم درجة المعيار إلى عدة فروع في التصور بحيث يكون قياس الدرجة من خلال معايير واضحة وسهلة ولها قيمة (جزء من خمسة) وتتقسم إلى قسمين هما: (1) معايير مقسمة الدرجة، ولكل درجة معيار لا يزيد مجموعها على خمس درجات، حيث يمكن من خلالها القياس على النحو التالي:

حصر فئات الطلاب	3	تدقيق الوثائق = 2+ تصنيف المقررات = 2+ تحديد النسب =1

(2) معايير تقاس من قيمة متوسط قيمي لما يراد أن يقاس، مثل متوسط درجة تقويم الأداء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس حيث تحسب رياضياً.

كفايات عضو هيئة التدريسين	3.5	(مجموع درجات تقويم الأداء الوظيفي/ عددهم) 100*5
عدد الوكلاء	5.7	العدد الحالي / العدد المحدد نظاماً) * 5

ويلاحظ في مثل هذه الحالة أنه قد يكون هناك هدر في حال كون المتوسط أكبر من المتوسط المحقق للعنصر بدرجة كاملة مثل: وجود عدد وكلاء الجامعة أكثر من حاجة الجامعة النظامية فيمثل الزيادة في المتوسط هدراً.

وفي حالة عدم وضوح تقسيم درجة المعيار يمكن عمل دليل استرشادي للنموذج المقترح لتوضيح أكثر بالمقصود، مثلاً يتم تحديد المستوى الاقتصادي لأسر الطلاب يتضح أكثر من خلال الشرح التالي:

المستوى الاقتصادي	متوسط الدخل للطلاب السنوي من خلال :ضعيف30000> ، متوسط60000 > ، جيد90000> ، عالي >90000

للإجابة على سؤال الدراسة الثالث والذي نصه "ما الخطوات الإجرائية والمراحل لتطبيق التصور المقترح"؟ للإجابة على هذا السؤال تم وضع خطوات ومراحل بناء التصور التالية:

أولاً: مرحلة الإعداد:

وتشتمل هذه المرحلة على: (1) الاطلاع على مراجع وأبحاث ودراسات تحليل النظم التعليمية والأكاديمية والإدارية،

وإدارة وتقويم التعليم العالي ونظم المعلومات الإدارية التي توافرت للباحث. (2) دراسة الإمكانات التي تقدمها تقنية الحاسب في توظيف المفاهيم المدرجة ضمن متطلبات دراسة المقرر. (3) تطوير الفكرة، وذلك باقتراح نظام آلي يستخدم فيه تحليل النظم لتقويم أداء الجامعة كمنظومة تعليمية. (4) رصد وتحديد جميع عناصر النظام الجامعي المحتملة في محاوره الثلاثة: (المدخلات، العمليات، المخرجات)، (5) وضع المؤشرات والمحكات لقياس جميع عناصر النظام التي تم حصرها.

تصميم وبناء تصور برنامج التقويم:

يتم في هذه المرحلة إدراج أكبر قدر من العناصر الأساسية للنظام والمؤشرات التقويمية لها موزعة على محاور النظام: (المدخلات، العمليات، المخرجات)، ويتم وضع ميزان رقمي لكل عنصر يكون معياراً للقياس والتقويم؛ ومن ثم بناء شبكة تخطيطية لقاعدة معلومات تضم كل العناصر ومعايير القياس يتم تفريغ المعلومات بها وتكون الأساس للنظام. (1) إعداد دليل التقويم: حيث يتم إعداد دليل للعناصر التي تم رصدها في قاعدة المعلومات من مدخلات وعمليات ومخرجات ومؤشرات تقويمها. (2) توفير الأجهزة وأدوات التقويم: حيث يفترض في هذه المرحلة توفير قاعدة بيانات مبنية على ما تم التوصل إليه من توصيات المحكمين في تصميم البرنامج الحاسوبي.

تطبيق التصور:

يلزم بعد وضع التصور وبرمجته أن يتم حساب درجة ثبات التصور وصلاحيته للتجريب أو التعميم، والتأكد من سلامة تصور البرنامج وسد المنافذ والعيوب التي قد توجد، والتعرف على المدة الزمنية التي يحتاج اليها فريق التقويم، والتعرف على الجزئيات التي من المهم ربطها آلياً بالتصور للبرنامج من خلال قاعدة معلومات البرنامج الحاسوبي، والتعرف على إمكانية وسهولة التطبيق، وتحديد دور كل من رؤساء الأقسام وعميد الكلية المختارة والفريق المقوم.

وبعد إجراء التطبيق يتم:

أ. يتم قياس الثبات من خلال معامل الارتباط (بيرسون) لمعدلات الارتباط على النحو التالي: معامل الارتباط بين إدارة

القسم وإدارة الكلية، ومعامل الارتباط بين إدارة القسم وإدارة الجامعة، ومعامل الارتباط بين إدارة الكلية وإدارة الجامعة. ويجب أن تكون نسبة الثبات عالية خاصة بين الجهات المشرفة من الجامعة، ويكون ذلك دليلاً كافياً على ثبات التصور بدرجة عالية ذات مؤشر على صدق تعميمه.

ب. إن الزمن المحدد لإجراء التقويم لا يتجاوز في أطول الظروف أسبوعاً دراسياً على أن تكون مصادر التقويم معدة لذلك، مع حصر كثير من المعلومات يمكن أن تستجلب حاسوبيَاً من البرنامج المقترح حال ربطه بأنظمة الجامعة الأخرى.

ج. أن تطبيق التصور يمكن بشكل سهل ويسير وذلك لوضوح معاييره وشمولها سواء من قبل إدارة الجامعة أو من قبل الإشراف الأكاديمي(عميد /رئيس قسم) أو من الفرق الزائرة وذلك لتحديد مصادر التقويم ووضوحها وتوافرها في النظام الجامعي، **وعليه يمكن أن يكون التقويم ذا شقين: الشق الأول:** يقوم به رئيس القسم من خلال متابعته طوال العام الدراسي بحسب وقته وحسب مصادر رصده. **والشق الثاني:** يقوم به فريق زائر من الجامعة (الجودة) أو من الإشراف أو منهما معاً مع مشاركة أعضاء هيئة التدريس ويكون ذلك بمثابة التأكد من صحة التقويم وربطه بمصادره المتوافرة في الجامعة والمحددة سابقاً والمعروفة لدى الجميع.

ثانياً: مرحلة التجريب:

تحدد مرحلة التجريب حال الانتهاء من تصميم التصور للبرنامج والتأكد منه. **حيث يتم هذه المرحلة:** (1) دعم تجريب المشروع من قبل المسؤولين في الشئون الأكاديمية في الجامعة، وتشكيل فريق تقويم تجريبي ميداني يتم تدريبهم على استخدام التصور للبرنامج بطريقة سليمة، واختيار بعض الأقسام في الكليات للتطبيق الأولي للتصور، ومن ثم تدريبهم على تطبيق البرنامج، وذلك للتعرف على جوانب القصور وتدارك ما يستجد من عناصر ومعايير ويتم في هذه المرحلة اتباع الأسلوب العلمي لتجريب أدوات القياس، حيث يتم بناء عليه دراسة إمكانية تطبيقه على وحدات تعليمية في بيئة واحدة (كلية) بهدف توسيع تطبيقه على مجتمع الجامعة الشامل. (2) وتقويم البرنامج من خلال التطبيق التجريبي يتم مراجعة التصور

للبرنامج، وتقويمه بعد استكمال التحليل الأولي لمعالجة الصعوبات والسلبيات التي واجهت التطبيق الأول. (3) التطبيق الميداني التجريبي الأخير، حيث يقترح الباحث اختيار ثمانية أقسام بمعدل قسم من كل كلية من كليات الجامعة لتطبيق التجربة، ويتم استكمال تحليل البيانات بصورة تقترب من الشكل النهائي للبرنامج وصولاً إلى التطبيق الشامل على جميع الأقسام في كليات الجامعة. (4) التقويم المستمر، حيث سيوفر التطبيق المستمر تغذية راجعة للتقويم وستكون بمثابة إطار مرجعي مستمر للتصحيح وإعادة التطبيق.

ثالثاً: مرحلة التعميم

في ضوء ما تسفر عنه نتائج مرحلة التجريب وفي حالة نجاح التطبيق يتم في هذه المرحلة الآتي: (1) إطلاع قيادات في الجامعة على نتاج التجربة. (2) بحث إمكانية تطبيق المشروع مع المسؤولين في الجامعة وتطبيقه في العام الجامعي الذي يلي سنة الموافقة عليه. (3) تشكيل فريق أو لجنة لوضع برامج تدريب وتطبيق البرنامج.

ملخص النتائج:

قدمت الدراسة إطاراً موحداً لكيفية تحليل وتقويم نظام التعليم الأكاديمي والإداري في جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية في ضوء أسلوب النظم بطريقة تعتمد على استخدام آلية إلكترونية شاملة، ويتيح تطبيقه على الصورة المصغرة (القسم) أو على (الجامعة) كمنظومة شاملة للعمل التعليمي والأكاديمي والإداري وصولاً إلى وضع تصور لإيجاد برنامج إلكتروني يمكن من خلاله تقويم الأداء في الجامعة وتشخيص الواقع وتحديد مشكلات النظام بطريقة إحصائية آلية فورية مستمرة، ومن ثم استشراف مستقبل الأداء في الجامعة، ووضع خطة شاملة لتحقيق الأهداف والسياسات والبرامج المطلوبة.

وحدد الباحث بعد استكمال هذا المشروع التقويمي مجموعة من البرامج والمشاريع الأخرى التي تبنى على نتائج التقويم ضمن مشروع الجامعة للوصول إلى نموذج تقويمي وتخطيطي لنظام التعليم في الجامعة ويمكن تقسيمها إلى مرحلتين، هما:

1. مرحلة الإعداد والتخطيط والنمذجة: وهي المرحلة التي تتضمن مشروع نمذجة وتخطيط النظام التعليمي والأكاديمي والإداري ويتضمن الآتي: (أ) استشراف مستقبل التعليم الأكاديمي في الجامعة. (ب) وضع خطة إستراتيجية شاملة طويلة المدى بالإضافة إلى الخطط التفصيلية للنظام التعليمي والأكاديمي والإداري في الجامعة. (ج) تطوير نموذج تقويمي تخطيطي لنظام التعليم في الجامعة. وتتطلب هذه المشاريع والبرامج وضع خطط العمل التفصيلية للدراسات والأنشطة اللازمة لتنفيذ المشاريع والبرامج المعدَة، وتشتمل على وصف للمشكلة وتحديدها وصياغة أهدافها بأسلوب إجرائي، وتحديد أدوات القياس والمعايير ومنهجية الدراسة، ووضع جدول زمني لخطوات الدراسة، ما سيتم تفصيلها في البرامج المعدة لها في حينها.

2. **مرحلة التصميم والتنفيذ:** وهي المرحلة التي تم فيها إعداد التصور للبرنامج وإنفاذ تجربة التقويم الآلي الشامل لتطوير الأداء التعليمي والأكاديمي والإداري وتتضمن عدة مشاريع تتفرع إلى البرامج التالية: (أ) برامج تقويم مدى الكفاية والتوازن في المدخلات البشرية، والمدخلات شبه المادية، والمدخلات المادية. (ب) برامج تقويم عملية التفاعل ومستوى الأداء للعناصر البشرية والمادية وشبه المادية، وتقويم عملية التفاعل بين عناصر النظام الداخلي والبيئة الخارجية المحيطة به. (ج) برنامجي تقويم مستوى الكفاءة والفاعلية للمخرجات البشرية، وغير البشرية.

كما خلص التصور المقترح إلى تحديد أهمية التصور المقترح، ووضع أهدافه، وتحديد مميزاته، وتحديد أهم العناصر الأساسية للجامعة كنظام، وتقديم آليات لتنفيذ التصور المقترح، ووضع الدراسة نموذج للتقويم الآلي الشامل للأداء الجامعي، حيث يمكن تحويل المعايير المصنفة إلى نموذج حاسوبي يمكن من خلاله تقويم الأداء الجامعي بطريقة آلية وسهلة وسريعة، بحيث تتضح فيه بشكل مجدول كل التقسيمات بشكل مباشر وتتضح فيه الدرجة المدخلة وجميع متعلقاتها حيث إن كل درجة معيار لها نسبة من العنصر ومن ثم من الجزء ومن

ثم من القسم ومن ثم من المدخلات أو العمليات أو المخرجات.

التوصيات:

بناء على نتائج الدراسة فإن الباحث يوصي بما يلي:

1. التأكيد على أهمية استكمال البنية الأساسية لمشروع البوابة الإلكترونية لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية والتي يمكن من خلالها الربط والوصول إلى كافة الخدمات التي يقدمها التصور المقترح.
2. تكليف مركز المعلومات بدراسة التصور المقترح ووضع الخطط الإدارية والتقنية المطلوبة لتنفيذه.
3. الشراكة مع بيوت خبرة تقنية لتنفيذ التصور المقترح سعياً لتوفير الوقت والجهد وزيادة إمكانية سرعة التنفيذ وتسهيل المتابعة.
4. تطبيق التصور المقترح على أقسام الجامعة كمرحلة أولى ثم الكليات ثم منظومة الجامعة.
5. التأكيد على أهمية وجود لجنة للتقويم والتطوير في الجامعة.
6. ضرورة توفير الدعم المادي اللازم لإنجاز وتنفيذ التصور المقترح.
7. تحديد الاحتياجات التدريبية اللازمة لتحقيق أهداف التصور المقترح ووضع البرامج التدريبية للمعنيين بتطبيقه.
8. عقد ورشة عمل داخل الجامعة تناقش التصور المقترح للتطبيق وتقوم بالتهيئة لتنفيذه.

المراجع العربية:

أحمد، شكري سيد.(1418هـ). *دراسة انتقادية لبحوث ودراسات التقويم الشامل للجامعة*، رسالة الخليج العربي، العدد 64، السنة 12، مكتب التربية العربي لدول الخليج، الرياض.

البابطين، عبد العزيز. (1418هـ). *أسس تقويم البرامج الأكاديمية في التعليم العالي*: ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رؤى مستقبلية، جامعة الملك سعود، الرياض.

البكري، سونيا محمد. (1993م). مقدمة في نظم المعلومات الإدارية. الإسكندرية، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية.

جبر، عرفات. وداوود صنوبر. (2010م). الأخلاقيات الإدارية وأثرها في الأداء المؤسسي، مجلة جامعة النجاح، نابلس.

حباكه، أمل سعيد محمد. (2004م). تجويد الأداء الجامعي من خلال تطبيق نظام

الاعتماد دراسة مقارنة في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وأساليب الإفادة منها في جمهورية مصر العربية، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأزهر الشريف.

حسين، أحمد حسين. (2000 م). تحليل وتصميم النظم، الإسكندرية، الدار الجامعية.

الخميسي، السيد سلامة. (1428هـ). معايير جودة المدرسة الفعالة في ضوء منحى النظم (رؤية منهجية)، للقاء السنوي الرابع عشر للجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية جستين، 28–29 ربيع الآخر 1428هـ، القصيم.

دمنهوري، زهير. وعادل عبد الله. (1430هـ). نحو بناء منظومة للمؤشرات الرئيسة لقياس الأداء بجامعة الملك عبد العزيز، وكالة التطوير، جامعة الملك عبد العزيز.

الرياحنه، محمد سلمان. (2013م). منحى النظم وتطبيقاته التربوية، وزارة التربية، مملكة البحرين.

الزهراني، سعد. (1998م). التجربة الأمريكية في تقويم مؤسسات التعليم العالي وما يستفاد منها للجامعات السعودية– ندوة التعليم العالي في المملكة العربية السعودية: رؤى مستقبلية، جامعة الملك سعود، الرياض.

سلطان، إبراهيم. (2000م). نظم المعلومات الإدارية، مدخل إداري. ط2. مصر: الدار الجامعية.

سليم، إبراهيم الحسينه. (1998 م). نظم المعلومات الإدارية. ط1. الأردن: مؤسسة الورق.

سمير، إسماعيل مصطفي. (2000م). تحليل النظم: منظومة الإدارة بالمعلومات، مقدمة في منهجيات التحليل والتصميم. القاهرة: دار نافع للطباعة.

صائغ، عبد الرحمن أحمد وزملائه.(1414هـ). تقويم العملية الأكاديمية بجامعة الملك سعود، كلية التربية، الرياض.

صائغ، عبد الرحمن أحمد. (1419هـ). الإطار العام لتقويم وتخطيط النظام التعليمي والأكاديمي والإداري في المملكة العربية السعودية تصور مبدئي، ورقة عمل غير منشورة مقدمة لفريق التقويم الشامل للتعليم، ذو القعدة، الرياض.

صائغ، عبد الرحمن بن أحمد وآخرون. (2002م). أنموذج حاسوبي للتقويم الشامل لمدارس التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، دراسة غير منشورة، قسم الإدارة التربوية، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

صائغ، عبد الرحمن بن أحمد. (2001م). التخطيط الشامل للتعليم في المملكة العربية السعودية، رؤى مستقبلية للعام 2020م ، وزارة التخطيط، الرياض.

صائغ، عبد الرحمن بن أحمد. (2007م). الواقع والتحديات والرؤى المستقبلية ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر العربي الأول حول

الجامعات العربية: التحديات والأفاق المستقبلية الذي تنظمه المنظمة العربية للتنمية الإدارية، والمنعقد في الرباط المملكة المغربية. خلال المدة من 9-2007/12/13م 1428 هـ.

صليحة، كاريش. (2000م). دور أنظمة المعلومات في تنمية القدرة التنافسية للمؤسسة. رسالة ماجستير. معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

طعيمة، رشدي. (1989م). تحليل المحتوى في العلوم الإنسانية. القاهرة: دار الفكر العربي.

عبابنة، صالح أحمد. (2011م). تقييم جودة الأداء الجامعي من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب جامعة مصراته، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (8)، ليبيا.

العبادي، هاشم فوزي وآخرون. (2008م). إدارة التعليم الجامعي- مفهوم حديث في الفكر الإداري المعاصر. عمان: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.

العزام، زياد فيصل. (2004م). دور شبكات نظم المعلومات ودعم الإدارة العليا في تحسين وتطوير الأداء، وزارة المالية الأردنية، عمان، الأردن.

عطيه، العربي. (2012م). أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات على الأداء الوظيفي للعاملين في الأجهزة الحكومية المحلية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر: مجلة الباحث، ع10.

أبو علي، عبد القادر خالد. (1431هـ). العوامل المدرسية المؤثرة في تطوير أداء مديري المدارس الثانوية بمحافظات غزة في ضوء مفهوم تحليل النظم الإدارية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، غزة، جامعة الأزهر.

الفيومي، محمد أحمد وآخرون. (ب ت). أساسيات تحليل النظم. مكتبة الفلاح.

الكبيسي، عبد المجيد حميد ثامر. (2010م). التربية السكانية: المفاهيم، الأهداف، المحتوى، منحى النظم، المنهجية، التقويم. عمان: مكتبة المجتمع العربي للطباعة والنشر والتوزيع.

محفوظ، أحمد فاروق. (2000م). اتجاهات حديثة في تقويم أداء المتعلم، المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي. القاهرة.

مخيمر، عبد العزيز جميل. (2000 م). قياس الأداء للأجهزة الحكومية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية. القاهرة.

المشيقح، محمد بن سليمان. (1989م). تقنيات التعليم واستخدام أسلوب النظم في تصميم التعليم، مجلة كلية التربية، جامعة عين شمس، العدد الثالث عشر، القاهرة.

مكتب التربية العربي لدول لخليج. (1418هـ). استشراف مستقبل العمل التعليمي والأكاديمي

والإداري في دول الخليج العربية رؤية أولية. الرياض.

المنيف، محمد صالح عبد الله. (1412هـ). الإدارة الجامعية في ضوء مهام مدير الجامعة السلوكية والتعليمي والأكاديمي والإداري والأكاديمية، ط1. البكيرية: مطابع البكيرية.

موسى، نبيل عزت أحمد. (1420هـ). أساسيات نظم المعلومات في التنظيمات الإدارية. الرياض: مطبعة النرجس.

النجار، فريد راغب. (2008 م). الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق. الأسكندرية: الدار الجامعية للنشر.

الهادي، محمد. (2001م). *تقنية الاتصالات وشبكات المعلومات*. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.

References:

Barnett, Ronald. (1992). Improving Higher Education: Total Quality Care. Society for Research into Higher Education, Ltd, London, England.

Braskamp, Lary A. John C .Ory. (1994). Assessing Faculty Work: Enhancing Individual and Institutional Performance. Jossey Bass Higher and Adult Education Series, 350 Sansome ، San Francisco,CA.44104

Osborne, Larry N. and Nakamura, Margaret. (2000). Systems Analysis for Librarians and Information Professionals. 2nd ed. Libraries Unlimited. Englewood, Colorado,

Roesler, D. Elmo. (1988). Assessment of institutional Effectiveness: A Position Paper prepared for the Committee on the Future of the Virginia Community College System.

مدى تضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية

د. لطفية بنت سراج قمرة (1)

جامعة أم القرى

الملخص: هدفت الدراسة لمعرفة مدى تضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية ووضع تصور مقترح لأهم مفاهيم التوعية الجنسية الأولية التي تسهم في إكساب النشء السلوك الجنسي السليم الذي يرتضيه ديننا الإسلامي الحنيف، وتحميهم من الشذوذ والانحرافات الجنسية، وتساعدهم على مرورهم بمرحلة المراهقة مروراً آمناً ومطمئناً. وشمل مجتمع الدراسة جميع الكتب المقررة لمادة الفقه التي يتم تدريسها بالمرحلة المتوسطة. ومن أهم النتائج: التوصل إلى عدد من مفاهيم التوعية الجنسية الأولية وفي مقدمتها: تقوى الله، والعفاف، والطهارة. كما اتضح أن كتاب الفقه للصف الأول المتوسط قد تناول أربع مفاهيم من مفاهيم التوعية الجنسية الأولية، على عكس كتاب الفقه للصف الثاني المتوسط الذي لم يتناول أي من هذه المفاهيم. أما كتاب الفقه للصف الثالث المتوسط فقد تناول ثلاثة مفاهيم منها فقط.

الكلمات المفتاحية: التوعية، السلوك الجنسي الإنساني، التوعية التعليمية، قواعد الشريعة الإسلامية.

==

The Extent of Inclusion of the Fundamental Sex Education Concepts in the Curriculum of Fiq Course in the Intermediate School Stage in Saudi Arabian General Education

Lutfiah Seraj Gamra (1)

Umm Al-Qura University

Abstract: This paper emphasizes the importance of sexual awareness and necessity of its inclusion in Saudi general education. The author of this brief research has noticed that illegal and vicious sexual practice has been increasing in Muslim and conservative Saudi society, especially among youth. Many reasons are behind this frightening increase, most important of which is lack of basic sexual awareness for youth in Saudi general education. Thus, the researcher defined this kind of awareness, and assured its positive role in preventing illegal and vicious sexual exercise, and sexual abuse among Saudi youth. Then, the researcher tested Al –Fiq courses of Saudi intermediate school to see how much their contents carry such information. The unfortunate result was almost nil. The researcher suggests appropriately including this kind of informative and educative awareness in Al– Fiq courses throughout the three years of intermediate school in Saudi general education.

Keywords: Awareness, human sexual behavior, educational awareness, rules of Islamic law.

==

(1) Assistant Professor-Islamic studies curriculum-Umm Al-Qura University	*(1) أستاذ مساعد-مناهج الدراسات الإسلامية -جامعة أم القرى*
e-mail: sfadil50@hotmail.com	*البريد الإلكتروني:*

المقدمة:

ساد في الأوساط الاجتماعية والتربوية وإلى فترة زمنية قريبة، أن الناشئة من الجنسين ليسوا بحاجة إلى التوعية الجنسية، لأن الحديث حول هذا الموضوع لا يصح بأي شكل من الأشكال، اعتقاداً من المربين والمعلمين بأن هؤلاء الناشئة يجهلون هذه الأمور، وسيكبرون يوماً ويعرفون ويفهمون كل هذه الموضوعات، دون أن يحرج الكبار أنفسهم في توضيحها لهم، ونتيجة للتقدم العلمي والتقني في جميع مجالات الحياة، والذي سهل عملية التواصل السريع والجذاب مع الناشئة، رأى كثير من المربين والخبراء ضرورة تقديم قدر من ثقافة التوعية الجنسية، ضمن المناهج التعليمية بصفة عامة، ومناهج التربية الإسلامية على وجه الخصوص، وفق أسلوب علمي وتربوي مناسب، لتحصينهم ضد كل ما هو غريب وشاذ من السلوكيات الجنسية، في إطار الضوابط الشرعية.

ولعل من أهم ما يقي المجتمعات من هذه الآفة الكبرى هو التوعية بطبيعة وأهمية الممارسة الشرعية للجنس أو ما يعرف بالتوعية الجنسية الأساسية الأولية. ولكن حساسية هذه المسألة تعيق القيام بهذا النوع من التوعية، لذا كان لزاماً إبراز اهتمام الإسلام بقضية الزواج، وتشريعه والحث عليه، قال تعالى: (يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا...) (سورة الحجرات:13) وكما حدد الإسلام تشريعات الزواج، وعمل على توضيح أحكام التزاوج، والترغيب في تعدد الزوجات، إذ قال تعالى في محكم التنزيل: (... فَانكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاء مَثْنَى وَثُلاَثَ وَرُبَاعَ...) (سورة النساء: 3). كما اهتم بآدابه، وأسس التعامل الجنسي السليم بين الأزواج من الرجال والنساء، وما يتصل بذلك من أمور التقديم للنفس، والمودة والسكن، مع الاهتمام بالذرية ومراحل نمو الأطفال، من بداية نشأتهم إلى آخر لحظات حياتهم، قال تعالى في كتابه الحكيم: (أَلَمْ يَكُ نُطْفَةً مِّن مَّنِيٍّ يُمْنَىٰ (37) ثُمَّ كَانَ عَلَقَةً فَخَلَقَ فَسَوَّىٰ (38) فَجَعَلَ مِنْهُ الزَّوْجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَىٰ (39) (سورة القيامة).

فضلاً عما يتصل بذلك من أمور الحمل والولادة والرضاع والفطام، كما جاء

الأمر بستر العورة لكل من الجنسين، مع تدريب الصبيان الذين بلغوا الحلم على وجوب الاستئذان كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنْكُمْ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا أَسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ﴾ (سورة النور:5) والعديد من الأحكام الشرعية الأخرى التي جعلها الله تتحكم في سلوكيات بني الإنسان، وتوجهها إلى الخير والرشاد، والتي يمكن من خلالها تلمس العديد من المفاهيم والأسس التي يمكن أن نطلق عليها اليوم مصطلح (التوعية الجنسية الأولية) في صورتها السوية والصحيحة، بل ويتعدى الأمر إلى إمكانية تلمس البعد الوقائي الذي تقوم عليه التربية الإسلامية في أصولها القويمة في هذا المجال، كغض البصر، والحجاب، والتحذير من الشذوذ الجنسي، نظراً لما تتضمنه الآيات القرآنية الكريمة من حقائق وثوابت، خاصة فيما يتعلق بأمور (حفظ الفرج) وطريقة إتيان الرجل للمرأة من حيث أمرهم الله، قال تعالى في كتابه العزيز: (نِسَآؤُكُمْ حَرْثٌ لَّكُمْ فَأْتُواْ حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ وَقَدِّمُواْ لأَنفُسِكُمْ....) (سورة البقرة:223). كما أن الشارع الحكيم لم يغفل عن الطهارة وأهميتها، والوضوء والحكمة من مشروعيته، والجنابة وغسلها، وعدة الطلاق والوفاة، لذا فلقد فرض الإسلام على كل مكلف أن يتعلم ما تصح به عباداته ومعاملاته وعقيدته، من أحكام شرعية شريفة كريمة لا تستقيم حياته إلا بها. (نور الدين، 2003: ص4)

ولقد كان للسنة النبوية الشريفة دوراً واضحاً ومتكاملاً مع القرآن الكريم، بل ومؤكداً له أيضاً في هذا المجال (مجال التوعية الجنسية الأولية) في كثير من المواقف الحياتية التي تعامل فيها الرسول صل الله عليه وسلم مع مختلف أنواع البشر رجالاً كانوا أم نساءً، صبياناً أو شباباً، وذلك من حيث التأكيد على القيم الخلقية الايجابية ومنها حسن الخلق، والقوامة، وحسن العشرة، والاستئذان، والعفة والحياء، وغيرها كثير، فجاءت أحاديثه الشريفة، وتوجيهاته فيها عليه الصلاة والسلام أنموذجاً إرشادياً فريداً من نوعه في هذا المجال، وما يتعلق به من موضوعات مختلفة ومتنوعة، فعن أبي أمامة رضي الله عنه قال: (إن فتىً شاباً أتى النبيَّ صل الله عليه وسلم . فقال: يا

رسول الله، ائذن لي بالزنا، فأقبل القوم عليه فزجروه، فقال صل الله عليه وسلم: ادنو، فدنا منه قريباً، قال: فجلس، قال: أتحبه لأمك؟ قال: لا واللَّه، جعلني اللَّه فداك، قال: ولا الناس يحبونه لأمهاتهم، قال: أفتحبه لابنتك؟ قال: لا واللَّه، يا رسول اللَّه جعلني اللَّه فداك، ... فوضع يده عليه وقال: اللَّهمّ اغفر ذنبه وطهر قلبه وحَصِّنْ فرْجَه فلم يكن بعد ذلك الفتى يلتفت إلى شيء) (ابن حنبل، 1421، حديث رقم 545/36). أما عن الاحتلام، والاغتسال، فَقد جاء عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ؛ أَنَّ أُمَّ سُلَيْمٍ قَالَتْ: (يَا رَسُولَ اَللَّهِ! إِنَّ اَللَّهَ لَا يَسْتَحِي مِنْ اَلْحَقِّ، فَهَلْ عَلَى اَلْمَرْأَةِ اَلْغُسْلُ إِذَا اِحْتَلَمَتْ؟ قَالَ: "نَعَمْ. إِذَا رَأَتِ الْمَاءَ) (البخاري، 1987، حديث رقم282).

كما تحدثت السنة النبوية الشريفة عن الحيض، والاستحاضة، والترغيب في الزواج الشرعي، ومعاشرة النساء، والقبلة، والباءة، قال رسول الله صل الله عليه وسلم: «يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج فإنه أغض للبصر وأحصن للفرج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وجاء» (البخاري، 1987، حديث رقم 3400). وتحدث صل الله عليه وسلم أيضاً في قضية العسيلة، والايلاج، وآداب الفراش، وذم التبتل والترهبن، وأمر بالتفريق بين الفتيان والفتيات في المضاجع وغير ذلك.

ومما تقدم ذكره نجد أن الإسلام قد رفع الحرج في مجال التوعية الجنسية الأولية، وتحدث عنها بكل صدق، وهو يهدف من خلال تشريعاته إقامة مجتمعات ربانية تخضع في كل حركاتها وسكناتها لمنهج الله سبحانه وتعالى، وعندما يتحدث القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة عن الجنس، فإنهما يتحدثان بالأسلوب الذي يفي بالغرض ولا يخدش الحياء. (واصل، 1986: 61) وتأكيداً على ذلك ما جاء في قصة يوسف عليه السلام مع امرأة العزيز في وصف ذلك الموقف الصعب المخيف: (وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُو فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ...) (سورة يوسف: 23) ويسجل للتربية الإسلامية اعترافها بالطاقة الجنسية من حيث المبدأ، وهو اعتراف صادق وصريح، فهولا يعترف بها ضرورةً هابطة، ولا خلسة تختلس بين أجنحة الظلام، بل على العكس من ذلك

فإنه يرفعها ويطهرها ويرتقي بها. (الخالدي، ج1، 1984: 521) ويلحظ ذلك جلياً من خلال القواعد التنظيمية التي أرساها الإسلام للسلوك الجنسي، بحيث يتم من خلالها تجفيف منابع الفتنة، وإطفاء لهبة الإثارة الجنسية المفتعلة لحماية المجتمع من التفكك والانهيار.

أما في المجتمع السعودي فإن الحديث عن التوعية الجنسية الأولية، يعتبر غالبا من الموضوعات التي لا يصح الخوض فيها مطلقاً، وفى جميع المجالات الدراسة أو التعليمية، بل هو المنطقة المحظورة أصلاً–ظناً من الرافضين للحديث عنها أنهم يحمون أنفسهم وأبنائهم–في الوقت الذي يغزوهم الغرب بثقافته وحضارته وقيمه المنهارة عبر وسائل إعلامه المتطورة، وفى الوقت الذي تزداد فيه الممارسة الجنسية السيئة في مجتمعاتهم. (أبو لافي، 2000: 124) مما يدفع بالباحثين إلى تجاهل هذا الموضوع عمداً، وذلك تجنباً لما قد يثيره من مشكلات متعددة الأبعاد لعدم القبول الاجتماعي لهذه الموضوعات. كما أننا لا ننكر أن مجتمعنا السعودي يعاني قصوراً في الإدراك السليم لأهمية مرامي التوعية الجنسية الأولية، ويفتقد الوعي الكافي بأهميتها، خاصة أننا قد تربينا على مبدأ أو كلمة (عيب). فهذا الموضوع يعد أكبر عيباً لو تحدثنا فيه أو ناقشناه بشكل أو بآخر.

لذا ترى الباحثة أن من الضرورة تضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في المقررات الدراسية في التعليم العام بالمملكة العربية السعودية، وبالشكل الذي يراه التربويون مناسباً. ومن بين ذلك مقررات التربية الإسلامية، لأنها تعتبر الأكثر أماناً ومصداقية، في تدريس هذه الموضوعات. وستسهم بشكل كبير في تقديم محتوى معرفي وقيمي على جانب كبير من الأهمية. وهذا ما أشير إليه في الكثير من الدراسات التربوية، مثل: (القزاز، 1998: 47) و(الماص، 2002: 131) ودراسة (علي، 2002: 445) و(أحمد، 2004: 17)، حيث سيسهم ذلك كثيراً في "الوقاية" من الممارسة الجنسية السيئة، بل سيسهم بإذن الله تعالى في الإقلال من نسبة الجريمة بأكملها، وهذه التوعية لا تتعلق بمنهج دراسي معين، أو

بمعلم معين، بل يقوم بها المنهج المدرسي بأكمله، في مواده المختلفة وأنشطته الصفية واللاصفية، وذلك لأن ربط التوعية الجنسية بمنهج دراسي معين من شأنه إثارة موضوعات غير مقبولة. (باحارث،2008)، كما أوصت دراسة (إسماعيل، 2000: 75) بضرورة تناول التربية الجنسية التوعوية بأسلوب علمي، وتقديمها للمتعلمين عبر المراحل التعليمية المختلفة خاصة في مرحلة المراهقة، وذلك من خلال تطعيم المناهج الدراسية ببعض الموضوعات والمفاهيم المرتبطة بهذه التوعية. كما أشارت دراسة (الخالدي،2009: 69) لضرورة التوسع في تضمين كتب التربية الإسلامية لموضوعات التربية الجنسية التوعوية، خاصة في المرحلة المتوسطة والثانوية لما لهما من أهمية في تشكيل شخصية المتعلم.

وتتفق الباحثة مع كثير من الباحثين الذين سبقوها في هذا المجال، أن الوقت قد حان لنشر التوعية الجنسية الأولية بين النشء، خاصة في عصر الانفتاح المعلوماتي الذي نعيشه الآن، وتبعات ذلك الانفتاح حتى نهيئ التوعية والحصانة اللازمة لهم، وبما يقيهم شر الانزلاق إلى الهاوية، خاصة مع الطغيان الإعلامي البغيض الذي يعمل على نشر الرذيلة بكل ألوانها وأشكالها، في كل وقت وحين.

ولتجنب هذه المحاذير وتفادي النتائج السلبية للطغيان الإعلامي، بالذات في المواضيع الجنسية التي تستهدف الإثارة والعبث والفساد والانحراف، وهي مظاهر بدت أكثر وضوحا في مجتمعاتنا في الوقت الراهن، ولابد من التصدي لها بالدراسات العلمية، وبالمناهج المدرسية، من أجل تنظيم وتوجيه السلوك الجنسي بصورة شرعية، وإخراجه من دائرة الجهل والتعصب. إذ كلاهما لا يحمد عقباه. وهذا ما أوصت به دراسة (رزق، 1994: 142) بضرورة تقديم التربية الجنسية التوعوية للمراهقين، كي تحميهم مما تبثه الفضائيات من الانحرافات والسلوكيات الجنسية الشاذة. كما أشار (علوان، 2007: 2) إلى أن "عدم تبني صيغة معقولة ومناسبة من القيم المتعلقة بالتوعية الجنسية في المجتمع العربي عامة، سوف ينتج عنه حالة من التخبط والتشويش، قد

تؤدي إلى مشكلات اجتماعية ونفسية حقيقية".

من هنا، نجد أن مقررات الفقه هي الأكثر ملائمة وقابلية لتضمينها قدراً معيناً من مفاهيم التوعية الجنسية الأساسية الضرورية، في الصفوف الثلاث من المرحلة المتوسطة في التعليم العام، لأنه يعلم النشء ويقرب إليهم الأحكام الشرعية من حلال وحرام ومستحب ومكروه، وينظم علاقاتهم بالله سبحانه وتعالى، وعلاقاتهم بأنفسهم، وبمن حولهم من البشر، بمختلف أديانهم وعقائدهم وأطيافهم، ويرشدهم إلى السلوكيات والآداب المتعلقة بالعبادات التي تجمع بين عمل القلب والجوارح، ويحبب إلى نفوسهم تلك الأحكام الشرعية، ويرغبهم الامتثال لها طواعية، كالطهارة وأهميتها في حياة الإنسان المسلم، وأداء عباداته اليومية التي تجعل من الطهارة شرطاً أساسياً في القيام بها، بل ويعتبرها ركناً أساسياً في ذلك.

كما خصت الباحثة النشء بالمرحلة المتوسطة بهذه الدراسة، لأنهم يعيشون مرحلة المراهقة، حيث التغيرات الجسدية التي تطرأ عليهم، وإذا لم يتقبلوها ويتكيفوا معها، أثرت في شخصياتهم وقدراتهم وسلوكياتهم، كما أن المراهق والمراهقة يعيشان في حالة من الصراع الجنسي بين الميل المتيقظ والرغبة الشديدة، وتقاليد المجتمع، أو بينهما وبين ضميريهما. بتصرف عن: (العيسوي، 2000: 145) ولقد قدمت التربية الإسلامية من الأساليب والطرائق ما يفي بمطالب نمو المراهق التي تجعله شخصية سوية يفيد منها المجتمع الإنساني. وقد حثت على ضرورة المحافظة على صحة وسلامة الجسد والروح، وكل ما يتعلق بهما، قال تعالى: (....وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ....) (سورة البقرة: 195).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

إنّ تفاقم الجرائم الأخلاقية والجنسية، وانحراف نسبة لا يستهان بها من الناشئة، من النساء والرجال (أخلاقياً، وطبيعياً) هي مشكلة كبرى، إذ أخذت الممارسة الجنسية السلبية والمحرمة تتزايد نسبتها مع مرور الزمن. وفق ما ذكرته دراسة (الراشد، 2009) أن حجم الجرائم الأخلاقية المرتكبة من قبل النساء في ازدياد، حيث كان هناك

(1032) جريمة أخلاقية مرتكبة في عام (1416) فتضاعف هذا الرقم ووصل إلى (2460) في عام (1420) لتصل في عام (1424 إلى 4020) جريمة أخلاقية، مع الأخذ في الاعتبار أن كثيراً من هذه الجرائم يتم تسويتها في مهدها حرصاً على السمعة، وبالتالي لا تدخل ضمن الإحصاءات الرسمية. كما وضحت أنه تم القبض على (2448) امرأة بتهمة ارتكاب جرائم أخلاقية مع تعاطي المسكر أو المخدرات، من قبل هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في عام (1420هـ) في جميع أنحاء المملكة، فتم إحالة (907) حالة فقط إلى الجهات المختصة، وأما بقية النسوة فتم إنهاء أمرهنّ داخل المركز. كما توصلت دراسة (السناري، 1431هـ) والتي تضمنت (50) مبحوثة من مؤسسة رعاية الفتيات و(20) فتاة من سجن بريمان بجدة إلى أن (76.6 %) من الجرائم تمس العرض والشرف، مع جهل معظمهنّ بالعقوبات المترتبة على ذلك السلوك المنحرف.

ولقد نبهت إلى خطورة انتشار تلك الجرائم البشعة في المجتمع السعودي المحافظ العديد من الدراسات، ومنها دراسة (الفلة، 2014) إذ كان من نتائج تلك الجرائم تأخر سن الزواج لدى الفتيان والفتيات، وتفننت الكثير من النساء والبنات في التبرج والكشف عن المفاتن والعورات، حين بدأنّ التخلي عن الحجاب، وغيرها من الجرائم والقضايا التي كان وراء ظهورها ضعف الوازع الديني، مع قدر كبير من الانهيار القيمي، وقلة الوعي الجنسي الأولي بهذه المشكلات. وفي هذا المجال يشير (السيف، 2014) إلى تفاقم حاد في حالات الطلاق في المجتمع السعودي، والتي بلغت نسبتها (50%) بسبب المشكلات الجنسية، وعدم تلقي الزوجين توعية جنسية سليمة منذ الصغر، كما يؤكد بأن الجرائم الأخلاقية قد تصدرت في المرتبة الأولى بين الجرائم التي سجلتها وزارة الداخلية، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للسبب نفسه، وطالب في دراسته بضرورة تدريس الثقافة الجنسية للأولاد والبنات في مدارس التعليم العام، حتى تتحقق لدى النشء التوعية الجنسية الأساسية المرغوبة.

لذا يكاد يتمثل الملاذ الأخير لهذا المجتمع المسلم المحافظ في توعية جنسية أولية ذات توجه إسلامي يستوعب الحاجة الجنسية كمتغير جوهري في حياة البشر، من أجل توجيه هذه الغريزة البشرية الأساسية التي لا خلاف على وجودها وأهميتها، وجهة نبتغي بها وجه الله تعالى، والسمو بها حتى يأذن لها ربها بالتحقق، على النحو الذي يكفل السعادة لكل من الذكر والأنثى والمجتمع. (قاسم، 2006، 409)

وتأسيساً على ما تم ذكره، كان دافعاً للباحثة إلى القيام بالدراسة الحالية لعلها تسهم في حل هذه المشكلة. وتمثلت الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى تضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية؟ ويتفرع من ذلك الأسئلة التالية:

1. ما مفاهيم التوعية الجنسية الأولية اللازم تضمينها في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية؟
2. ما مدى تضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية بصفوفها الثلاث، الأول والثاني، والثالث؟
3. ما التصور المقترح لتضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية؟

أهداف الدراسة:

يسعى هذه الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف، من أهمها ما يلي:

1. إعداد قائمة بأهم مفاهيم التوعية الجنسية الأولية للنشء في المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية.
2. الوقوف على مدى تضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في مقررات الفقه في المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية.
3. وضع تصور مقترح لمفاهيم التوعية الجنسية الأولية اللازم تضمينها في مقررات الفقه للمرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى أنها:

1. تقدم قائمة بأهم مفاهيم التوعية الجنسية الأولية والتي تسهم في إكساب النشء السلوك الجنسي السليم الذي يرتضيه الشرع، وتحميهم من الشذوذ والانحرافات الجنسية، وتساعدهم على مرورهم بمرحلة المراهقة مروراً آمناً ومطمئناً، دون أي اضطرابات نفسية أو جسدية، مما يؤهلهم للإقبال على مرحلة النضج وهم مستعدين لتكوين أسرة مسلمة قوية، تسهم في تقدم المجتمع والنهوض به بإذن الله تعالى.

2. قد تسهم هذه المفاهيم في تطوير مناهج الفقه في المرحلة المتوسطة، بما يجعلها خبرات تعليمية أفضل في بناء شخصية الطلاب والطالبات بما يتلاءم ودورهم الوظيفي في المجتمع السعودي.

3. تتماشى هذه الدراسة مع الاتجاه التربوي الحديث الذي يرى أهمية تقديم مفاهيم التوعية الجنسية الأولية للنشء من طلاب وطالبات، خاصة من هم في مرحلة المراهقة.

4. يبصر المعلمون والمعلمات بالموضوعات والقضايا الحياتية الجنسية المناسبة للنشء في المرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية، مما يفيدهم في تقديم النصح والإرشاد لهم، وكيفية تقديم مفاهيم التوعية الجنسية الأولية بشكل منظم ومتدرج ومترابط.

5. تقدم تصوراً مقترحاً لمفاهيم التوعية الجنسية الأولية اللازم تضمينها في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة مما يساعد واضعي هذه المناهج في التطوير والتعديل، والعمل على تقديمها وإخراجها بما يلاءم النشء، ويلبي رغبتهم في المعرفة والاطلاع ورفع مستوى الوعي.

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة في هذه الدراسة أسلوب تحليل المحتوى، القائم على المنهج الوصفي المسحي التحليلي لكتب الفقه للمرحلة المتوسطة. وذلك عند إعداد الإطار النظري، وأداته، وهي عبارة عن قائمة بالمعنى العام لكل من مفاهيم التوعية الجنسية الأولية للمرحلة المتوسطة بالمملكة العربية السعودية.

حدود الدراسة:

تقتصر هذه الدراسة على تحليل مقررات الفقه للصفوف الأول والثاني والثالث المتوسط في المملكة العربية

السعودية لعام 1436/1435هـ، في ضوء مفاهيم التوعية الجنسية الأولية، مع ملاحظة أن الكتب موحدة بين تعليم البنين والبنات.

مصطلحات الدراسة:

هناك عدة مصطلحات في هذه الدراسة، أهمها ما يلي:

- **التوعية:** الوعي كما يقول علماء اللغة العربية هو: حفظ القلب، وعى الشيء، والحديث يعيه وعياً، وأوعاه: أي حفظه وفهمه. (ابن منظور، د.ت: 376) "والوعي شحنة عاطفية وجدانية قوية، تتمكن من مظاهر السلوك لدى الفرد، ويتم تكوين الوعي من خلال مراحل العمل التربوي في مختلف مراحل التعليم". "وكلما كان الوعي أكثر نضجاً وثباتاً، كان ذلك أكثر قابلية لدعم وتوجيه السلوك الرشيد في الاتجاه المرغوب فيه". (اللقاني والجمل، 2003: 204)

- **التوعية الجنسية:** ويعرف (الحسيني، 2005: 16) التوعية الجنسية على أنها: "عملية تربوية تساعد الناشئة على اكتساب جملة من التصورات والحقائق والمعارف، والمفاهيم والقيم والاتجاهات والعادات السليمة والصحيحة التي ترتبط بالجنس والسلوك الجنسي كحقيقة بيولوجية واجتماعية، بهدف تحصين الناشئة بالقيم والاتجاهات الايجابية اللازمة لتوجيه الدافع الجنسي في إطاره الشرعي، ومساعدتهم على اتخاذ القرارات المستقبلية المسئولة عن تكوين الأسرة السعيدة في إطار القيم الدينية والمعايير الاجتماعية التي يؤمن بها المجتمع الإسلامي من أجل صحة الفرد وسعادته وطهارة المجتمع". أما الباحثة فتعرف "التوعية الجنسية الأولية" إجرائياً على: أنها مجموعة من المعارف والقيم، والاتجاهات والمبادئ الجنسية الأساسية التي تعرف النشء الممارسة الجنسية السليمة والمشروعة، والتي تأتي في وقتها المناسب مع الشريك المناسب، وتمكنه من تجنب الممارسة الجنسية السيئة والمحرمة، ومواجهة المواقف والمشكلات الحياتية الجنسية، واتخاذ القرارات السليمة، والتعامل معها في ضوء الأحكام الشرعية.

الإطار النظري والدراسات السابقة:

من خلال تدبر المسلم لمصادر التشريع الإسلامي، يتضح له أن الإسلام ينظر إلى الجنس نظرتين متباينتين: (الجنس قبل الزواج) و(الجنس بعد الزواج) فيحرم الأول تحريماً باتاً لأنه مفسدة، فيحرم على الإنسان كل ما يخص الجنس عملياً من قريب أو بعيد قبل الزواج من نظر أو لمس، أو اختلاط، أو خلوة، ويسمح بالثاني لأنه مصلحة فيعطي الزوجين الحق في الممارسة المشروعة حسب الضوابط الشرعية في أي وقت. ويقف الإسلام من التوعية الجنسية أيضاً موقف فيه قدر بسيط من الاختلاف، فمع أنه يقدم التوعية الجنسية للجميع قبل الزواج وبعده، إلا أنه ينبغي أن تختلف معلومات تلك التوعية بين المتزوج، وبين غير المتزوج، فما تقدم من توعية للمتزوج تعتبر توعية متقدمة، لا يحتاج إليها غير المتزوج، لأنه يحتاج إلى توعية أولية فقط لتوجيه سلوكه التوجيه الصحيح.

ويؤكد (القيسي، 1405: 49) على "أن الجنس شهوة، وكل شهوة تدفع بصاحبها لإشباعها، وخلال سعيه وراء إشباعها، تكون قوة مدمرة لأنها غير موجهة، ولا يمكن أن تكون موجهة إلا بالشرع والعقل، وأن الغاية الأولى من وراء إشباع الشهوة هي الاستقرار النفسي، وهذا من المستحيل أن يتحقق فيما وراء المشروع والحلال". وللتوعية الجنسية ثلاثة أبعاد يمكن توضيحها فيما يلي:

أ- **البعد المعرفي:** ويهدف إلى الإلمام بالمعارف والحقائق والمفاهيم الجنسية السليمة، ولا يمكن الانتقال إلى البعد الثاني إلا بعد إتقان هذا البعد.

ب- **البعد الوجداني:** ويهدف إلى تشكيل وتكوين القيم والاتجاهات اللازمة لممارسة الجنس في إطاره الشرعي.

ت- **البعد المهاري:** ويتعلق باكتساب السلوكيات والعادات الجنسية الصحيحة، واتخاذ القرارات المستقبلية المسئولة عن تكوين الأسرة السعيدة وتحقيق السعادة الزوجية. (بتصرف عن: عبد الرشيد، 2008: 244) ونظراً لأن البعدين الثاني والثالث لا يمكن الانتقال إليهما إلا بعد إتقان البعد المعرفي، ونتيجة لانتشار الكثير من المفاهيم والمعارف الجنسية الخاطئة لدى قطاع كبير من الناشئة،

فإن الدراسة الحالي يحاول توجيه اهتمامه إلى هذه التوعية بكل أبعادها لتصحيح هذه المفاهيم والمعارف وتفادي الكثير من السلوكيات الخاطئة، التي انتشرت بصورة ملحوظة، ومن مصادر خاطئة كالرفاق، وما يملكون من أفلام إباحية والتي يعملون على نسخها وتبادلها فيما بينهم خلسة، وعروض الإعلام المرئي والمسموع والمقروء عن الجنس المشوه والمشبوه، والتي يروجون من خلالها القبح والرذيلة والفحش.

ولقد جعل الإسلام من التوعية الجنسية الأولية ميداناً أساسياً للعبادة، وربط بينها وبين أداء الشعائر التعبدية، فباب (الطهارة) في مقررات الفقه لا يعدو أن يكون باباً في التوعية الجنسية الأولية إذا صح لنا التعبير، وكذلك الاستنجاء والاستجمار، وكل ما يتعلق بموضوع قضاء الحاجة، كذلك الحيض، والنفاس، والغسل من الجنابة، والوضوء، وستر العورة، وآداب العلاقات الزوجية، والاستئذان، وغير ذلك كثير، لا يعدو موضوعات في التوعية الجنسية في الإسلام. (بتصرف عن: الطويل، 1993: 66)

وعلى هذا المنهج سار المسلمون الأوائل، لتحقيق التوعية الجنسية الأساسية والسليمة للطفل، والمراهق والشاب، بهدف الوعي بأبعادها الشاملة لتكوين الأسرة المسلمة السعيدة. (عيسى، 1994: 82) وفي ظل الحضارة الإسلامية المزدهرة لم يكن يخشى مناقشة العلاقة الجنسية بين الرجل والمرأة بأدق تفاصيلها أو التعرض للقضايا الجنسية الحساسة والجريئة والخاصة، إنما أولتها الاهتمام والجدية التي تستحق بقصد تقديم فهم متكامل لأحد أهم جوانب الحياة البشرية. (ياسين، 1997: 8) ومن أجل توعية جنسية سليمة وضع الإسلام في تشريعاته الحكيمة العديد من التوجيهات والبرامج التشريعية، تذكرها الباحثة على النحو التالي:

- البرنامج التوعوي (الوقائي):

ويتضمن هذا البرنامج التوعوي حماية النشء وتحصينهم ضد استثارة غرائزهم الجنسية بكل أشكال تلك الاستثارة وألوانها، لحمايتهم من الوقوع في التهلكة، حيث يتم التركيز في ذلك على الجانب النفسي

الوجداني في النشء، بأسلوبي الترغيب والترهيب. الترغيب في الطهارة بكل أنواعها وتبعاتها (الجسدية والنفسية) والترهيب من المعصية مهما صغرت وتبعاتها (الجسدية والنفسية) ويشمل هذا البرنامج التوعوي:

أ- آداب الاستئذان: ينادي الإسلام في تشريعاته بأن يتعود النشء على آداب الاستئذان عند الدخول على الأهل اتباعاً لقوله تعالى في سورة النور: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنكُمُ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِن قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُم مِّنَ الظَّهِيرَةِ وَمِن بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاء ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَّكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ طَوَّافُونَ عَلَيْكُم بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمُ الْآيَاتِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (58) وَإِذَا بَلَغَ الْأَطْفَالُ مِنكُمُ الْحُلُمَ فَلْيَسْتَأْذِنُوا كَمَا اسْتَأْذَنَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ) (59) في هذه الآيات الكريمات يبين الله تعالى للمسلمين أصول التربية المنزلية الواجبة على الوالدين تجاه الأبناء والبنات، ويعلمهم قواعد استئذان الصغار على أهليهم خاصة في بعض الأوقات (ما قبل الفجر، ووقت الظهيرة، ومن بعد صلاة العشاء).

ب- آداب النظر: يهيب الشارع الحكيم بتعويد النشء على تعلم آداب النظر، حتى يعرف ما يحل له أن ينظر إليه، وما يحرم عليه، ففي ذلك صلاح أمره، واستقامة سلوكياته وأخلاقه، إذا شارف على البلوغ وصار مكلفاً، والأصل في تحريم النظر قوله تعالى: (قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَلِكَ أَزْكَى لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا...) (النور: 30-31) وفي هذا المقام يبين سبحانه وتعالى أن من أول فوائد غض البصر هو تجنب الإثارة الجنسية وحفظ الفرج، وحمايته من إتيان الفواحش، والوقوع في التهلكة، لذلك وردت عدة أمور متتالية طلبها الشرع بعد ذلك: (... وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَو آبَائِهِنَّ أَو آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَو أَبْنَائِهِنَّ أَو أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَو إِخْوَانِهِنَّ أَوبَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوبَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَو

نِسَائِهِنَّ أَو مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَو التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَو الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ) (النور: 31) .

ت- تعليم النشء أحكام المراهقة والبلوغ: يحمل الإسلام الوالدين أولاً ومن ثم المربين، مسئولية تعليم النشء أمور المراهقة والبلوغ حتى تتم توعيتهم توعية جنسية أولية كاملة، مع إكسابهم فهماً عميقاً لكل ما يتعلق بحياتهم الجنسية، وذلك لتهذيب دوافعهم وميولهم الغريزية وكل ما يترتب على ذلك من تكاليف شرعية وواجبات دينية.

ث- تنمية الضوابط الفطرية لدى النشء: شرع الإسلام للوالدين والمربين تنمية الضوابط الفطرية في نفوس الناشئة لتهذيبهم، وتحصينهم من الشذوذ الجنسي بكافة أنواعه، قال تعالى في سورة التحريم (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنفُسَكُمْ وأَهْلِيكُمْ نَاراً وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَائِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ)(6) ومن خلال هذه الآية يتضح لنا الضابط الرئيس لحياة الإنسان المسلم، وسلوكه وقيمه ومبادئه إنه (الإيمان بالله) وهنا يتوجب على الوالدين والمربين، تنمية هذا الإيمان من خلال ثلاثة عواطف وقيم دينية وهي (حب الله، والحياء من الله، والخوف من الله) فبذلك يقوى الإيمان ويشتد في النفوس، وكلما ضعفت هذه العواطف الثلاث ضعف الإيمان، فهو يزيد وينقص، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية، وهو ضابط داخلي، لذا وضع الإسلام بعض الضوابط الخارجية لحماية الإنسان المسلم، وتوجيه سلوكياته توجيهاً سليماً في مسارها الصحيح، لذا حذر من اللواط والسحاق، والزنا وجميع أنواع الشذوذ الجنسي. قال سبحانه وتعالى مقبحاً لجريمة الزنا: (وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلاً) (سورة الإسراء: 32) إذ تعمل الضوابط الداخلية والخارجية على تقوية إرادة الإنسان وتغلبه على نزغات الشيطان، وكبح جماح شهوته، ومع ذلك حذر الإسلام من الرهبنة والاختصاء للقضاء على الغريزة الجنسية لديه.

- **البرنامج الإشباعي:**

ولقد جاء الإسلام ببرنامج إشباعي لتحقيق الغاية من الدافع الجنسي ألا وهو الزواج، باعتباره أسلوباً نظيفاً طاهراً يحقق التناسل وثبوت النسب، فرغب فيه وحث عليه، فضلاً عن فوائده التي تعود على الأمة الإسلامية بأكملها من بناء مجتمع كريم فاضل طاهر نظيف، فيتحقق واجب الخلافة لله تعالى على أرضه بالتكاثر وإقامة شرع الله وعبادته حق العبادة، قال تعالى في سورة النحل: (واللَّهُ جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا وَجَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ بَنِينَ وَحَفَدَةً وَرَزَقَكُمْ مِنَ الطَّيِّبَاتِ...) (72).

فكما شرع الاسلام الزواج لممارسة الجنس، فقد وضع لتلك الممارسة آداباً يلتزم بها المسلم، لتوعيته توعية جنسية كاملة، تحفظ للزوجين كرامتهما، وصحتهما، وتشبع رغبتهما، وبذلك يرتقي الإسلام بالجنس عن المفهوم الحيواني، ومن تلك الآداب: التسمية والدعاء، والمداعبة، وحفظ أسرار الفراش، وانتظار المرأة حتى تقضي شهوتها، والاغتسال بعد الجماع، وتجنب المعاشرة فترة الحيض، وتجنبها في الدبر. وما جاءت التوعية الجنسية في الإسلام، قبل الزواج وبعده إلا للحماية والحصانة من الوقوع في المحظورات، والممارسة الجنسية البشعة التي تجعل من الإنسان مجرد حيوان بهيمي، يقضي غريزته ويشبعها كيفما أتفق فهي كانت ولا زالت الطريق الأمثل والأكمل للوقاية والحماية، وتوجيه السلوك نحو الطريق السوي، الذي يميز الإنسان عن باقي الكائنات.

- **البرنامج العلاجي:**

ومن كمال التشريع الإسلامي أنه خصص برنامجاً علاجياً لمن وقع في الانحرافات الجنسية بشكل أو بآخر، وكانت سلوكيات سلبية ومعادية–لا تمت إلى الإسلام بصلة–فكان لهم بالمرصاد إذ وضع لهم الحدود والعقوبات، حتى يكون هناك رادع جبري لكل من أراد أن يتخذ الاعتداء الجنسي على الناس صنعة له يشبع بها حاجاته، ورغباته، وشهواته. (بتصرف عن: الثويني، 2003: 11) ولن نسهب في هذا الحديث كثيراً، ويكفي أن نذكر بعض الأدلة على محتوى هذا البرنامج من القرآن الكريم، قال تعالى في سورة النور: (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ

وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ۖ وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ ...)(2) وكما قال تعالى أيضاً: (وَلُوطاً إِذْ قَالَ لِقَومِهِ أَتَأْتُونَ الفَاحِشَةَ مَا سَبَقَكُمْ بِها مِنْ أَحَدٍ مِّنَ العَالَمِيْنَ* إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ الرِّجَالَ شَهْوَةً مِّنْ دُونِ النِّسَآءِ بَلْ أَنْتُمْ قَومٌ مُّسْرِفُونَ) (الأعراف: 80-81).

كما أن أهم أهداف التوعية الجنسية الأولية للنشء في الإسلام تجنيب النشء الوقوع في أخطار الممارسة الجنسية غير المشروعة وغير السليمة. ويتفرع من تحقيق هذا الهدف تحقق الأهداف التالية:

1. تحقق للنشء ضبط النفس، وتحكيم العقل في الغريزة الجنسية.
2. تساعد النشء على احترام ذواتهم، وإعلاء الدافع الجنسي لديهم.
3. تساعد على تكوين القانون الخلقي لديهم.
4. تسهم في تنمية الوعي الصحي لديهم.
5. تحقق للنشء الطهارة الحسية والمعنوية.
6. تسهم في تنمية الوعي بأهمية تكوين الأسرة المسلمة السعيدة.
7. تنمي لديهم القدرة على مقابلة المشكلات الجنسية، وحلها في ضوء الأحكام الإسلامية. (بتصرف عن: عبد الرشيد، 2008: 246).

كما تتميز التوعية الجنسية في الإسلام بعدة خصائص من أهمها ما يلي:

1. توعية ربانية، يؤجر من يلتزم بحدودها ويثاب، ويخسر من يتجنبها ويتعرض للعقاب.
2. توعية إنسانية، تلتزم بحدود كل إنسان، ولا تبغي على حدود الآخرين، فلا نظرة إلى عورة الآخر بشهوة أو تلذذ صغيراً كان أو كبيراً.
3. توعية واقعية، جاءت منسجمة مع الفطرة الإنسانية، فهي تعترف بالطاقة الجنسية ولا تنكرها أو تقف ضدها.
4. توعية تكاملية، مترابطة الأحكام والقواعد، تكمل بعضها بعضاً.
5. توعية مستمرة، حيث تشمل مراحل العمر بأكمله.
6. توعية متدرجة، تسير حسب تطور النمو العقلي والجسدي للإنسان. (الموسوي، 2007: 113).

ومما لا شك فيه أن تنتج نتائج ضارة من عدم تقديم التوعية الجنسية الأولية للنشء، ونذكر بعضاً من أهم هذه المضار في النقاط التالية:

1. وقوع البعض من النشء فريسة للمعلومات الخاطئة المشوشة، أو الخرافات والأوهام.
2. تعرض البعض من النشء لاستغلال من يعتدي عليه لقلة وعيه بهذه الأمور.
3. حرمانهم من المعلومات الأساسية التي يحتاجونها لحياتهم الخاصة.
4. تعرضهم للأمراض النفسية كالقلق والتوتر، وذلك بسبب الجهل، وعدم التوعية.
5. قد يصبح شديد التكتم، عن كثير من مشاعره.
6. تتكون لديهم النظرة السلبية للغريزة الجنسية، مما يؤثر على مستقبل علاقاتهم الزوجية. (مبيض، 2005: 38)

إن مناهج التربية الإسلامية، وبخاصة منهج الفقه له دور هام في توعية النشء توعية جنسية سليمة، ويرى (القيسي، 1405: 67) أن منهج الفقه بالذات "له دور هام في توعية النشء قبل سن البلوغ. وللأسف فإن جزءاً مهماً من الثقافة الجنسية الواعية فقده شبابنا نتيجة ابتعادهم عن الفقه. ذلك أن تعلم الحقائق التي تتعلق بالجنس مباشرة من كتب الفقه يعد أفضل وسيلة يمكن أن توجد، ذلك لأن الدين أمر مقبول عند الجميع، وتعلم حقائق الجنس من خلاله أمر سهل، وليس له مضاعفات أو ردود فعل سلبية".

الدراسات السابقة:

تعرض الباحثة بعض الدراسات السابقة ذات الصلة بهذا الموضوع، وذلك على النحو التالي:

- دراسة عبيدات، وطوالبة (2013) بعنوان: اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو تدريس التربية الجنسية في المدارس الأردنية، ولقد هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو تدريس التربية الجنسية في المدارس الأردنية، وأظهرت النتائج وجود اتجاهات ايجابية عند المعلمين نحو تدريس التربية الجنسية بدرجة كبيرة، وأن أفضل المعلمين لتدريس موضوعات التربية

الجنسية هم معلمو التربية الإسلامية ثم الأحياء وعلم النفس.

– أما دراسة الفضل (2012) بعنوان: التربية الجنسية في الإسلام، ولقد اشتملت الدراسة على خمسة مباحث هي: الإساءة النفسية والعاطفية في التربية، والانتهاك الجسدي والجنسي. والتحرش اللفظي والجنسي في الطريق العام، وختان الإناث، ومقاصد الزواج والفحص قبل الزواج في الفقه الإسلامي. وكان من أهم توصيات الدراسة أن نربي أبناءنا تربية جوهرها ومنهجها الإسلام بعيداً عن العنف وإساءة المعاملة ليفصحوا بكل ما يجول بخواطرهم.

– ودراسة الوحيدي (2010) بعنوان: فاعلية برنامج وقائي لحماية أطفال اليمن من الإساءة الجنسية، هدفت هذه الدراسة إلى اختبار مدى فاعلية برنامج وقائي مقترح لحماية أطفال ما قبل المدرسة الإناث والذكور من العمر (3–6) سنوات بالجمهورية اليمنية من مخاطر الإساءة الجنسية، وذلك من خلال تدريب الأطفال وأمهاتهم ومعلماتهم على طرق الوقاية من الإساءة الجنسية. وتكونت عينتها من (120) طفل وطفلة و(120) أم، و(6) معلمات، وتوصلت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية ما بين متوسطات درجات الأطفال على مقياس الحماية من الإساءة الجنسية قبل وبعد البرنامج، كما انه لم توجد فروق دالة إحصائيا ما بين متوسطات درجات الأطفال على مقياس الحماية من الإساءة الجنسية باختلاف متغير السن والجنس، ومستوى تعليم الأم، وعمل الأم، وسنوات خبرة المعلمة.

– وأما دراسة هندي (2007) فقد جاءت بعنوان: التربية الجنسية في كتب التربية الإسلامية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن، وهدفت إلى استقصاء الموضوعات المرتبطة بالتربية الجنسية في كتب التربية الإسلامية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن، وأشارت نتائج الدراسة بعد تحليل الكتب الثلاثة المستهدفة إلى أن مجموع الفقرات المرتبطة بالتربية الجنسية بلغ (169) فقرة من أصل (2494) أي بنسبة متدنية (6 ,80 %) بحيث أحتل كتاب الصف العاشر أعلى نسبة، تلاه كتاب الصف الثامن ثم التاسع من حيث عدد الفقرات المرتبطة.

– ودراسة عبد الله (2007)، كانت بعنوان: اتجاهات الآباء والأمهات نحو التربية الجنسية وممارساتهم التربوية ذات العلاقة بها في عمان، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على اتجاهات الآباء والأمهات في مدينة عمان نحو التربية الجنسية وممارساتهم التربوية ذات العلاقة بها، وأسفرت نتائج الاتجاهات عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين الذكور والإناث تعزى لمتغير العمر، ووجود فروق دالة إحصائيا لصالح الإناث، وكذلك لصالح المستوى الدراسي، أما فيما يخص الممارسات فلقد جاءت النتائج لتدل على عدم وجود فروق دالة إحصائيا لمستوى الدراسات العليا مقارنة مع المستوى الجامعي، وإنما كانت الفروق دالة إحصائيا لصالح الدراسات العليا مقارنة مع مستوى الثانوية العامة فما دون ولصالح المستوى الجامعي كذلك مقارنة مع مستوى الثانوية فما دون.

التعليق على الدراسات السابقة:

تناولت دراسة (عبيدات وطوالبة، والفضل، وهندي، وعبدالله) التربية الجنسية من عدة زوايا تكاد تشكل مع بعضها حلقة متكاملة في الموضوع. فدراسة (عبيدات وطوالبة) بحثت عن اتجاهات المعلمين نحو تدريس التربية الجنسية، ودراسة (عبدالله) بحثت عن اتجاهات الآباء والأمهات وممارساتهم التربوية نحوها. أما دراسة (الفضل) تحدثت عن التربية الجنسية في الإسلام بصفة عامة، واستخدمت في ذلك المنهج الوصفي.

وانبثقت دراسة (الوحيدي) عن برنامج وقائي لحماية الأطفال من الإساءة الجنسية، مستخدمة المنهج التجريبي. ولقد تضمنت هذه الدراسات في محتواها التوعية الجنسية كجزء من كل، على العكس من الدراسة الحالي الذي يتناول مفاهيم التوعية الجنسية الأولية مباشرة بالحديث، والدراسة في محتوى كتب الفقه بالمرحلة المتوسطة عن تلك المفاهيم، ومن هنا يتشابه هذه الدراسة مع دراسة (هندي) في استخدام (تحليل المحتوى) لكتب التربية الإسلامية. ويختلف هذه الدراسة ببناء قائمة بمفاهيم التوعية الجنسية الأولية اللازم إكسابها للنشء. كما يختلف هذه الدراسة أيضاً بوضع تصور مقترح لمفاهيم التوعية

الجنسية الأولية اللازم تضمينها في كتب الفقه بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية.

ثالثاً: إجراءات الدراسة

منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف هذه الدراسة اتبعت الباحثة أسلوب تحليل المحتوى القائم على المنهج الوصفي المسحي التحليلي، لكتب الفقه للصفوف الثلاثة بالمرحلة المتوسطة، في المملكة العربية السعودية بهدف تحديد أهم مفاهيم التوعية الجنسية الأولية المتضمنة في هذه الكتب.

وتحليل المحتوى هو من أساليب الدراسة العلمي الذي يستخدم لوصف المحتوى الظاهر، والمضمون الصريح للمادة المكتوبة المراد تحليلها من حيث الشكل والمضمون حسب، الاحتياجات الدراسية، والمعايير التصنيفية التي يضعها الباحث لمعالجة البيانات التي يتم جمعها لتستخدم بعد ذلك في الوصف أو اكتشاف بعض الظواهر. (العبادي، 2004: 25)

مجتمع الدراسة وعينته:

تكونت عينة الدراسة من المجتمع الأصلي نفسه وهو كتب مقررات الفقه (1435/1434هـ) التي تدرس لطلاب وطالبات المرحلة المتوسطة، في الصف الأول والثاني والثالث، وعددها ستة كتب، لكل صف كتابين، فصل أول وفصل ثاني، مع ملاحظة أن واضعي المنهج قد قسموا كتب مقررات الفقه إلى وحدات. والجدول رقم (1) يبين توزيعاً لخصائص مجتمع الدراسة حسب محتوى كتب الفقه للصفوف الثلاثة.

جدول (1). خصائص مجتمع الدراسة حسب محتوى كتب الفقه للصف الأول المتوسط في المملكة العربية السعودية

الصف الأول المتوسط	محتوى كتاب الفقه		
	عدد الوحدات	عدد الموضوعات	عدد الصفحات
الفصل الأول	11	11	123
الفصل الثاني	9	9	102

جدول (2). خصائص مجتمع الدراسة حسب محتوى كتب الفقه للصف الثاني المتوسط في المملكة العربية السعودية

الصف الثاني المتوسط	محتوى كتاب الفقه		
	عدد الوحدات	عدد الموضوعات	عدد الصفحات
الفصل الأول	7	7	83
الفصل الثاني	3	3	75

جدول (3). خصائص مجتمع الدراسة حسب محتوى كتب الفقه للصف الثالث المتوسط في المملكة العربية السعودية

الصف الثالث المتوسط	محتوى كتاب الفقه		
	عدد الوحدات	عدد الموضوعات	عدد الصفحات
الفصل الأول	4	4	57
الفصل الثاني	4	4	67

وللإجابة على اسئلة الدراسة، تم اتباع الخطوات التالية:

1.تحديد مفاهيم التوعية الجنسية الأولية:

للإجابة عن السؤال الأول حددت الباحثة قائمة لمفاهيم التوعية الجنسية الأولية التي يجب تضمينها في مقررات الفقه للمرحلة المتوسطة، وذلك من خلال الخطوات التالية:

أ- تحديد الهدف من القائمة: تحدد الهدف من قائمة مفاهيم التوعية الجنسية الأولية لكون ذلك هدفاً من أهداف الدراسة.

ب- مصادر اشتقاق القائمة: تم اشتقاق مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في ضوء عدة مصادر هي: الإطار النظري للبحث والدراسات السابقة، واستطلاع آراء العاملين في ميدان تدريس العلوم الشرعية.

ت- الصورة الأولية للقائمة: شملت الصورة الأولية للقائمة عدداً من مفاهيم التوعية الجنسية الأولية، تضمنت خمسة عشر مفهوماً.

ث- ضبط القائمة: عرضت القائمة في صورتها الأولية على مجموعة من المحكمين وذلك لإبداء الرأي حول مفاهيم التوعية الجنسية الأولية، وقد أسفرت عملية التحكيم عن حذف ثلاثة مفاهيم فقط.

ج- الصورة النهائية للقائمة: بعد إجراء التعديلات التي أشار إليها المحكمون، وصلت قائمة المفاهيم إلى صورتها النهائية حيث شملت اثنا عشر مفهوماً.

2. تحديد أهم المفاهيم التي ينبغي أن تتضمنها مقررات الفقه:

وللإجابة على السؤال الأول من أسئلة الدراسة عرضت الباحثة قائمة مفاهيم التوعية الجنسية الأولية بصورتها النهائية في شكل استطلاع رأي على عدد من العاملين بميدان تدريس العلوم الشرعية، بهدف تحديد أهمية تضمين تلك المفاهيم الواردة بالقائمة في مقررات الفقه للمرحلة المتوسطة بالتعليم العام السعودي وذلك وفقاً للخطوات التالية:

أ- **إعداد استطلاع الرأي:**

أعدت الباحثة استطلاعاً للرأي استهدف تحديد أهمية تضمين هذه المفاهيم في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة. وقد تضمنت الصورة الأولية لاستطلاع الرأي هذا قائمة بمفاهيم التوعية الجنسية الأولية التي سبق تحديدها، حيث وضعت هذه المفاهيم أمام مقياس متدرج من ثلاثة مستويات (مهمة، قليلة الأهمية، غير مهمة) تحدد أهمية تضمين هذه المفاهيم بمقررات الفقه للمرحلة المتوسطة.

ب- **تطبيق استطلاع الرأي:**

ت- تم تطبيق استطلاع الرأي ميدانياً على عينة قوامها (50) محكماً ومحكمة من العاملين بميدان تدريس العلوم الشرعية (معلمين – مشرفين – متخصصين في مناهج وطرق تدريس العلوم الشرعية).

3. تحديد درجة تضمين مقررات الفقه مقررات الفقه لمفاهيم التوعية الجنسية الأولية:

وللإجابة عن السؤال الثاني، قامت الباحثة بتحليل محتوى مقررات الفقه للمرحلة المتوسطة لتحديد (مدى، وشكل، ومستوى) تناول هذا المحتوى لتلك المفاهيم، وذلك وفقاً للخطوات التالية:

أ- **إعداد أداة التحليل:** تم إعداد أداة لتحليل محتوى مقررات الفقه للمرحلة المتوسطة وفقاً لما يلي:

1. **تحديد الهدف من أداة التحليل:** استهدفت أداة التحليل الحكم على مدى وشكل ومستوى تناول محتوى مقررات الفقه لمفاهيم التوعية الجنسية الأولية للنشء.

2. **الصورة الأولية لأداة التحليل:** تكونت الصورة الأولية لأداة التحليل من صفحة المقدمة، التي شملت بيانات الكتب

موضوع التحليل، وتعليمات استخدام تلك الأداة، ثم تلا ذلك فئات التحليل (مضمون أداة التحليل) والمتمثلة في مفاهيم التوعية الجنسية الأولية. كما وردت بالصورة النهائية لقائمة المفاهيم التي سبق تحديدها. حيث وضع أمام تلك المفاهيم (فئات التحليل) مقياس متدرج للتحليل، مكون من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول حدد مدى تناول موضوعات المحتوى لمفاهيم التوعية الجنسية الأولية، وذلك في مستويين: (يتناول– لا يتناول) والجزء الثاني حدد شكل التناول في مستويين (صريح أو ضمني) والجزء الثالث حدد مستوى التناول (بالتفصيل– بإيجاز) وبذلك فإن عدد فئات التحليل في أداة التحليل بصورتها الأولية، يساوي عدد مفاهيم التوعية الجنسية (12) مضروباً في مستويات المقياس المتدرج للتحليل (مستويان في ثلاثة أجزاء) أي يساوي (72) فئة.

3. **ضبط أداة التحليل:** تم ضبط الصورة الأولية لأداة التحليل من خلال:

- **صدق أداة التحليل:** حيث عرضت أداة التحليل على أصحاب السعادة المحكمين الذين تفضلوا برأيهم حول إمكانية التحليل باستخدام هذه الأداة.
- **ثبات أداة التحليل:** يستدل على ثبات أداة التحليل في جانبين: الأول ثبات القائمين بالتحليل من حيث مدى الاتفاق بينهم في نتائج عملية التحليل. والثاني ثبات الفئات من حيث تحديد فئات التحليل تحديداً إجرائيا دقيقاً. وفي هذا الإطار قامت الباحثة باستخدام أداة التحليل في تحليل عينة من كتب الفقه موضوع الدراسة مرتين متتاليتين، بفارق زمني ثلاثة أسابيع، ثم قامت بحساب معامل الثبات عن طريق نسبة الاتفاق بين مرتي التحليل، وذلك باستخدام المعادلة التالية:

$$C.R. = \frac{2M}{N1 + N2} (Holsti, 1969, P.140).$$

حيث C.R. معامل الثبات، و M عدد الفئات المتفق عليها خلال مرتي التحليل، و N1+N2 مجموع عدد الفئات في مرتي التحليل. وكان من نتائج ذلك أن معامل ثبات أداة التحليل (88,8%)، حيث كانت الفئات المتفق عليها خلال مرتي التحليل (62) والعدد الكلي للفئات (72) وقيمة (C.R.) المحسوبة تدل على ارتفاع معامل

ثبات عملية التحليل، ومن ثم ارتفاع معامل ثبات أداة التحليل.

4. **الصورة النهائية لأداة التحليل:** لم تسفر عملية ضبط أداة التحليل عن إدخال أية تعديلات على فئات الأداة، وبالتالي فإن الصورة النهائية لأداة التحليل تضم نفس فئات التحليل بالصورة الأولية للأداة وعددها (72) فئة.

نتائج الدراسة ومناقشتها:

1. **نتائج استطلاع الرأي:** أسفر استطلاع آراء العاملين بميدان تدريس العلوم الشرعية حول أهمية تضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية بمحتوى مقررات الفقه للمرحلة المتوسطة عن النتائج الموضحة بالجدول رقم(4) التالي:

جدول (4). أهمية تضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة في التعليم السعودي

تسلسل	مفاهيم التوعية الجنسية الأولية	أهمية تضمينها في مقررات الفقه					
		مهمة		قليلة الأهمية		غير مهمة	
		ك	%	ك	%		%
1	تقوى الله	50	%100	–	–		–
2	العفاف	50	%100	–	–		–
3	الطهارة	50	%100	–	–		–
4	اللباس وستر العورة	50	%100	–	–		–
5	الحجاب	45	%90	5	%10		–
6	الاستئذان	45	%90	5	%10		–
7	غض البصر	45	%90	5	%10		–
8	الخلوة	45	%90	5	%10		–
9	الاختلاط	45	%90	5	%10		–
10	التفريق في المضاجع	45	%90	5	%10		–
11	الوقاية من الأمراض الجنسية	45	%90	5	%10		–
12	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	45	%90	5	%10		–

2. **نتائج تحليل محتوى مقررات الفقه للمرحلة المتوسطة:**

أسفر تحليل محتوى مقررات الفقه للمرحلة المتوسطة في ضوء مفاهيم التوعية الجنسية الأولية عن النتائج التالية والتي يتم عرضها في الجداول التالية التي توضح ذلك:

جدول (5). مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في كتاب الفقه للصف الأول المتوسط بالمملكة العربية السعودية (الفصل الأول والثاني)

تسلسل	مفاهيم التوعية الجنسية الأولية	مدى التناول				شكل التناول				مستوى التناول			
		يتناول		لا يتناول		صريح		ضمني		بالتفصيل		بإيجاز	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	تقوى الله	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
2	العفاف	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
3	الطهارة	8	%40	0	%0	1	%5	7	%35	0	%0	8	%40
4	اللباس وستر العورة	2	%10	0	%0	1	%5	1	%5	0	%0	2	%10
5	الحجاب	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
6	الاستئذان	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
7	غض البصر	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
8	الخلوة	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
9	الاختلاط	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
10	التفريق في المضاجع	1	% 5	0	%0	0	%0	1	%5	0	%0	1	% 5
11	الوقاية من الأمراض الجنسية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
12	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0

بالنظر إلى الجدول رقم (5) يتضح أن كتاب الفقه للصف الأول المتوسط قد تناول ثلاثة مفاهيم من مفاهيم التوعية الجنسية الأولية وهي (الطهارة، اللباس وستر العورة، التفريق في المضاجع)، حيث بلغ تكرار مفهوم الطهارة (8) مرات بنسبة (40%) من إجمالي موضوعات الكتاب في الموضوعات التالية: (الطهارة، الوضوء، السواك، المسح على الحوائل، التيمم، شروط الصلاة، آداب المشي إلى الصلاة، سنن الصلاة ومبطلاتها) في الفصل الدراسي (الأول) بإيجاز. كما تكرر مفهوم اللباس وستر العورة (2) مرة بنسبة (10%) من إجمالي موضوعات الكتاب في الموضوعات التالية: (شروط الصلاة، وواجبات الصلاة) في الفصل الدراسي (الأول) وكان مستوى تناولها بإيجاز. كما ذكر مفهوم التفريق في المضاجع مرة واحدة بنسبة (5%) من إجمالي موضوعات الكتاب في الموضوع (شروط

الصلاة) في الفصل الدراسي (الأول) بإيجاز أيضاً. أما باقي المفاهيم، وعددها تسعة (تقوى الله، العفاف، الحجاب، الاستئذان، غض البصر، الخلوة، الاختلاط، الوقاية من الأمراض الجنسية، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) فلم يتناولها مطلقاً.

جدول (6). مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في كتاب الفقه للصف الثاني المتوسط بالمملكة العربية السعودية (الفصل الأول والثاني)

تسلسل	مفاهيم التوعية الجنسية الأولية	مدى التناول				شكل التناول				مستوى التناول			
		يتناول		لا يتناول		صريح		ضمني		بالتفصيل		بإيجاز	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	تقوى الله	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
2	العفاف	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
3	الطهارة	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
4	اللباس وستر العورة	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
5	الحجاب	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
6	الاستئذان	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
7	غض البصر	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
8	الخلوة	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
9	الاختلاط	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
10	التفريق في المضاجع	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
11	الوقاية من الأمراض الجنسية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
12	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0

وبالنظر إلى الجدول رقم (6) يتضح أن كتاب الفقه للصف الثاني المتوسط لم يتناول أي مفهوم من مفاهيم التوعية الجنسية الأولية الإثني عشر مفهوماً بأي شكل من الأشكال.

جدول (7). مفاهيم التوعية الجنسية الأولية الواجب توافرها في كتاب الفقه للصف الثالث المتوسط بالمملكة العربية السعودية (الفصل الأول والثاني)

تسلسل	مفاهيم التوعية الجنسية الأولية	مدى التناول				شكل التناول				مستوى التناول			
		يتناول		لا يتناول		صريح		ضمني		بالتفصيل		بإيجاز	
		التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
1	تقوى الله	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
2	العفاف	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
3	الطهارة	1	%12,5	0	%0	1	%12,5	0	%0	0	%0	1	%12,5
4	اللباس وستر العورة	1	%12,5	0	%0	1	%12,5	0	%0	0	%0	1	%12,5
5	الحجاب	1	%12,5	0	%0	1	%12.5	0	%0	0	%0	1	%12,5
6	الاستئذان	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
7	غض البصر	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
8	الخلوة	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
9	الاختلاط	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
10	التفريق في المضاجع	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
11	الوقاية من الأمراض الجنسية	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0
12	الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0

من جدول (7) يتضح أن كتاب الفقه للصف الثالث المتوسط قد تناول ثلاثة مفاهيم من مفاهيم التوعية الجنسية (الطهارة، اللباس وستر العورة، الحجاب)، ولقد ذكر كل مفهوم مرة واحدة بنسبة (12,50%) من إجمالي موضوعات الكتاب في موضوع (اللباس والزينة وسنن الفطرة) من الفصل الدراسي (الثاني)، وكان مستوى تناولهم الثلاثة بإيجاز. أما باقي مفاهيم التوعية الجنسية الأولية وعددها تسعة مفاهيم، وهي (تقوى الله، العفاف، الاستئذان، غض البصر، الخلوة، الاختلاط، التفريق في المضاجع، الوقاية من الأمراض، الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) فلم يتناولها مطلقاً.

تفسير النتائج:

لقد أصبحت الحاجة إلى تضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في مقررات التعليم العام في المملكة العربية السعودية، حاجة ملحة وضرورية، وبالذات في مقرر الفقه للمرحلة المتوسطة. إلا أنه لوحظ بعد تحليل محتوى كتب مجتمع الدراسة أنها قد ذكرت بعض المفاهيم فقط دون غيرها، مثل مفهوم الطهارة، ومفهوم اللباس وستر العورة، على الرغم من أهمية تعليمها وإكسابها للنشء عامة (ذكوراً وإناثاً). كما لا يفوتنا التذكير بأهمية وخطورة المرحلة المتوسطة في التعليم العام إذ ليس طلابها وطالباتها بالصغار، فيعاملوا معاملة الصغار، وليسوا هم بالكبار فيعاملوا معاملتهم. ويفترض أن تتضمن كتب الفقه للمرحلة المتوسطة بصفوفها الثلاث الكثير من هذه المفاهيم لتحصين الناشئة من الانحراف، والارتقاء بأخلاقهم وحمايتهم.

والجدير بالذكر أن التربية الإسلامية التي شرع قواعدها وأصولها القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة قد بنت تلك القواعد والأصول على مبدأ الوقاية. ويؤكد الواقع الملموس أن التربية الأخلاقية الإسلامية نجحت في تكوين شخصيات مثالية تحلَّت بالفضائل الأخلاقية العليا. وفي التاريخ العربي الإسلامي نجد شواهد مشرقة يتجلى فيها هذا الطراز من النشء في تاريخنا الإسلامي، كانوا كالملائكة في الطهر والعفاف، رغم صغر سنهم، فهم وإن لم يكملوا العشرين، فقد كانوا شباباً في السن، رجالاً في العزيمة، كهولاً في النضج والتصرف، منهم علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وأسامة بن زيد، وعقبة بن نافع، ومحمد بن القاسم، رضي الله عنهم وأرضاهم، وغيرهم. ومن النساء نذكر أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر الصديق فقد كانت فتية صبية، وتحملت أكبر مسئولية وأمانة بزواجها من حبيب هذه الأمة صل الله عليه وسلم، وأختها أسماء صاحبة الدور العظيم في رحلة الهجرة من مكة إلى المدينة، وفاطمة بنت محمد أم الحسن والحسين رضي الله عنهم وأرضاهم. فكم نحن بحاجة للإقتداء والتأسي بهم، ولا سيما في هذه المرحلة من حياة الأمة، ليأخذ أبناؤها من وضوح شخصياتهم وتجلي أصالتهم مثالاً وقدوة يتمثلون بها

في حياتهم العملية. وبذلك تقترن المبادئ والقيم بالتطبيق العملي، وتلك هي التربية العملية على المبادئ الأخلاقية من خلال تحقيق اهتماماتهم بالبطولات ووضع الأمثلة الحية من الشخصيات الأخلاقية كي تكون متجسدة أمامهم ليقتدوا بها في حياتهم ويتحلوا بصفاتها وينهجوا نهجها.

وللإجابة على السؤال الثالث للبحث والذي ينص على: ما التصور المقترح لتضمين مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة في المملكة العربية السعودية ؟! أقول: ان ذلك التصور (أو البرنامج المقترح) لابد أن يكون في دراسة مستقلة، تستكمل ما توصى به هذه الدراسة. وتطرقي له هنا يأتي من باب التذكير والتأكيد على ضرورة وجود هذا التصور، الذي به تفاصيل لا يسمح بإيرادها الحيز المتاح لهذه الدراسة الموجزة.

ولكنني هنا سوف القى بعض الضوء على الاسس والمبادئ التي يجب أن يتضمنها هذا التصور المقترح الذي يهدف لترسيخ مفاهيم التوعية الجنسية في مقررات الفقه بالمرحلة المتوسطة، والذي تم التوصل إليها في ضوء نتائج تحليل كتب الفقه للمرحلة المتوسطة بصفوفها الثلاثة (الأول، الثاني، الثالث)، وأهمية استثمار الآيات القرآنية الكريمة، والأحاديث النبوية الشريفة، وتفعيل مضامينها، لأنها هي القواعد الرئيسة التي يجب أن تشكل سلوكيات الإنسان العامة على ضوئها، وذلك على النحو التالي:

1. **مفهوم تقوى الله:** إن أكبر من أن تحفظ ما بينك وبين الناس أن تحفظ ما بينك وبين الله، حيث لا يراك غيره، ولا يطلع عليك سواه. قال الله تعالى: (...وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَل لَّهُ مَخْرَجًا وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ...) (الطلاق : 2– 3) وقال صل الله عليه وسلم: (اتق الله حيثما كنت) (ابن حنبل، 1421، 38/ 284).
2. **مفهوم العفة:** قال الله تعالى: (وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حتى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ...)(سورة النور:33) وقال صل الله عليه وسلم: (وَمَنْ يَسْتَعْفِفْ يُعِفَّهُ اللَّهُ) (البخاري، 1987، 1427).
3. **الطهارة:** قال تعالى: (...إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ) (البقرة:222)

وقال صل الله عليه وسلم: (الطُّهورُ شَطْرُ الإيمان) رواه البخاري.

4. **اللباس وستر العورة:** قال تعالى: (يَا بَنِي آدَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكُمْ لِبَاساً يُوَارِي سَوْءَاتِكُمْ وَرِيشاً وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ...) (سورة الأعراف:26). وقال أيضاً: (يَا بَنِي آَدَمَ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ....) (سورة الأعراف:31) وفيما روي عن رسول الله صل الله عليه وسلم: (قيل: حدثنا بهز بن حكيم حدثني أبي عن جدي قال قلت يا رسول الله عوراتنا ما نأتي منها وما نذر؟ قال: احفظ عورتك إلا من زوجتك أو ما ملكت يمينك) (ابن حنبل، 1421، حديث رقم 235/33).

5. **مفهوم الحجاب:** قال تعالى في (سورة النور: 31) (وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ وَلَا يُبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَو آبَائِهِنَّ أَو آبَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَو أَبْنَائِهِنَّ أَو أَبْنَاءِ بُعُولَتِهِنَّ أَو إِخْوَانِهِنَّ أَوبَنِي إِخْوَانِهِنَّ أَوبَنِي أَخَوَاتِهِنَّ أَو نِسَائِهِنَّ أَو مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُنَّ أَو التَّابِعِينَ غَيْرِ أُولِي الْإِرْبَةِ مِنَ الرِّجَالِ أَو الطِّفْلِ الَّذِينَ لَمْ يَظْهَرُوا عَلَى عَوْرَاتِ النِّسَاءِ وَلَا يَضْرِبْنَ بِأَرْجُلِهِنَّ لِيُعْلَمَ مَا يُخْفِينَ مِنْ زِينَتِهِنَّ وَتُوبُوا إِلَى اللَّهِ جَمِيعًا أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ). وعَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ نِسَاءَ الْمُهَاجِرَاتِ الْأُوَلَ لَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ (وَلْيَضْرِبْنَ بِخُمُرِهِنَّ عَلَى جُيُوبِهِنَّ): شَقَّقْنَ مُرُوطَهُنَّ فَاخْتَمَرْنَ بِهَا) (البخاري،1987، حديث رقم 4758).

6. **مفهوم الاستئذان:** قال تعالى: (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِيَسْتَأْذِنْكُمْ الَّذِينَ مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ وَالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلُمَ مِنْكُمْ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ مِنْ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَحِينَ تَضَعُونَ ثِيَابَكُمْ مِنْ الظَّهِيرَةِ وَمِنْ بَعْدِ صَلَاةِ الْعِشَاءِ ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ لَيْسَ عَلَيْكُمْ وَلَا عَلَيْهِمْ جُنَاحٌ بَعْدَهُنَّ ...) (سورة النور: 58) وقال صل الله عليه وسلم: (إذا أستأذن أحدكم ثلاثا فلم يؤذن له فليرجع) (البخاري، 1987، حديث رقم 5471).

7. **غض البصر:** قال تعالى في سورة النور (قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّوا مِنْ أَبْصَارِهِمْ وَيَحْفَظُوا فُرُوجَهُمْ ذَٰلِكَ أَزْكَىٰ لَهُمْ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا يَصْنَعُونَ وَقُل لِّلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ وَيَحْفَظْنَ فُرُوجَهُن..)(30–31)، فعلى المسلم أن

يغض بصره عن الحرام، ولا يتبع النظرة النظرة. قال صلى الله عليه وسلم: (يا علي لا تتبع النظرة النظرة، فإنما لك الأولى، وليس لك الأخرى) (ابن حنبل، 1421هـ، حديث رقم 24/ 654).

8. **الخلوة:** إن أعظم من حفظ الجلوات حفظ الخلوات، قال تعالى: (يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلا يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّهِ وَهُو مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لا يَرْضَى مِنَ الْقَوْلِ وَكَانَ اللَّهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطاً) (النساء: 108). ويكفي أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يسأله ربه: (وأَسْأَلُكَ خَشْيَتَكَ فِي الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) (ابن حنبل، 1421، حديث رقم 478/14) قال صلى الله عليه وسلم (أَلَا لَا يَخْلُوَنَّ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ لَا تَحِلُّ لَهُ فَإِنَّ ثَالِثَهُمَا الشَّيْطَانُ). (ابن حنبل، 1421، حديث رقم 44/ 487). فلا تجعل الله أهون الناظرين إليك.

9. **الاختلاط:** من نظر في شريعة الله تعالى يجد أنها أوصدت كل الأبواب المؤدية إلى الاختلاط، وسدت الذرائع لحماية المجتمع من الجريمة والفساد قال تعالى: (...وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَاسْأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ذَلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ...) (الأحزاب: 53) وقال صلى الله عليه وسلم: (إياكم والدخول على النساء، فقال رجل من الأنصار: يا رسول الله أفرأيت الحمو؟ فقال عليه الصلاة والسلام: الحمو الموت) (البخاري، 1987، حديث رقم 657).

10. **التفريق في المضاجع:** وفيما يرتبط بحق الطفل ضد كل ما يساعد على الانحرافات الأخلاقية والجنسية جاء الأمر النبوي بالتفريق بين الأبناء في المضاجع، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (مروا أولادكم بالصلاة وهم أبناء سبع سنين واضربوهم عليها وهم أبناء عشر وفرقوا بينهم في المضاجع) (البخاري، 1987، حديث رقم 587).

11. **الوقاية من الأمراض الجنسية:** قال تعالى في سورة البقرة: (...وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ) (195) وقوله في سورة الإسراء: (وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَا إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا) (32) وقال سبحانه (وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُو أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرَبُوهُنَّ حَتَّى يَطْهُرْنَ) (البقرة: 222).

12. **الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر:** (ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون) (آل عمران: 104) وقال تعالى: (والمؤمنون والمؤمنات بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويقيمون الصلاة...) (التوبة: 71) فقد نعت المؤمنين بأنهم يأمرون بالمعروف، فالذي هجر الأمر بالمعروف خارج عن هؤلاء المؤمنين المنعوتين في هذه الآية، وقال تعالى: (لعن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى ابن مريم ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون) (المائدة: 78 و79) وهذا غاية التشديد إذ علل استحقاقهم للعنة بتركهم النهي عن المنكر. قال صلى الله عليه وسلم: (والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر أو ليوشكن الله أن يبعث عليكم عقابا منه ثم تدعونه فلا يستجاب لكم) (ابن حنبل، 1421هـ، حديث رقم 55/ 471).

13. **هذا، اضافة الى الشرح العلمي المجرد للجهاز الجنسي للجنسين، وبيان كيفية الاستخدام السليم والمشروع لهما، وكذلك الاستخدام غير السليم وغير المشروع للغريزة الجنسية، وما يترتب على الاستخدام السلبي من ذنوب ونتائج صحية واجتماعية بالغة الخطورة**

توصيات الدراسة:

في ضوء نتائج الدراسة توصي الباحثة للآتي:

- ضرورة التوسع في تضمين كتب الفقه لموضوعات التوعية الجنسية الأولية، ولا سيما في المرحلة المتوسطة، وبحيث تشتمل هذه المقررات على شروحات وتوضيحات يحقق الالمام بها الهدف التوعوي المطلوب.
- الأخذ بمبدأ التكامل الأفقي والرأسي عند عرض محتوى مفاهيم التوعية الجنسية الأولية في كتب الفقه.
- تضمين المفاهيم الأساسية للتوعية الجنسية بين أهداف المرحلة المتوسطة ككل، بسنواتها الثلاث.

- تضمين المفاهيم الأساسية للتوعية الجنسية بالتدرج في كل مناهج التربية الإسلامية بما يحقق توعية جنسية أساسية للنشء.

- عقد دورات تدريبية للمعلمات بصفة عامة، ومعلمات التربية الإسلامية بصفة خاصة في مجال التوعية الجنسية. وكذلك الدورات التوعوية لأسر الطالبات والطلاب، لينعكس ذلك بالإيجاب على دور المنزل في هذا النوع من التربية الهامة.

- ضرورة تكامل المناهج المدرسية، والأنشطة الصفية وغير الصفية مع بعضها البعض لتحقيق أهداف التوعية الجنسية الأساسية للنشء.

بحوث ودراسات مقترحة:

في ضوء نتائج الدراسة تقترح الباحثة إجراء المزيد من البحوث والدراسات المتعلقة باعتماد برنامج التوعية الجنسية الاساسية في التعليم العام في المملكة العربية السعودية، بصفة عامة، وفى التعليم المتوسط بصفة أخص، كون طلاب وطالبات هذه المرحلة في بداية المراهقة الحرجة.

المراجع:

أحمد، عبد العزيز. (2004). الدلالات القرآنية لأول ما نزل من الوحي وإفادتها التربوية، مجلة الدراسة في التربية وعلم النفس، كلية التربية، جامعة المنيا، ع13، م17.

إسماعيل، مجدي رجب. (2000). فعالية وحدة دراسية مقترحة في التربية الصحية للوقاية من الإيدز والأمراض المنقولة جنسياً لتلاميذ الصف الثالث الإعدادي، مجلة التربية العلمية، المجلد 3، العدد الأول.

باحارث، عدنان. (2008). التربية الجنسية، تم الوصول إليه بتاريخ 2015/11/14م، من الموقع الإلكتروني:
http://wwwbahareth.orj/index.php

البخاري، محمد بن إسماعيل. (1987). صحيح البخاري. استانبول، تركيا: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر.

الثويني، محمد فهد. (2003). كيف نجنب أبنائنا التحرش الجنسي، سلسلة مهارات التعامل مع أبنائك وبناتك. القاهرة: اقرأ للنشر والتوزيع.

الحسيني، معدي. (2002). التربية الجنسية بالمرحلة الثانوية في مصر، الواقع

والممكن، رسالة ماجستير غير منشورة كلية التربية، جامعة طنطا.

ابن حنبل، أحمد. (1421هـ) . مسند الإمام أحمد. استانبول، تركيا: المكتبة الإسلامية للطباعة والنشر.

الخالدي، جمال. (2009). التربية الجنسية في كتب الثقافة الإسلامية للمرحلة الثانوية في الأردن، مجلة رسالة الخليج العربي، العدد 119.

الخالدي، محمود. (1984). الأصول الفكرية للثقافة الإسلامية. الأردن: دار الفكر.

الراشد، هبة. (2009). جرائم الزنا والسفاح في المجتمع السعودي. عرض مركز أسبار للدراسات والبحوث والإعلام. تم الوصول إليه بتاريخ 2015/11/14م، من الموقع الإلكتروني:
www.asbar.com/ar/contents.aspx?c=511

رزق، سامية. (1994). الإعلام المسموع والصحة الانجابية. القاهرة: مكتبة الانجلو المصرية.

السناري، بسمة. (1431هـ). جرائم النساء، صحيفة الشرق الأوسط، الجمعة / 3 ربيع الثاني، العدد 11434. تم الوصول إليه بتاريخ 2015/11/11م من الموقع الإلكتروني:
classic.aawsat.com/details.asp?section=43&article=561593&issueno

السيف، محمد. (2014). الثقافة الجنسية في المجتمع السعودي، دراسة منشورة في صحيفة الحياة السعودية، العدد 18706.

صلاح، صلاح الدين. (2000). اتجاهات معلمي ومعلمات المدارس الحكومية في محافظات شمال فلسطين نحو تدريس التربية الجنسية في المدارس الحكومية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

الطويل، عثمان. (1993). التربية الجنسية في الإسلام للفتيات والفتيان. عمان: دار الفرقان للنشر والتوزيع.

العبادي، محمد. (2004). القيم المتضمنة في كتب القراءة للصفوف الأربعة الأولى من التعليم الأساسي في سلطنة عمان، مجلة رسالة الخليج (25).

عبد الرشيد، وحيد. (2008). فاعلية وحدة مقترحة في التربية الدينية الإسلامية لتنمية الوعي الديني لبعض القضايا الحياتية الجنسية لدى طلاب الصف الثالث الثانوي العام، مجلة كلية التربية، الأزهر، مصر، العدد .136

عبد الله، أسماء. (2007). اتجاهات الآباء والأمهات نحو التربية الجنسية وممارساتهم التربوية ذات العلاقة بها في عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

عبيدات، هاني، وهادي طوالبة. (2013). اتجاهات معلمي الدراسات الاجتماعية نحو تدريس التربية الجنسية في المدارس الأردنية، مجلة دراسات العلوم التربوية. م40، ملحق/4.

العسيري، حمود. (2001). القيم الوطنية المتضمنة في كتب الدراسات الاجتماعية للمرحلة الثانوية في سلطنة عمان، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

العلوان، عبد الله. (2007). مسئولية التربية الجنسية من وجهة نظر الإسلام. دار السلام للطباعة والنشر.

علي، سعيد إسماعيل. (2002). السنة النبوية: رؤية تربوية. القاهرة: دار الفكر العربي.

العيسوي، عبد الرحمن. (2000). موسوعة كتب علم النفس الحديث، علم النفس التعليمي، بيروت: دار الراتب العربي.

عيسى، إبراهيم. (1994). الجنس وعلماء الإسلام، ط2، القاهرة: مكتبة مدبولي.

الفضل، أسماء. (2012). التربية الجنسية في الإسلام، مجلة كلية الآداب، جامعة بنها، العدد 27.

الفلة، رقية. (2014). التحرش الجنسي، دراسة منشورة في صحيفة الشرق السعودية، العدد 951، السبت 2014/7/12.

قاسم، نادر. (2006). برنامج إرشادي مقترح لتغيير اتجاهات عينة من طلاب الجامعة نحو التربية الجنسية في ضوء عدد من المتغيرات المرتبطة بها، مجلة كلية التربية القسم الأدبي، المجلد 12، العدد 3.

القزاز، محمد سعد. (1998). القيم الخلقية للتربية الجنسية في السنة النبوية، مجلة كلية التربية ببنها.

القيسي، مروان إبراهيم. (1405هـ). الإسلام والمسألة الجنسية. الأردن: دار الكتب الإسلامية.

أبو لافي، أحمد. (2000). اتجاهات طلبة جامعة القدس نحو التربية الجنسية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، فلسطين.

اللقاني، أحمد وعلي الجمل. (2003). معجم المصطلحات التربوية المعرفة في المناهج وطرق التدريس، القاهرة: عالم الكتب.

الماص، بدر. (2002. هدي الإسلام في تربية المراهق، مجلة التربية، قطر، العدد142.

مبيض، مأمون. (2005). معين الآباء في التربية الجنسية للأبناء. الأردن: المكتب الإسلامي.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (د.ت). لسان العرب. القاهرة: دار المعارف.

الموسوي، خضر. (2007). التربية الجنسية بين الغرب والإسلام، بيروت: دار الهادي.

نور الدين، سميح. (2003). موضوعات التربية الجنسية في كتب التربية الإسلامية بالمرحلة الإعدادية في مملكة البحرين رسالة ماجستير. جامعة البحرين المنامة.

هندي، صالح. (2007). التربية الجنسية في كتب التربية الإسلامية لمرحلة التعليم الأساسي العليا في الأردن، المجلة الأردنية في العلوم التربوية، م3، ع2، جامعة اليرموك، الأردن.

واصل، عبد الرحمن. (1986). مشكلات الشباب الجنسية والعاطفية تحت أضواء الشريعة الإسلامية، جدة، السعودية.

الوحيدي، منيرة ضيف الله. (2010). فاعلية برنامج وقائي لحماية أطفال اليمن من الإساءة الجنسية، يحث ماجستير منشور، مجلة دراسات الطفولة.

ياسين، نجمان. (1997). الإسلام والجنس في القرن الأول الهجري. بيروت: دار عطية للنشر.

الصناديق المتداولة في البورصة: التركيز على المملكة العربية السعودية

د. الحسن بوكار جاو [1]

جامعة الجوف

الملخص: تعد صناديق المؤشرات المتداولة إحدى الابتكارات الناجحة في القطاع المالي، وهي صناديق استثمارية مفتوحة تقوم على إنشاء وتصفية الوحدات الاستثمارية بشكل مستمر. وتهدف هذه الصناديق إلى نسخ أداء المؤشر المرجعي مما يجعلها أداة مهمة فيما يعرف بالإدارة السلبية في الوقت الذي تسمح فيه للمستثمرين بامتلاك محافظ متنوعة بمخاطرة أقل مقارنة ببقية أدوات الاستثمار. ويمكن تفسير إقبال المستثمرين على صناديق المؤشرات المتداولة بسبب شفافية العمليات، وقلة الأخطاء المعيارية بين عوائد الصندوق وعوائد المؤشر المراد نسخه، والتكاليف المنخفضة للإدارة، علاوة على مكاسب التنويع. وتقدم هذه الدراسة مسحاً أدبياً للدراسات التي ركزت معظمها على جوانب تقييم الأداء والكفاءة التسعيرية وأثر إدخال هذه الصناديق على تقلبات السوق، كما تقف على واقع الصناديق المحلية المتداولة في سوق الأوراق المالية السعودي، وتناقش آفاقها للمستثمرين.

=-=

The Exchange-traded Funds: Focus on Saudi Arabia

Alassane B. Diaw[1]

Al Jouf University

Abstract: Exchange Traded Funds (ETFs) are one of the great successes of the financial industry innovations. These are open investment funds that create and redeem investment units on a continuous basis. They aim to mirror the performance of a benchmark. In this sense, they are passive management tools that allow investors to access diversified portfolios while providing greater security compared to other forms of investment. The enthusiasm for ETFs, in addition to diversification, is explained by their greater transparency with respect to actively managed funds, minimum tracking errors and, especially lower management costs. This paper presents a theoretical review of the literature which mainly analyzes the performance, the pricing efficiency, and the effects of the introduction of ETFs on the market volatility. The paper introduces the domestic Saudi funds listed on Tadawul Stock Exchange and discusses their perspectives for investors.

Keywords: Exchange traded funds, performance, efficiency, Saudi ETFs.

=-=

(1) Assistant Professor - Department of Business Administration- Al Jouf University	*(1) أستاذ مساعد -قسم إدارة الأعمال -كلية العلوم الإدارية والإنسانية -جامعة الجوف*
e-mail: adiaw@ju.edu.sa :البريد الإلكتروني	

1. Introduction:

ETFs are one of the major financial innovations of recent years. These are funds that aim to replicate the performance of an index or basket of securities. They are listed and traded on exchanges like conventional securities. The main characteristics of an ETF are that it can be traded continuously throughout the trading day with the instantaneous market conditions. ETFs are also credited with the following advantages over mutual funds: higher liquidity, easier management, more flexible subscription procedures, transparency, and lower annual management fees. The ETF creation and redemption mechanism utilizes an in-kind or cash process. In the first, the authorized participant creates ETFs shares by depositing a portfolio of stocks in the fund in exchange of a block of ETFs shares. Subscription allows fund's participants to acquire a number of ETFs in exchange of a basket of underlying shares plus a portion in cash. The second allows the creation and redemption of ETFs shares in cash at a specified minimum level, in exchange of the payment of the NAV. Investors can acquire ETFs shares by buying them in the Stock Exchange. These shares being traded to them by another investor in exchange of cash, there is no creation of new shares, since existing ones only change owners. Redemption is the opposite process of creation. It allows fund's participants to acquire the basket of underlying shares plus a portion of cash in exchange of a number of ETFs. [For Further details, see also Deville (2008), and Ferri (2009)].

The ETF industry has been diversified since the launch in the U.S.A in 1993 of the first ETF, the SPDR (Standard & Poor's Depositary Receipt) which replicates the S&P 500 index. Today, the terms ETPs (Exchange Traded Products) or ETV (Exchange Traded Vehicles) refer to a wide range of products where ETFs are the main product. Other major developments affect the essence of the product. Originally designed to track portfolio or benchmark indexes, some ETFs are now actively managed. Leveraged and inverse ETFs have also emerged. These funds will not be examined here.

The interest of the academic community for ETFs is more recent. Of course, first studies focused on the performance of these new funds, especially their ability to reproduce accurately the movements of the benchmark index. Other authors study the relative performance of ETFs vis-à-vis well-implemented investment funds (mutual funds, closed-end funds, country exchange funds). ETFs are listed on Stock Exchanges and, as such, have also been studied in terms of the pricing efficiency with respect to their supposed benefits (taxation, transaction costs, management fees, expense ratios…). Another strand of the literature deals with the impact of

the introduction of an ETF in the market activity. These different dimensions are intimately related.

The remaining of the article is as follows: Section 2 presents an outlook of the Global ETF market in terms of assets under management (AUM) and their breakdown across the regions and the main providers. Section 3 presents a background of studies on ETFs. Section 4 explores the domestic Saudi ETFs and the main regional Middle-East ETFs giving exposure to the Gulf Cooperation Council (GCC) countries. Section 5 discusses the implications for investors. Section 6 concludes.

2. Outlook of the ETF Market

The market involves different participants: brokers, asset management companies, market makers, investors. The ETF market is experiencing a sustained growth which encompasses all regions of the world. With $ 1466 billion assets in September 2013, the U.S.A leads ahead of Europe (364), Asia (163), Canada (58) and Latin America (11).

Table 1: Global ETF Assets by Region

Global ETF Assets by Region Billion of U.S Dollars, Selected Years				
	12/2008	**12/2010**	**12/2012**	**09/2013**
USA	$496	$891	$1,217	$1466
Europe	143	281	331	364
Asia	52	85	135	163
Canada	16	38	57	58
Latin America	5	10	12	11

Source: Investment Company Institute

With 42% of assets in 2012, Black Rock through its iShares product is the world's largest provider. It is followed by State Street GA(15.7%) and Vanguard(14%). The three providers occupy the same position on the U.S market where they account for over 80% of the market share. In Europe, Black Rock (42%), is followed by Deutsche Bank AG (15%) and Lyxor (12%). For Asia Pacific region, leaders are Nomura Asset Management (18%), State Street GA (10%) and Nikko Asset Management (9%). The rest of world puts Black Rock (73%), BMO Financial Group (13%) and Horizons Management (6%) in the top three places. The table gives Assets under Management (AUM) in billion dollars and the corresponding market shares.

Table 2 : Top ETF providers

TOP GLOBAL ETF PROVIDERS 2012		
Black Rock	736.879	42.00%
State Street GA	275.012	15.70%
Vanguard	246.600	14.00%
TOP US ETF PROVIDERS 2012		
Black Rock	535.444	44.10%
State Street GA	256.942	21.20%
Vanguard	245.331	20.20%
TOP EUROPE ETF PROVIDERS 2012		
Black Rock	105.901	41.90%
Deutsche Bank AG	36.488	14.40%
Lyxor	30.681	12.10%
TOP ASIA PACIFIC ETF PROVIDERS2012		
Normura Asset Management	24.666	18.10%
State Street GA	13.884	10.20%
Nikko Asset Management	11.826	8.70%
TOP REST OF WORLD ETF PROVIDERS 2012		
Black Rock	52.137	72.60%
BMO Financial Group	9.101	12.70%
Horizons Management	4.135	5.80%

Source : Deutsche Bank GA, Reuters, Bloomberg LP

This dynamism is supported by a wide range of products. The classification of ETFs can be made on the basis of the underlying index they replicate. We can distinguish the following main categories:

- **Market index ETFs :**

SPDR S&P500, QQQ, and iShares Russell 2000, iShares MSCI Japan ETF, iShares MSCI Singapore ETF, Market Vectors Gulf States Index ETF, iShares MSCI South Africa ETF, iShares MSCI France ETF, iShares MSCI Brazil Capped ETF ...

- **Foreign Currency ETFs**:

Bloomberg U.S. Dollar Bullish Fund, Dreyfus Brazilian Real Fund, Currency Shares Canadian Dollar Trust...

- **Sector and Industry ETFs**:

Financial Select Sector SPDR Fund, Energy Select Sector SPDR Fund...

- **Commodity ETFs:**

SPDR Gold Trust, Physical Platinum Shares, United States Brent Oil Fund, DB Agriculture Fund...

- **Derivative ETFs:** SPDR S&P 500, Pro Shares VIX Mid-Term Futures, iShares Russell 2000...

- **Style ETFs:** Lyxor MSCI Value, iShares Dow Jones Select Dividend Index, Vanguard Mega Cap 300 Index ETF, Power Shares QQQ....

- **Bond ETFs:** Total Bond Market ETF, iShares J.P. Morgan USD Emerging Markets Bond ETF, Mortgage-Backed Securities Index Fund...

3. Background:

Literature on ETFs starts by investigating their relative performance and the impact of their introduction on a market:

Performance and pricing efficiency

Gastineau (2004) compares the tax efficiency of the ETF structure with the operating efficiency of conventional index funds. He points out that, ETFs replicating Russell 2000 and S&P 500 indexes underperforms their comparable conventional funds. He argues that this underperformance is likely related to transactions costs generated by the ETF index rebalancing process and conventional funds managers' anticipations for upcoming price changes. Harper et al. (2006) compare the risk and return performance of exchange-traded funds (ETFs) available for foreign markets and closed-end country funds CEFs. Their results indicate that ETFs exhibit higher returns, higher Sharpe ratios and positive alphas suggesting that these funds can outperform the actively managed CEFs and may be suitable as a part of in an internationally diversified portfolio. Ackert and Tian (2008) compare the performance of U.S and country exchange traded funds. They show that U.S funds prices are close to their NAV while country funds exhibit price deviations which could be related to momentum, illiquidity and size effects. The authors report price inefficiencies, particularly for country funds which also display lower liquidity compared to U.S funds. Alexander

and Barbosa (2008) investigate the hedging performance of the largest US index exchange traded funds (ETFs) using different performance criteria. They show that the Spider and the Diamond are priced at a premium to the index futures while the Russell iShare is priced at a discount. They also report that any type of hedging with futures is less efficient around the time of dividend payouts where exists a significant amount of tax arbitrage activity, particularly in the Spider. Blitz et al. (2012) compare the performance of index mutual funds and exchange-traded funds listed in Europe. They find that both categories underperform their benchmark and argue that dividend withholding taxes and fund expenses are possible source of this underperformance. Kearney et al. (2013) investigate the outperformance in pricing deviations of a large sample of U.S ETFs during the period 2008-2012. Using data snooping bias technique, they find that only risk-adjusted measures display significant outperformance results. Depending on the nature of the assets, authors explain this outperformance by the existence of in kind inefficiencies, high expense ratios and recent inception date ETFs, while cross-sector and sector funds exhibit the same percentage of outperformance. Evaluating the performance of ETFs providing exposure to global emerging markets equities, Blitz and Huij (2012) report higher tracking errors compared to developed markets ETFs. On the other hand, the index replication technique seems to have an impact on the level of tracking errors. Authors point out that statistical replication technique yields higher tracking errors than full replication technique particularly during periods of high cross-sectional dispersion in stock returns. However, the replication strategies are insignificant in terms of returns differences between these funds.

De Fusco et al. (2011) study the price deviations of the three most liquid Exchange Traded funds namely Spider, Diamonds and Cubes. They found that price deviations are predictable and non-null, due to the specific price discovery processes, dividend accumulation and distribution inherent to this asset class. Authors suggest that these tracking errors could be exploited by arbitragers and used as a measure of ETF performance. Shin and Soydemir (2010) study the relative performance of 26 ETFs. Using risk-adjusted returns they find that these funds underperform their benchmark and that tracking errors are highly persistent. Exploring the impact of traditional factors such expense ratio, dividends, spreads and exchange rate; they find that exchange rate is a most relevant source of this underperformance. Further tests reveal that Asian markets are less efficient in disseminating information contained in returns. The authors suggest that active strategies would be more suitable for the Asian Markets where investors may benefit from a depreciation of the U.S dollar. Jiang et al**.** **(**2010**)** study the pricing efficiency of the

Shanghai 50 ETF and the causality between ETF market prices and NAV. They report a unidirectional causality from price to NAV. The same tendency is noticeable at the level of the second moments. However, during high volatility periods prices and NAV diverge relatively. Examining the performance of 15 worldwide ETFs across bearish and bullish markets, Wong and Shum (2010) show that the latter favors higher returns. Using Sharp ratio tests, the authors also report that ETFs returns are not positive, proportional to market volatility.

Microstructure effects and intraday patterns

Chelley-Steeley and Park (2011) examine whether the well-documented intraday patterns of individual securities hold for Exchange Traded Funds listed in London. They find no evidence of market trading concentration due to the lower trading costs and information asymmetries associated with ETFs. Authors also point out that ETFs are characterized by low volatility and volume, and high spread. Focusing on CAC40 related instruments, Deville et al. (2012) investigate the impact of the introduction of an Exchange-Traded Fund (ETF) on the underlying-index spot-futures pricing. They fail to attribute the spot-futures price efficiency improvement neither to the direct effect of ETF shares used in the arbitrage activities, nor to the indirect effect of ETF trading improving the liquidity of index stocks in the short-run. Exploring the price discovery process of the SPDR market following the introduction of SPDR options, Chen and Chung (2012) report significant rise and improvement in the information shares of SPDRs suggesting the importance of the development of derivative markets in market quality. Levy and Lieberman (2013) examine the intraday price formation process of country Exchange Traded Funds (ETFs). Focusing on trading hours, they find that ETF prices are driven by their NAV returns during synchronized trading hours whereas the S&P index leads during non-synchronized trading hours. Their results also suggest an overreaction to US market returns when foreign markets are closed.

4. Saudi Arabia: Current and perspectives FOR ETFs

If the Gulf countries are promoting their legislation, it remains that the problems related to governance aspects highlighted by Al-Malkawi et al. (2014) are also available in any investment strategy. Some regional funds already target the Middle East region. Paradoxically, Saudi Arabia, the largest country in the region in terms of GDP is excluded. In 2008, foreign investors were given access to the Saudi Market through swap agreements. The year 2010 saw the creation of the first ETF traded on Tadawul. This section gives an overview of the major regional ETFs providing exposure to GCC countries and the three domestic ETFs listed on Tadawul Stock

Market. (Statistics are drawn from fund's and ETF providers' reports)

Regional ETFs

- The SPDR S&P Emerging Middle East & Africa ETF, as the name suggests, targets the Middle East and Africa. The fund, launched on 19/03/2007 is managed by State Street GA and aims to replicate the S&P Mid-East and Africa BMI Index, a float adjusted market capitalization index. As of 31/12/2013, South Africa holds 93.38% of the assets, followed by Egypt (3.82%) and Morocco (2.73%).
- Market Vectors Gulf States Index ETF is launched on 24/07/2008. The fund is listed on NYSE Arca; it replicates the performance of Market Vectors GDP GCC index and is managed by Van Eck Switzerland. The index provides exposure for public companies domiciled in GCC countries or companies making most of their activities with those countries. In terms of market shares of Assets Under Management, the breakdown at the date of 31/01/2014 is as follow: UAE (38%), Qatar (24.6%), Kuwait (22.5%), Oman (8.5%), South Korea (2.9%), U.S. (2.3%)
- Middle East Dividend ETF, created 16/07/2008, seeks to replicate the performance of the Wisdom Tree Middle East Dividend Index. It is a weighted index which measures the performance of companies in the region that regularly distribute dividends. The repartition of assets at 14/02/2014 is as follows: Qatar (31.74%), UAE (26.49%), Kuwait (14.99%), Egypt (10.69%), Morocco (7.88%), and Oman (3.98%) Jordan (2.31%) and Bahrain (1.98%)
- IShares MSCI GCC ex-Saudi Arabia UCITS ETF (IGCC) launched on 19/03/2009 aims to track the performance of the MSCI GCC index ex- Saudi Arabia. The ETF invests in physical index securities. The index is float-adjusted. iShares ETFs are managed by Black Rock and allow easy access to a wide range of market and asset classes. In 12/02/2012 the breakdown of the assets was as follow: Kuwait (32.63%), UAE (32.30%), Qatar (28.11%), Oman (5.68%), and Bahrain (1.19%), USA (0.08%)

- In 2012, Van Eck filed with the U.S Securities and Exchange Commission (SEC) the launch of two ETFs: the first 'seeks to replicate the price and yield performance of the Market Vectors Saudi Arabia Index. The underlying index is comprised of companies domiciled and publicly traded in the country, or generate at least 50 % of their revenues from Saudi Arabia', the second focuses on small-cap securities under the terms of the agreement published on the SEC website. More recently, Global X, a New York based ETF provider, has filed for Saudi-focused ETF designed to match the MSCI Saudi Arabia Domestic Islamic 25/50 Index.

Domestic ETFs and the main risks

In Saudi Arabia, investment funds are regulated by the Capital Market Authority (CMA). According to the 2013 CMA report, 476 investment funds are operating in the Kingdom. They manage 139.8 billion assets. Over 70% of the investment funds' assets are entrusted to 254 public offer funds, the rest is managed by 222 private placement funds. The number of public offer funds approved in 2013 reaches 18, where more than half are equity funds. In the same period 500 applications for privately placed investment funds were successfully processed. Up to the end of 2013, the CMA approved three ETFs on Tadawul:

1. Falcom Saudi Equity ETF launched in 28/03/2010 invests in the Saudi equities and aims to replicate the performance of the benchmark, namely Falcom F30 Index, a free-float market capitalization index, which consists of 30 Shariah compliant shares of big companies in the Saudi market. The index is reviewed quarterly. As of February 14, 2014, the components and their respective weightings of the benchmark index is provided in appendix 1, the ETF basket at the same date is given in Appendix2

2. Falcom Petrochemical ETF was established in 23/06/2010. The fund seeks to track the Falcom Saudi Petrochemical Index (FSPI) which consists of stocks from the Petrochemical Sector member of Tadawul public indices. Quarterly index rebalancing take into account Shariah compliancy of the components. As of February 14, 2014, the weightings of the benchmark and ETF basket are given respectively in Appendix 3 and Appendix 4.

3. HSBC Amanah Saudi 20 ETF was implemented in 23/11/2011. The information memorandum states that 'the fund is an open-ended investment funds and aims to achieve, over the long term, capital growth by replicating the performance of the HSBC Saudi 20 Equities Index'. The fund is approved by its Shariah Supervisory Committee. It replicates the movements of the 20 largest Shariah compliant companies listed on Tadawul. The underlying index is based on free-float adjusted market capitalization. Standard & Poor's acts as a provider of the index and selects its constituents from S&P Global BMI Saudi Arabia Index. The index is reviewed on a quarterly basis.

As any investment involves risk, Saudi ETFs face the following risks.

- Security Issuer risk: refers to the probability that the security issuer will default. The debt-to- equity ratio, the market position and the attractiveness of the firm are good indicators for assessing the default risk. Financial statements, annual reports, ratings from credit agencies must be scrutinized.
- Investment and capital market risks: bull and bear market movements impact the value of the ETF underlying securities. This information influences the behavior of

investors. The problems encountered by the securities' issuing companies (non-distribution of dividends, default of payment...) are signals that pull down the market prices.

- The composition and calculation method of the underlying Index are left to the discretion of the provider which may delist securities based on fixed criteria. Similarly the regulatory authority may suspend or delist some securities. The suspension of trading underlying stocks exposes the investor to the risk of holding ETFs, wherein one or more of the underlying stocks are not traded
- Non-diversification risk: The objective of investing in a portfolio is to diversify the risk. Some funds target only a sector, an industry, or a market segment. Securities belonging to the same sector tend to react in the same way, which may affect the whole value of the fund. The risk of non-diversification occurs when investing significant amounts in small number of securities
- Liquidity risk: The market maker is the liquidity provider. Lower bid-ask
- Spreads ensure the market liquidity. The bid-ask spread is a transaction cost. For instance, HSBC Amanah ETF spread is fixed at 2 percent
- Tracking error: Passively managed funds seek to replicate the performance of the
- benchmark index. The objective is to minimize the tracking error, i.e., the difference between the index returns and NAV returns of the fund. Replication may not be perfect (low correlation, taxes, management fees and other calculations biases ...). The fund sets generally a limit not to exceed.
- Risk of under-pricing: it is the risk associated to the deviations of ETF prices from the indicative NAV (iNAV)
- Shariah Compliance risk: When a stock becomes non-Shariah compliant it is sold and this can affect the performance of the fund vis-à-vis non non-Shariah compliant funds

All these risks can be captured by the tracking errors. Appendix 5 presents the most common formulas

5. Implications on Investors' Expectations:

The decision to invest in ETFs should be based on a proper analysis of the investment vehicle to avoid potential pitfalls and tidy profits. An ETF that replicates a broad segment of the market would certainly be more volatile than one that focuses on a particular industry or sector such as petrochemical. However, ETFs allow investors to hold a more diversified and less risky portfolio of securities. If an investor observes positive signals on the evolution of the petrochemical sector index in Tadawul Stock Exchange, it can use a buy and hold strategy. For example buying Falcom Saudi Equity ETF and holding it as long as the prices continue to evolve in the expected direction, then selling it at the right moment. ETFs also have a low expense ratio which, allows investors to save money. Although the assets under management of these funds are growing worldwide, ETFs are

not yet a mass phenomenon in Saudi Arabia where, they seem destined to some class of customers. In its 2013 report, the CMA notes a decline of 45.6 % in the value of assets compared to the year 2012 and the number of subscribers was 7.5 % lower during the same period. . In addition to the unfamiliarity of the public with ETFs, other factors can explain the slowdown of the ETF market. It is important to know the profiles of the investors operating in the market. Does the investor hold other conventional products in his portfolio given the fact that all Saudi ETFs are Shariah compliant? Is the investor satisfied with the performance of the ETF with other competing products? What is the strategy- if any- of the Fund Manager whose offer in mutual funds is potentially more important to attract investors in ETFs? Are there any other institutional or regulatory factors behind the slowdown of the ETF market? The study of all these factors is beyond the scope of this work; however, I will emphasize the following aspects. First, the trading of ETFs takes place through a market maker who charges brokerage fees and commissions. For a one-time investment (Lump Sum), ETFs are a good vehicle, as commissions' fees are at the minimum level. So, it would not be surprising that retirees who have not selected annuities be interested by this form of investment. On the other hand, if the investor wants to increment his capital regularly along the investment horizon, the expected returns can be negated by the commission fees (12 basis points per trade value). For this type of investor investment in mutual funds is better. Second, investors in ETFs are not always prompt to benefit from capital gains. Generally, funds reinvest capital gains so that the investors don't pay taxes but are not exempted from brokerage fees each time they buy new shares! Third, observing the prices of the ETF and their NAV since their inception shows that ETFs are slightly traded at premium, i.e. Investors are more likely to buy the ETF than the underlying stocks. Moreover, the Saudi ETF providers announce positive results. These positive signals will be reinforced by the market opening to foreign investors which, is effective since 15 June 2015; the next step being probably the inclusion of Saudi Arabia in the Morgan Stanley Capital International (MSCI) Emerging Markets Index

5. Conclusion:

This article explores the universe of ETFs, new financial products that offer an alternative to traditional index funds. In its original form, the ETF is not supposed to beat the market, but to reproduce its movements, unlike conventional funds. It is a passively managed fund. The low cost of this product and its liquidity, make it an attractive instrument, as supported by the growing number of funds replicating a variety of indexes. Most academic studies highlight the performance of these products which generally exhibit high returns and low tracking errors. We have reviewed the Saudi Arabia

exposure to some international or regional ETFs. Since recent years, three ETFs are operating in Tadawul Stock Exchange. Even if ETF providers report positive results in their financial statements, the investment on these vehicles seems to be elitist with regard to the decrease of the number of subscribers and the assets under management. Further researches should analyze the profiles of the investors, their motivations and the factors which affect the performance of Saudi funds. Also the opening of the market to foreign investors, in June 2015, will probably boost this market segment.

References:

Ackert, L.F., & Tian, Y.S. (2008). Arbitrage, Liquidity, and the Valuation of Exchange Traded Funds Financial Markets. *Financial Markets, Institutions & Instruments, 17*(5), 331-362.

Al-Malkawi, H.-A., Pillai, R., & Bhatti, M.I. (2014). Corporate governance practices in emerging markets: the case of GCC countries. *Economic Modelling, 38(1),*133-141.

Alexander, C., & Barbosa, A. (2008). Hedging index exchange traded funds. *Journal of Banking & Finance, 32*(2), 326-337.

Blitz, D., & Huij, J. (2012). Evaluating the performance of global emerging markets equity exchange-traded funds. *Emerging Markets Review, 13*(2), 149-158.

Blitz, D., Huij, J., & Swinkels, L. (2012). The Performance of European Index Funds and Exchange-Traded Funds. *European Financial Management, 18*(4), 649-662.

Chelley-Steeley, P., & Park, K. (2011). Intraday patterns in London listed Exchange Traded Funds. *International Review of Financial Analysis, 20*(5), 244-251.

Chen, W., & Chung, H. (2012). Has the introduction of S&P 500 ETF options LED to improvements in price discovery of SPDRs? *Journal of Futures Markets, 32*(7), 683-711.

Deville, L. (2008). Exchange Traded Funds: History, Trading, and Research Laurent Deville in *Handbook of Financial Engineering 67-97*

Deville, L., Gresse, C., & de Severac, B. (2014). Direct and Indirect Effects of Index ETFs on Spot-Futures Pricing and Liquidity: Evidence from the CAC 40 Index. *European Financial Management, 20*(2), 352-373.

Ferri, R.A. (2009). The ETF Book: All You Need to Know About Exchange-Traded Funds. Updated Edition, Wiley.

Gastineau, G. (2004). The benchmark index ETF performance problem - A simple solution. *Journal of Portfolio Management, 30*(2), 96-103

Harper, J. T., Madura, J., & Schnusenberg, O. (2006). Performance comparison between exchange-traded funds and closed-end country funds. *Journal of International Financial Markets, Institutions & Money, 16*(2), 104-122.

Jiang, Y., Guo, F., & Lan, T. (2010). Pricing efficiency of China's Exchange-Traded Fund Market. *Chinese Economy, 43*(5), 32-49.

Kearney, F., Cummins, M., & Murphy, F. (2014). Outperformance in exchange-traded fund pricing deviations: Generalized control of data snooping bias. *Journal of Financial Markets, 19*, 86-109.

Levy, A., & Lieberman, O. (2013). Overreaction of country ETFs to US market returns: Intraday vs. daily horizons and the role of synchronized trading. *Journal of Banking & Finance, 37*(5), 1412-1421.

Wong, K., & Shum, W. (2010). Exchange-traded funds in bullish and bearish markets. *Applied Economics Letters, 17*(16), 1615-1624.

APPENDIX 1: FALCOM 30

Symbol	Company Name	Close Price	Free Float Shares	Market Capitalization	Weight
1020	Bank AlJazira	26	203,412,982	5,288,737,532	1.41
1120	AL Rajhi Bank	71.5	797,374,955	57,012,309,283	15.17
1140	Bank AL Bilad	28.7	231,553,000	6,645,571,100	1.77
1150	Alinma Bank	13.2	1,039,300,000	13,718,760,000	3.65
1211	MAADEN	32	306,258,578	9,800,274,496	2.61
2010	Saudi Basic Industries Corp	91.25	649,088,085	59,229,287,756	15.76
2020	Saudi Arabia Fertilizers Co	188.75	89,550,556	16,902,667,445	4.5
2050	Savola Group	38.9	367,238,194	14,285,565,747	3.8
2060	National Industrialization Co	31.2	583,418,929	18,202,670,585	4.84
2260	AL Sahra Petrochemicals Co	13.2	386,342,976	5,099,727,283	1.36
2280	AlMarai Company	69.25	165,409,795	11,454,628,304	3.05
2290	Yanbu National Petrochemical Company	46.3	211,814,872	9,807,028,574	2.61
2310	Saudi International Petrochemical Co	19.25	338,261,152	6,511,527,176	1.73
2330	Advanced Petrochemical Company	25.8	155,163,505	4,003,218,429	1.06
3010	Arab Cement	51.5	75,440,073	3,885,163,760	1.03
3020	Yamamah Cement	44.8	174,697,727	7,826,458,170	2.08
3030	Saudi Cement Company	88.5	131,755,639	11,660,374,052	3.1
3040	The Quasseem Cement Co	75.75	46,049,815	3,488,273,486	0.93
3050	Southern Province Cement Co	99	59,273,171	5,868,043,929	1.56
3060	Yanbu Cement Co	75	80,050,161	6,003,762,075	1.6
4030	The National Shipping Co	17.8	207,617,047	3,695,583,437	0.98
4100	Makkah Construction Development Co	40.1	115,500,600	4,631,574,060	1.23
4190	Jarir Marketing Co	156	60,000,000	9,360,000,000	2.49
4220	Emaar The Economic City	9.05	684,000,000	6,190,200,000	1.65
4250	Jabal Omar Development Company	19.1	518,043,779	9,894,636,179	2.63
4300	Dar Alarkan Real Estate Development Co	9	1,035,219,543	9,316,975,887	2.48
5110	Saudi Electricity Company	13.1	715,804,529	9,377,039,330	2.49
7010	Saudi Telecom	40.3	325,275,767	13,108,613,410	3.49
7020	Etihad Etisalat Co	69	407,864,880	28,142,676,720	7.49
7030	Mobile Telecommunications Company KSA	9.8	559,949,871	5,487,508,736	1.46

Source: Falcom

PPENDIX 2: FALCOM SAUDIEQUITY ETF - Basket Components

Symbol	Company	LastPrice	Old Base	Last Date	New Base	Effective Date	% Wt (ETF)	% Wt (TASI)
1020	Bank Al Jazira	37.8	415	1-Apr-13	414	1-Jan-14	2.01	1.01
1120	Al Rajhi Bank	70.5	1,574.00	1-Apr-13	1,567.00	1-Jan-14	14.17	7.4
1140	Bank Al Bilad	39.7	434	10-Apr-13	431	1-Jan-14	2.21	1.21
1150	Al Inmaa Bank	17.25	1,594.00	1-Apr-13	1,589.00	1-Jan-14	3.53	2.36
1211	MAADEN	32.7	470	1-Apr-13	467	1-Jan-14	1.97	1.32
1810	ALTAYYAR	127.5	107	8-Jul-13	107	1-Jan-14	1.75	0.4
2010	Saudi Basic Industries Corp.	111.75	982	1-Apr-13	976	1-Jan-14	14.04	9.54
2020	Saudi Arabia Fertilizers Co.	168	181	1-Apr-13	181	1-Jan-14	3.92	2.64
2050	SAVOLA Group	60.25	565	1-Apr-13	614	1-Jan-14	4.74	2.91
2060	National Industrialization Co.	31.8	897	1-Apr-13	894	1-Jan-14	3.66	2.44
2260	Sahara Petrochemical Co.	20.85	594	1-Apr-13	593	1-Jan-14	1.59	1.06
2280	Al Marai Co.	63.75	318	1-Apr-13	318	1-Jan-14	2.62	1.39
2290	Yanbu Natl. Petrochemical Co.	71.5	320	1-Apr-13	317	1-Jan-14	2.93	1.99
2310	Saudi Intl. Petrochemical Co.	30.6	519	1-Apr-13	518	1-Jan-14	2.04	1.36
2330	Advanced Petrochemical Company	44.1	236	1-Apr-13	235	1-Jan-14	1.33	0.9
3010	Arab Cement	71.75	115	1-Apr-13	116	1-Jan-14	1.08	0.71
3020	Yamamah Saudi Cement Co. Ltd.	59.5	266	1-Apr-13	266	1-Jan-14	2.04	1.37
3030	Saudi Cement Co.	114	200	1-Apr-13	200	1-Jan-14	2.94	1.98
3050	Southern Province Cement Co.	117	90	1-Apr-13	90	1-Jan-14	1.36	0.91
3060	Yanbu Cement Co	67.75	183	1-Apr-13	183	1-Jan-14	1.6	1.07
4030	The National Shipping Co	29.1	318	1-Apr-13	316	1-Jan-14	1.18	0.79
4100	Makkah Construction & Dev. Co.	67	171	1-Apr-13	170	1-Jan-14	1.47	1.02
4190	Jarir Marketing Co.	176	138	1-Apr-13	138	1-Jan-14	3.14	1.39
4240	Fawaz Abdulaziz Alhokair Company	163	82	1-Apr-13	82	1-Jan-14	1.72	0.77
4250	Jabal Omar Dev. Co.	32.7	802	1-Apr-13	800	1-Jan-14	3.36	2.23
4300	Dar Al Arkan Real Estate Dev. Co.	10.7	1,592.00	1-Apr-13	1,587.00	1-Jan-14	2.19	1.46
5110	Saudi Electricity Co.	14.85	1,101.00	1-Apr-13	1,098.00	1-Jan-14	2.09	1.4
7010	Saudi Telecom Co.	61.75	500	1-Apr-13	499	1-Jan-14	3.95	2.64
7020	Etihad Etisalat Co.	92.5	685	1-Apr-13	681	1-Jan-14	8.07	5.46
7030	Mobile Telecommunications Company	9.1	861	1-Apr-13	859	1-Jan-14	1.01	0.67
CASH	CASH PORTION		3,886.10	1-Apr-13	2,609.74	1-Jan-14	0.34	0

Source: Falcom

APPENDIX 3: FSPI- FALCOMSAUDI PETROCHEMICAL INDEX

Symbol	Company Name	Close Price	Free Float Shares	Market Capitalization	Weight
2001	.Methanol Chemical Co	14.1	107,032,500	1,509,158,250	1.23
2010	Saudi Basic Industries Corp	91.25	649,088,085	59,229,287,756	48.11
2020	Saudi Arabia Fertilizers Co	188.75	89,550,556	16,902,667,445	13.73
2060	National Industrialization Co	31.2	583,418,929	18,202,670,585	14.78
2210	Nama Chemicals	14.4	128,520,000	1,850,688,000	1.5
2260	AL Sahra Petrochemicals Co	13.2	386,342,976	5,099,727,283	4.14
2290	Yanbu National Petrochemical Company	46.3	211,814,872	9,807,028,574	7.97
2310	Saudi International Petrochemical Co	19.25	338,261,152	6,511,527,176	5.29
2330	Advanced Petrochemical Company	25.8	155,163,505	4,003,218,429	3.25

Source: Falcom

APPENDIX4: FALCOMPETROCHEMICAL ETF – Basket Components

Symbol	Company	LastPrice	Old Base	Last Date	New Base	Effective Date	% Wt (ETF)	% Wt (TASI)
2001	Methanol Chemical Co.	15.4	562	1-Apr-13	556	1-Jan-14	1.06	0.22
2010	Saudi Basic Industries Corp.	111.75	3,352.00	1-Apr-13	3,310.00	1-Jan-14	46.01	9.54
2020	Saudi Arabia Fertilizers Co.	168	620	1-Apr-13	614	1-Jan-14	12.85	2.64
2060	National Industrialization Co.	31.8	3,063.00	1-Apr-13	3,032.00	1-Jan-14	11.99	2.44
2170	Alujain Corporation	23.25	0	1-Jan-00	309	1-Jan-14	0.89	0.18
2210	Nama Chemicals Co.	13.3	674	1-Apr-13	668	1-Jan-14	1.1	0.22
2260	Sahara Petrochemical Co.	20.85	2,028.00	1-Apr-13	2,009.00	1-Jan-14	5.2	1.06
2290	Yanbu Natl. Petrochemical Co.	71.5	1,092.00	1-Apr-13	1,073.00	1-Jan-14	9.58	1.99
2310	Saudi Intl. Petrochemical Co.	30.6	1,773.00	1-Apr-13	1,755.00	1-Jan-14	6.68	1.36
2330	Advanced Polypropylene Co.	44.1	806	1-Apr-13	798	1-Jan-14	4.37	0.9
Cash	Cash Balance		1,416.22	1-Apr-13	2,093.38	1-Jan-14	0.26	0

Source: Falcom

APPENDIX 5: USUAL RISK MEASURES FORMULAS

The volatility measure:

$$Volatility = \frac{1}{n-1}\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(FP_t - \overline{FP})^2} \qquad (1)$$

Where, FP_t is the fund performance. When the performance is not dividend-adjusted it is computed as logarithm differences of consecutive net asset values.

$$FP_t = Ln(NAV_{t-1}/NAV_t)$$

$\overline{FP}$: is the average of periodic returns

n: the number of periods

The Tracking Error:

$$TE = \frac{1}{n-1}\sqrt{\sum_{t=1}^{n}[(FP_t - IP_t) - (\overline{FP_t - IP_t})]^2} \qquad (2)$$

IP_t and $\overline{IP_t}$: are respectively the index performance and the average periodic index performance.

The information ratio:

$$\text{IR} = \frac{\text{Annualized Fund Performance} - \text{Annualized Index Performance}}{\text{TE}} \quad (3)$$

The beta:

$$\text{Fund's Beta} = \frac{\text{Covariance(Annualized Fund Performance, Annualized Index Performance)}}{\text{Variance(Annualized Index Performance)}} \quad (4)$$

The Jensen's alpha:

$$\text{Fund's alpha} = (\text{FP} - \text{rf}) + \text{Beta}(\text{IP} - \text{rf}) \quad (5)$$

FP and IP are annualized; rf is the risk free-rate

The Sharpe ratio

$$\text{Sharpe ratio} = \frac{(\text{Annualized Fund Performance} - \text{Annualized risk free rate})}{\text{Annualized Fund Volatility}} \quad (6)$$

عرض كتاب

عرض كتاب

عرض
د. غربي بن مرجي الشمري
عميد كلية التربية– مدير التحرير

- **عنوان الكتاب:** القياس النفسي المعاصر.
- **تأليف:** د/ نائل محمد عبد الرحمن الأخرس.
  د/ عبد الناصر سند العكايلة.
- **لغة الكتاب:** العربية.
- **سنة الاصدار**: 1437هـ– 2016م.
- **التعريف بالكتاب:**

هذا الكتاب موجه للباحثين والمختصين وأعضاء هيئة التدريس والطلبة في الجامعات، وقادة المدارس وأساتذتها، ويقع في (343) صفحة من القطع المتوسط، اعتمد الباحثان المنهج الوصفي المكتبي في عرض موضوعاته إذ عالج القضايا الرئيسة في القياس والتقويم بطريقة العرض والتطبيق والفائدة التربوية المرجوة من كل قضية، فعرض المفاهيم الأساسية في القياس النفسي تاريخياً وإجرائياً وما اتفق عليه الباحثون، وكيفية توظيف هذه المفاهيم في القياس النفسي بما يحقق الفائدة المتوخاة، كما تطرق لأنواع الاختبارات على اختلاف أنواعها– التحصيلية والذكاء والشخصية– وتناول النظرية الحديثة في القياس (نظرية الاستجابة للفقرة ITR).

وتأسيساً على ذلك بين الكتاب أن مفهوم القياس يأخذ أكثر من معنى، ليصل الباحثان لتعريف إجرائي باعتباره العملية التي نحدد بواسطتها كمية ما يوجد في الشيء من الخاصية أو السمة التي نقيسها. وليستنتج أن القياس يتبع منهجاً منظماً محدداً، ويستخدم الأرقام، التي هي أكثر دقة من الكلمات، ويركز على سمة معينة يراد قياسها في الشيء المقاس، كما بين الكتاب أن هناك أكثر من مجال يمكن أن تستخدم القياس فيه، أبرزها الذكاء والتحصيل والميول والاستعداد والشخصية، وبيّن أن غاية قياس تلك المجالات تتمثل في المسح أي حصر جميع المعلومات والإمكانيات المتعلقة بالموضوع المراد دراسته، والتنبؤ، والتشخيص

والعلاج بالتعرف على مواطن القوة والضعف لدى الفرد في المجال المُقاس، ثم التصنيف والتصفية بهدف وضع الشخص المناسب في المكان المناسب، والتوجيه، وصنع القرار.

كما أن للقياس النفسي خصائص منها أنه كمي أي أنه يحول الظاهرة المقاسة ويعبر عنها بالأرقام والكم، وأنه قياس غير مباشر، يستدل على وجوده من آثاره، ويحوي على خطأ ما، ولا بد من اكتشاف هذا الخطأ بالطرق الإحصائية، ثم إزالته قبل استعمال النتائج وتفسيرها، وأنه قياس نسبي وليس قياساً مطلقاً حيث لا يمكن تفسير نتائجه إلا بمقارنتها بمعيار أو مستويات مشتقة من أداء المفحوصين، كما أن العلامات المستخدمة في القياس النفسي التربوي (الوحدات) توصف بأنها غير متساوية، والصفر في المقاييس النفسية والتربوية صفر اعتباطي وليس صفراً حقيقياً، فالطالب الحاصل على علامة صفر في مادة ما لا يعني أنه لا توجد لديه معلومات في تلك المادة.

كما كشف الكتاب عن وجود عدة مناحي نظرية لعملية القياس، أهمها المنحى الفسيولوجي، ويرى أن السلوك المضطرب يظهر بسبب خلل ناتج عن الجينات أو الكروموسومات أو خلل في التركيبة البيومتية أو النورولوجية أو الفسيولوجية لأبنية الجسم والتي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على النواحي الاجتماعية والسلوكية والانفعالية الصادرة عن الفرد، ومنحى التحليل النفسي ويرى أن قياس الشخصية يجب أن يحدث باستخدام أساليب غير واعية، ويجب أن يوجه عن طريق المحتوى الكامن أو الرمزي، باستخدام الأساليب الإسقاطية، والمنحى الإنساني الذي يركز على الخصائص التي يحتاجها الفرد لتحقيق ذاته أكثر من التركيز على الظروف التي تقود إلى الاضطراب النفسي، والمنحى المعرفي التطوري المبني على أساس أن الفرد يمر في مراحل نمائية متتالية، وأن السلوك المضطرب يظهر عندما تفشل الوظائف المعرفية في التأثير على المواقف السلوكية، والمنحى السلوكي الذي يرى أن السلوك المضطرب يظهر كنتيجة للاشراط غير الملائم الذي تم بين مثير ما لا يستجرّ سلوكاً معيناً، فالسلوك المرضي من وجهة نظرهم ينتج لأن المثير الأصلي لا يستجرّ الاستجابة الأصلية بل إن متغيراً آخر أصبح يستجرّ تلك الاستجابة، والمنحى التربوي النفسي الذي يرى أن عملية التحصيل الأكاديمي تعتبر مؤشراً جيداً للصحة

النفسية للفرد ومؤشراً على مفهوم الفرد عن ذاته، بالإضافة إلى أنها مؤشرٌ على النمو الاجتماعي والنفسي للفرد، والمنحى التفاعلي الذي يرى أن الاضطراب في السلوك يظهر كنتيجة لفشل الفرد في إشباع الدوافع الاجتماعية، والمنحى البيئي الذي يرى أن تحليل البيئات المحيطة بالفرد هو الأسلوب الأمثل الذي يمكن من خلاله تحديد شخصية الفرد، وهذا التحليل ينصب على عدد من البيئات تبدأ بالأسرة الصغيرة أولاً فالعائلة فالمجتمع، إضافة إلى إمكانية حدوث تداخل بين هذه البيئات بشكل مباشر أو غير مباشر.

كما بين الكتاب أنواع الاختبارات ومنها اختبارات الذكاء مثل اختبار ستانفورد بينيه لذكاء الأطفال، وعرض اختبار بينيه في الصورة الخامسة، وهو أحدث صورة لهذا الاختبار، حيث انتقلت هذه الصورة نحو مفهوم جديد وهو عمل الذاكرة (الذاكرة العاملة)، فهناك اختباران فرعيان اختبار (الذاكرة العاملة اللفظية، والذاكرة العاملة غير اللفظية)، حيث يزودانا بقياس جيد لهذه المنطقة من القدرة الهامة، واختبار وكسلر بلفيو لقياس ذكاء الراشدين والمراهقين، اختبار الذكاء المصور، واختبار المصفوفات لرافين، واختبار المتاهات لبورتيوس، واختبار جود أنف–هاريس للرسم، واختبارات الشخصية من مثل مقياس ودورث للانحرافات العصابية، ومقياس تايلور لقياس القلق الظاهري، وقائمة كاتل، واختبار الشخصية لبيرنرويتر، واختبار مينيسوتا متعدد الأوجه للشخصية الذي يعتبر أكثر الاختبارات النفسية رواجاً في ميدان علم النفس العيادي، حيث يشمل مجال تطبيقه مستشفيات الأمراض العقلية والعيادات النفسية ومراكز الخدمة الاجتماعية ومؤسسات رعاية الأحداث، والمقاييس الإسقاطية للشخصية من مثل اختبار تفهم الموضوع، واختبار بقع الحبر للروشاخ.

وتحدث الكتاب عن النظرية الحديثة في القياس أو نظرية الاستجابة للمفردة (IRT) وهو الموضوع الذي طالما افتقدته كتب القياس وتحدثت عنه، وتم تناول تاريخ النظرية ونماذجها المختلفة وميزتها عن النظرية التقليدية في القياس، حيث بدأ بالنماذج الكلاسيكية للقياس، ونموذج معاينة النطاق السلوكي، ونموذج الاختبارات المتوازية، ونماذج القياس المعاصرة، لينتقل الى نظرية الاستجابة للمفردة مبيناً أوجه الاختلاف بين النظرية الكلاسيكية والمعاصرة في القياس، ثم يفصل في افتراضات نماذج الاستجابة للمفردة الاختبارية أحادية

البعد وعناصر هذه النماذج وأنواعها وبعض التطبيقات على نظرية الاستجابة للمفردة كالاختبارات الموائمة المحوسبة من حيث مفهومها المعاصر والحاجة اليها وميزاتها وكيفية تصميمها وبعض مشكلاتها. واستنتج الباحثان أن نظم الاختبارات الموائمة المحوسبة (CAT) تتميز بميزات متعددة، حيث إنها جعلت العملية الاختبارية ديناميكية وتقنية بدلاً من اختبارات الورقة والقلم الاستاتيكية التي تسهم في كثير من الاحيان في إثارة عوامل القلق، وخفض الدافعية لدى المتعلمين، وقد حدث تحول جوهري في الاختبارات الموائمة المحوسبة من الجانب النظري البحثي إلى الجوانب التطبيقية والتنفيذ الفعلي في المؤسسات التربوية وغيرها من المؤسسات المجتمعية.

وأشار الكتاب في الختام أنه مع توافر الوسائط الإلكترونية الجديدة من مثل: أقراص الفيديو، ومنفذ أساليب المحاكاة لأغراض خاصة، وبيئات الوسائط المتعددة التي يتحكم فيها الحاسوب لمحاكاة عمليات مختلفة افتراضية، والانترنت وغيرها، وانخفاض كلفتها، وزيادة مستوى الخبرة الفنية في مجال تقنيات وبناء نظم الاختبارات الموائمة المحوسبة، سوف يؤدي ذلك إلى دمج تقنيات المعلومات مع العمليات الاختبارية، مما يسهم في انتشار هذه الاختبارات وزيادة مرونتها، وفاعليتها في القياس والتقويم، في المؤسسات التربوية وغيرها من المؤسسات المجتمعية، وسوف ينعكس ذلك أيضاً انعكاساً إيجابياً على تطوير وتحسين عملية التعليم.

***

تقرير عن رسالة علمية

Between science and place: Saudi children's ideas of the Earth

A Preview of a Dissertation Summary Presented for the Degree of Doctor of Philosophy at the University of Aberdeen

by

Fayadh Hamed Alanazi, 2014

Assistant Professor -Curricula and methods of teaching science
College of Education -Al-Jouf University

د. فياض بن حامد العنزي

أستاذ مساعد– مناهج وطرق تدريس العلوم– كلية التربية – جامعة الجوف

Abstract: The purpose of this study was to explore Saudi children's ideas about astronomical bodies, drawing from the theoretical perspective of social-cultural learning. A naturalistic approach was employed. This study was carried out across two phases, using interviews and classroom observation methods. In Phase 1, 30 children, aged between 6 and 9 years old (1st, 2nd and 3rd grades), from six primary schools (two schools for each grade) in the north of Saudi Arabia, participated in semi-structured interviews, supported by the creation of drawings and models, in order to explore the multi-faceted nature of children's understanding. In Phase 2, classroom observations were carried out in the same primary schools as Phase 1 with the aim of examining the position of children as knowledge-producers and in the view of themselves as inhabitants of the Earth. The results showed that Saudi children shaped their thinking about the Earth from different perspectives. Physical conceptions (e.g., the Earth is a circle), terrestrial conceptions (e.g., the Earth is a place where we can live, sleep and eat) and metaphysical conceptions (e.g., the Earth is created only for worship) were identified. The findings suggest that teacher–child dialogue is important to encourage children to learn as the Earth's 'inhabitants'. Moreover, children are able to discuss and think together and they learn from each other through child-child dialogue, and the use of other physical artefacts, including the globe -are recognised as fundamental, with children's learning not only dependent on age. Based on the findings, some implications for science educators in general, and Saudi Arabia in particular, are highlighted. It is argued that understanding of local values and beliefs in the learning of science is an important goal for science education in an international context.

The purpose and significance of the study:

This study is significant in a number of ways. Primarily, a review of the international science education literature, which investigates children's ideas about the shape of the Earth, is rich; however, a problem with previous research is that it has overlooked the instruction methods. This is essential, with Agan and Sneider (2004) suggesting that the review of educational research concerning children's development of their concept of Earth contains mainly status studies that aim to characterise children's knowledge, "without concentration to prior instruction or the effectiveness of new instruction" (p.109).

This study is therefore significant in that it addresses the processes of the development of children's ideas about the Earth during instruction. Cognitive development in relation to the Earth could progress in "any number of directions, depending on our culture, social interactions with others, and the environment we live in" (Pastorino and Doyle-Portillo, 2012, p.340). This has necessary implications for shifting the emphasis of further studies to children's understanding of Earth towards research and teaching activities, which legitimise and enhance the role of local knowledge and beliefs.

Second, there are no studies in relation to astronomy that are concerned with Saudi children's worldview presuppositions from a science education perspective. This study aims at filling this clear gap. This is important as it suggests that the science that is often introduced in schools in different parts of the world is Western science, reflecting only the history, background and culture of the science (Aikenhead and Ogawa, 2007).

Research questions:

The following research questions guided the study:
Q1: What are the conceptions about the Earth, as held by Saudi children of 1st, 2nd and 3rd grades?
Q2: How does the use of a multi-method research help to integrate different aspects of children's learning about the Earth?
Q3: How is children's thinking supported through teacher-child dialogue?
Q4: How ischildren's thinking supported through child-child dialogue and the tools used?

Research methodology:

This study was guided by research questions that sought to explore Saudi children's ideas about the Earth; these ideas develop through personal experience and during the course of interaction in social contexts, including the classroom. The interpretivist (naturalistic) approach as the pedagogical and epistemological paradigms guiding the research design. The case study methodology was adopted in order to achieve understanding of the phenomenon under examination, interviews and observations were used as part of the case study.

Implications for the ministry of Saudi education (policy makers):

It has become clear from the findings of this study that Saudi children's ideas about the Earth are influenced by their culture, religion, place of living and everyday life. Thus, I argue that the policy of the Ministry of Saudi Education should shift its focus to learning in terms of socio-cultural accounts, which need to be supported and implemented. In this respect, some principles of a developmental curriculum, as planned by Fisher (2013) could be applied due to such principles being vital and consistent with the findings and contributions addressed in the current study. In parallel, teacher development programmes need to be provided in order for Saudi teachers to achieve effectiveness with regards to Fisher's principles. In regard to the first principle, all aspects of children's needs, such as physical, social, cultural and religious, needs should to be considered in planning provision (ibid). This is necessary as the data show that many Saudi children held different types of perspectives, namely physical, terrestrial and metaphysical conceptions, in relation to the Earth.

The second principle centres on the rates of development and learning, which are vastly liable to environmental constraints and advantages (ibid). Every Saudi child is unique and singular with individual ways of learning (ibid), meaning that the Saudi environment needs to be sufficiently flexible and open to meeting the variety of children learning styles and strategies (ibid), with Saudi children needing to be encouraged by an extensive range of experiences, activities and resources as opposed to using only chalk-talk, which is very common in Saudi schools. This is necessary as the data shows the importance of using verbal talk, drawing and models in facilitating children's thinking.

Implications for science textbook writers:

I suggest that there is a need to build the Saudi science subject matter curriculum so that it is in agreement with the international developed countries' trends, which should correspond with the values and beliefs of Saudi society. This should be adopted in some topics in particular, where beliefs in such society could develop children's thinking in science. In specific regard to astronomy-related topics, as discussed earlier in this section, the two of five Pillars of Wisdom or Faith in Islam—Salat (prayer) and Sawm (fasting)—have positive effects on shaping children's knowledge and images regarding natural phenomena. This finding has important implications for developing Saudi Science textbooks, particularly in regard to astronomical content, which should be based on Salat (prayer) and Sawm (fasting). Moreover, Saudi Science textbooks should be focused on cognitive dimensions, which are enriched with experiential and socio-cultural aspects. For example, I consider the relevance of local beliefs, such as (prayers)—five different times for prayers at sunrise, noon, afternoon, sunset and evening—could help children to understand the apparent motion of the sun across the sky from east to west. This could be joined with experiences in observing the location of where the sun rises and sets. Children might then understand that the Earth spins, which eventually leads to them recognising the Earth as being a circle.

Fasting is another example that needs to be included in Saudi Science textbooks: when fast starts (when the sun rises) and pauses (when the sun sets), those who are in the eastern Saudi cities start fasting before those in the west, and they also break the fast first. This is crucial as it helps children to understand the day/night cycle. As the Grade 1 child states, "It's because the time will be different from ArAr to Riyadh. We eat at Maghrib time, and they will eat at Isha time". I also think that the children talking about the day and night phenomena at the geographical level (place and time) based on fasting is moving to a more scientific understanding by relating day and night to the apparent movement of the sun; the children are probably ready to be introduced to the notion that it is the Earth that spins, producing different times in different places. It also important to help children to realise how round things can sometimes appear to be flat with respect to the shape of the Earth.

❋ ❋ ❋